أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
الثلاثاء 20 أكتوبر 2025م
27 ربيع الآخر 1447هـ
العدد 50

بيان للأمل

درجاتها العلا ربما كانت مقاومة عملية من مقام العلم ضد قعقعة الخراب.. من مقاعد الدرس تطوي رهف الأمين وزميلاتها صفحة من كتاب أناشيد الدمار.. تعلمنا ورصيفاتها أن الضوء لا يهاب الحلكة.. في نجاح أقرانها شحذ لإرادة البناء.. حتى اخفاق البعض من أندادها لا يعني إلا عكسا لمسار الهدم؛ فإعلان الشهادة بحد ذاته ينطوي على إعلاء من شأن القلم.. سيعيد للقلوبِ بعض ما أفسده دهر الحرب والألم؛ فمن أصاب النجاح ومن لم يحالفه التوفيق، كلاهما أثبتا أن إرادة البناء غالبة، حتى في مواقيت الصراع، وأن الأوطان تبنى بالعلم، لا بالسلاح..

السلام عليكم

ها هي رياح التبدّل تهبّ أخيراً على هذا الوطن الجريح، كأنها نسمة خفيفة جاءت من بعيد لتقول للناس إن الليل مهما طال لا يمكنه أن يمنع الصبح من المجيء. بعد عامين ونصف العام من الجحيم، من الدمار والتشريد، من الجوع والخوف، باتت كلمة السلام تتردّد في أزقة المدن وبيوت النازحين، وعلى ألسنة الناس في المقاهي والمخيمات، كأنها دعاء جمعي خرج من صدور أرهقها الوجع. في بورتسودان، حيث استقرّت الحكومة و إحتشدت القوى السياسية، أخذت أحاديث الهدنة والمصالحة تتسلّل إلى الجلسات الرسمية وغير الرسمية، لتغدو موضوع الساعة ومفتاح الأمل.

ما عادت الأحاديث كلّها عن الحرب والإنتقام، ولا عن «الحسم» و«المعركة الأخيرة» كما كانت، بل صار السؤال الذي يطرحه الناس على أنفسهم وعلى قادتهم: ما هو السلام الذي نريد؟ أهو سلام المتعبين الباحثين عن الخبز والأمان، أم سلام العادلين الذين يبتغون إصلاح الجرح قبل رتقه؟ كيف يمكن أن نصل إلى اتفاق لا يكرّس الهزيمة لأحد، بل يمنح الجميع فرصة للبقاء في ظلّ وطنٍ واحد لا يُقصي أحداً؟

الجَدل يدور في المجالس، في الممرات المزدحمة بالمباني الحكومية، في مقاهي البحر الأحمر حيث يجلس العائدون من موانئ اللجوء المؤقت، وفي خيم الإغاثة التي صارت ملتقى الأفكار والآمال. هناك من يخاف من أن يكون هذا الحراك مجرّد «إستراحة محارب»، وهناك من يرى فيه بداية حقيقية لتحوّل تاريخي، إن صدقت النوايا و إرتفعت البصيرة فوق الحسابات الضيقة.

ومهما يكن، فإن مجرد عودة الحديث عن السلام في هذا التوقيت العصيب هي علامة حياة، فالكلمة الطيبة لا تُولد إلا من رحم الألم، ولا تكتسب معناها إلا حين يكون البديل هو الفناء. لقد خفتت أصوات الحرب قليلاً، وتراجع الخطاب التحريضي الذي كان يملأ الشاشات والمنصات، وبدأت لغة أكثر اتزاناً تحلّ محلّها. في ذلك بصيص رجاء بأنّ السودان، بكل ما فيه من رماد ودموع، لا يزال قادراً على استعادة وعيه الجمعي.

من وراء البحار تتوارد الأنباء عن محادثات جادّة، عن وساطات إقليمية ودولية بدأت تثمر بعض التفاهمات، عن هدنة إنسانية باتت أقرب من أي وقت مضى. هدنة قد لا توقف الحرب كلها، لكنها تفتح باباً للأمل، وتمنح الناس لحظة تنفس، لحظة يشعر فيها الجائع أن خبزه قادم، والمشرّد أن مأواه ليس حلماً بعيداً. هدنة تطعم الأطفال بعد جوع، وتسكب الطمأنينة في القلوب التي أرهقها الخوف، وتعيد للنفوس إيمانها بأن الغد قد يكون أقل قسوة.

إنّ السلام ليس ورقة تُوقّع في قاعة فخمة، بل هو تحوّل في الضمير الجمعي للأمة. أن يؤمن الناس أن الوطن ليس غنيمة، وأن العدو الحقيقي ليس من يختلف معنا في السياسة، بل هو الجهل والكراهية والفقر الذي يلتهم أحلام الجميع. السلام هو أن نكسر دائرة الثأر التي ابتلعت أجيالاً، وأن نعيد تعريف القوة بأنها القدرة على العفو، لا على البطش.

من المؤلم أن نكون قد وصلنا إلى هذه القناعة متأخرين، بعد أن دفعنا ثمناً باهظاً من الأرواح والعمران والكرامة، لكنّ الوصول المتأخر خيرٌ من الضياع الأبدي. السودان بلد عجيب في قدرته على النهوض بعد كل انكسار، وكأن تربته تحفظ ذاكرة الأمل. من قلب الركام كانت تنهض دوماً قصص البطولة، ومن عمق الفقد تولد إرادة الحياة. واليوم، حين تتناثر خيوط الحديث عن السلام في ربوع البلاد، فإنها ليست مجرّد أصداء دبلوماسية، بل صدى لوجدان جمعي يريد أن يعيش.

فلنؤمن أن هذه البلاد، رغم كل ما أصابها، ما زالت صالحة للحياة. ما زال في القرى صوت مؤذن يدعو الناس لصلاة الفجر، وفي الأسواق امرأة تبيع الخبز بابتسامة، وفي الطرقات طفل يحمل حقيبته المدرسية ببراءة لا تعرف الحروب. هذه التفاصيل الصغيرة هي التي تحفظ للوطن روحه حتى حين ينهار جسده.

قد يكون السلام الآن حلمًا بعيد المنال، لكنه حلم جدير بأن نحرسه بالكلمة والنية والإصرار. فلنرفع رؤوسنا عالياً، ولنتشبث بالأمل كما يتشبث الغريق بخشبة النجاة، فربّ كلمة تُقال اليوم بصدق تُنقذ غداً مئات الأرواح، وربّ خطوة نحو التسامح تُغلق باباً على حرب جديدة.

سيأتي اليوم الذي يخرج فيه الناس إلى الشوارع لا ليهتفوا للحرب، بل ليستقبلوا السلام بالزغاريد والدموع. سيأتي اليوم الذي تُرمّم فيه المدارس بدل شراء الدبابات، وتُزرع الحقول بدل المتاريس. سيأتي اليوم الذي تعود فيه الخرطوم وكل المدن السودانية لتكون منابر للعلم والحياة، لا ساحات للموت والدمار.

ذلك اليوم قادم، ما دامت هناك قلوب تؤمن، وألسنة تنطق بالسلام بدل اللعنات، وسواعد تبني بدل أن تهدم. سلامٌ على هذه الأرض التي علمتنا الصبر، وعلى شعبها الذي لم يفقد الأمل رغم كل ما فقده. سلام على كل من لا يزال يزرع وردةً في طريق النار، مؤمناً بأن الغد سيأتي، وأن السودان سينهض، لا بحدّ السيف، بل بقوة الحلم والإرادة والرجاء.

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

مقابلة

عمر الدقير في حوار مع «أفق جديد»
«صمود» وُلد لمواجهة حالة العجز والإنقسام
22-26

رياضة

إيمانٌ في المسجد وشغفٌ في الملعب
السوداني عمار عبد الله عاشق كريستال بالاس يروي كيف صنعت الكرة هويته
84-85

الغلاف

تعليم
بإجراءات إستثنائية إعلان نتائج الشهادة السودانية
4-6

تحقيق
رسوم بلا إيصالات... أتـــاوات التعليـــم
13-15

تعليم
خبراء: الأجهزة الأمنية السودانية الحالية غير صالحة
32-34

تقرير
جنرالات الدواء.. حـــرب أخـــرى
39-41

تقرير
حرب السودان.. كيف انهارت المنظومة الرياضية؟
32-34

تقرير
«المجانين» حين يتحول الدم السوداني لمجرد سلعة في سوق السياسة
53-55

صحة
ولاية الجزيرة.. تفشي التهاب الكبد الوبائي
61-63

وجهات نظر

كيف حوّل الإفلات من العقاب الجنجويد من ميليشيا إلى قوة سياسية
أريج الحاج 7-9

السودان: حرب وحروب
د.الشفيع خضر سعيد 10-12

مقاربة تحليلية بين رؤية تحالف صمود وبيان دول الرباعية
د. عصام عباس 16-19

السودان بعد السبعين..
طاهر المعتصم 20-21

(فك الارتباط والفرصة الأخيرة)
حاتم أيوب أبو الحسن 27-28

من تسييس المؤسسات إلى دولة المؤسسات
عبده الحاج 29-31

دروس من البلقان إلى النيل
أحمد عثمان محمد المبارك 35-36

المرأة السودانية.. الوطن حين يتعب الوطن
طارق فرح 37-38

العدالة تُنصف لاجئين سودانيين
عمر سيد أحمد 42-44

حرب السودان وإنذار المستقبل
محمد عمر شمينا 45-47

مداخل العملية السياسية والتحول الديمقراطي في السودان
محمد الأمين عبد النبي 56-58

حكام ما بعد الحرب ينتظرون
د. كمال الشريف 59-60

كايرو ومعايير البلابسة للغفران
بثينة تروس 64-65

نصوص

ساب البلد دي
وئام كمال 81

رهف الأمين الطيب الأولى على مستوى السودان

بإجراءات إستثنائية إعلان نتائج الشهادة السودانية

ملخص

أُعلنت نتائج الشهادة السودانية لعام 2024 في مشهدٍ استثنائي أحاطته السرية والتكتم، حين استُدعي الصحافيون في بورتسودان إلى "حدث جلل" دون معرفة طبيعته. وبعد إجراءات أمنية غير معتادة، تبيّن أن الحدث هو إعلان نتيجة الثانوية، لتتصدر الطالبة رهف الأمين الطيب من مدرسة القنصلية السودانية بأسوان المشهد بحصولها على المركز الأول بنسبة 97%، في لحظة امتزج فيها الطابع السياسي بالفرح التربوي وسط أجواء الحرب.

كشف وزير التربية والتعليم التهامي حسن حجر عن أن نسبة النجاح العامة بلغت 68.5%، وأن الوزارة واجهت تحدياتٍ هائلة في تنظيم الامتحانات داخل السودان وخارجه بسبب النزوح وتشتت المراكز، لكنها نجحت في إنجاز العملية بنزاهةٍ ومهنية عالية. وقد بلغ عدد المراكز 2018 داخل وخارج البلاد، شملت دولاً مثل مصر وتشاد والسعودية وإثيوبيا، تأكيداً لسياسة التعليم للجميع رغم الظروف القاسية.

بلغ عدد الجالسين للامتحان نحو 193 ألف طالب وطالبة من أصل أكثر من 222 ألف مسجل، بينما لم يتمكن حوالي ثلاثين ألفاً من الجلوس بسبب الأوضاع الأمنية. وحقق النجاح أكثر من 132 ألفاً، مع تفوق القسم الأكاديمي بنسبة نجاح مرتفعة، تلاه الديني ثم الفني. وأوضح الوزير أن النتائج كشفت تحسناً طفيفاً في المواد العلمية واستمرار تفوق المواد الأدبية، مؤكداً العمل على تحديث المناهج وتقليل الفجوة بين المسارات التعليمية.

وفي ختام المؤتمر، شدد الوزير على أن التعليم في زمن الحرب معركة بحد ذاته، إذ خرجت 60% من المدارس عن الخدمة. ودعا المجتمع الدولي إلى دعم العملية التعليمية، مؤكداً أن النجاح في هذه الظروف يمثل "معجزة تربوية" وشهادة على صمود السودانيين وإصرارهم على بناء مستقبلٍ أفضل رغم الحرب والشتات.

Sudan Platform
منصة السودان

بمشهدٍ أقرب إلى اللقطة الإفتتاحية في فيلمٍ سياسيٍّ مشحونٍ بالغموض، تلقّى الصحافيون في بورتسودان بلاغاً عاجلاً يطلب منهم الإستعداد لتغطية "حدث جلل" سيُعلن. لم يُكشف عن ماهيته، ولم يُسمح لأحد بطرح الأسئلة. نُقلت الحافلات التي تقلّ الإعلاميين إلى نقاط تجمع محددة، حيث طُلب منهم تسليم هواتفهم المحمولة، وسط صمتٍ مهيب وإجراءاتٍ أشبه بتلك التي ترافق القرارات المصيرية أو الإعلانات الكبرى في تاريخ الدول. إرتفعت التوقعات، وتخيّل البعض أن البلاد مقبلة على إعلانٍ سياسيٍّ ضخم، أو ربما مبادرةٍ لإنهاء الحرب.

لكن حين إرتفع الستار أخيراً، تبيّن أن "الحدث الجلل" الذي أحيط بكل تلك السرية لم يكن سوى إعلان نتيجة الشهادة الثانوية المؤجلة لعام 2024. عندها تداخلت مشاعر الدهشة بالإبتسامات المكتومة، حين ظهر وزير التربية والتعليم الوطني الدكتور التهامي حسن حجر ليعلن، بوجهٍ تغمره الجدية والرضا، أن نسبة النجاح بلغت 68.5%، وأن طالبةً من مدرسة القنصلية السودانية بأسوان تُدعى رهف الأمين الطيب حصدت المركز الأول بنسبة 97%.

هكذا تحوّل اليوم الذي بدأ كأنه بوابة على "حدثٍ وطنيٍّ كبير" إلى لحظةِ فرحٍ تربويٍّ خالصة، إمتزج فيها الطابع الدرامي بالإحساس العميق بأن في هذا البلد، حتى إعلان نتيجة طلاب يمكن أن يُصاغ كما لو كان بياناً مصيرياً في زمن الحرب.

وخلال مؤتمرٍ صحفيٍّ عقده وزير التربية والتعليم الوطني الدكتور التهامي حسن حجر بمقر الوزارة، أوضح أنّ الوزارة واجهت تحدياتٍ كبيرة في تنظيم الإمتحانات لهذا العام، خاصة مع إستمرار النزوح الواسع للطلاب وتشتت المراكز بين الداخل والخارج، إلا أنّ الجهود التي بذلتها لجان الإمتحانات والإدارات التعليمية أسفرت عن إكمال العملية بنجاح، مع الحفاظ على النزاهة الأكاديمية والمعايير الفنية.

تفاصيل النتائج وأوائل الشهادة

كشف الوزير التهامي أنّ الطالبة رهف الأمين الطيب من مدرسة القنصلية السودانية بأسوان تصدّرت قائمة الأوائل بنسبة نجاح 97%، لتكون بذلك مثلاً لتفوّق طلاب الخارج رغم ما يواجهونه من تحديات الإغتراب والظروف النفسية الصعبة. أما المركز الثاني فقد أحرزه الطالب مؤيد الصادق علي الأمين من مدرسة أبو ذر الكودة بنسبة 96.4%، في إنجازٍ يعكس إستمرار روح المثابرة وسط الطلاب رغم قسوة الظروف.

وأشار الوزير إلى أنّ عدد مراكز الامتحانات بلغ 2018 مركزاً داخل وخارج السودان، شملت دولاً عدة من بينها مصر، وتشاد، وإثيوبيا، والسعودية، وجنوب السودان، مؤكداً أن الوزارة وضعت ترتيبات دقيقة لتأمين الإمتحانات وتسهيل أداء الطلاب في المهجر، في إطار سياسة «التعليم للجميع» التي تبنّتها منذ إندلاع الحرب.

أرقام ودلالات

بحسب الإحصاءات التي أعلنها الوزير، بلغ عدد المسجّلين للإمتحان 222،393 طالباً وطالبة، فيما جلس فعلياً 193،809، أي أن نحو ثلاثين ألف طالب لم يتمكنوا من أداء الامتحان لأسباب تتعلق بالنزوح أو الأوضاع الأمنية أو عدم توفر المراكز في مناطقهم.

وحقق النجاح 132،817 طالبًا وطالبة، وهو رقم وصفه الوزير بأنه «مؤشر إيجابي» بالنظر إلى حجم المعاناة التي شهدها العام الدراسي. وبيّن أن نسبة النجاح الأعلى جاءت في القسم الأكاديمي بنسبة 98.5% من الجالسين، تلاه القسم الديني بنسبة 80.5%، ثم القسم الفني بنسبة 65.8%، وهو ما يعكس تفاوت مستويات التحصيل بين المسارات المختلفة.

وأوضح الدكتور التهامي أنّ الوزارة رصدت تحسّناً طفيفاً في نتائج المواد العلمية مقارنة بالعام السابق، بينما ظلت المواد الأدبية تشهد تفوقاً ملحوظاً، مشيراً إلى أنّ الوزارة تعمل على تحديث المناهج وإعادة النظر في طرق التقويم لتقليل الفوارق بين المسارات.

التحديات اللوجستية

وأكد الوزير أنّ تنظيم إمتحانات هذا العام كان من أصعب المهام في تاريخ الوزارة الحديث، إذ اضطرت فرق المراقبة والتصحيح إلى العمل في ظروفٍ أمنيةٍ بالغة الصعوبة، مع إنقطاع الكهرباء والاتصالات في بعض المناطق، وتوزّع الطلاب في مخيمات النزوح والدول المجاورة.

وأضاف أن الوزارة إستعانت بمكاتب الأمم المتحدة والمنظمات التعليمية الدولية لتوفير الدعم اللوجستي في بعض المراكز الخارجية، كما تم إعتماد أنظمة إلكترونية بديلة لتأمين أوراق الإمتحانات وضمان وصولها في الوقت المحدد.

وأشار إلى أنّ الوزارة إتخذت إجراءاتٍ إستثنائية للحفاظ على سرية الإمتحانات، من بينها نقل الأوراق تحت حراسةٍ مشددة عبر طائراتٍ من مطاري بورتسودان ودنقلا إلى عددٍ من العواصم الإقليمية التي تستضيف طلاب السودان.

التعليم في زمن الحرب

في جانب آخر من المؤتمر، تناول الوزير التّهامي واقع التعليم في ظل الحرب، قائلاً إنّ «الوزارة وجدت نفسها أمام معركةٍ لا تقلّ خطورة عن المعركة في الميدان، معركة ضد الجهل والإنقطاع وضياع جيلٍ بأكمله».

وأوضح أنّ أكثر من 60% من المدارس في العاصمة الخرطوم والولايات المتأثرة بالنزاع خرجت عن الخدمة، وأنّ الوزارة تسعى حالياً لإعادة تشغيل المدارس في المناطق الآمنة، وإطلاق منصةٍ إلكترونيةٍ للتعليم عن بُعد بالتعاون مع شركاء دوليين.

كما دعا الوزير الجهات الداعمة والمنظمات الدولية إلى مضاعفة الجهود لمساندة العملية التعليمية، خاصة في الولايات المتأثرة بالحرب، مؤكداً أنّ «إعادة بناء التعليم هي الخطوة الأولى نحو إعادة بناء الوطن».

رسالة أمل

إختتم الدكتور التهامي المؤتمر بتوجيه التهنئة للطلاب الناجحين وأسرهم، مؤكدًا أنّ «هذا الجيل، رغم الألم، إستطاع أن ينتصر للأمل».

وأضاف أنّ الوزارة ستقيم احتفالاً تكريماً للأوائل خلال الأسابيع المقبلة في مدينة بورتسودان، بحضور ممثلين من الحكومة والمنظمات التعليمية.

وأشار إلى أنّ نتيجة الشهادة الثانوية المؤجلة لعام 2024 ليست مجرد أرقام، بل هي شهادةُ صمودٍ لشعبٍ لا يزال متمسكاً بحلمه في وطنٍ أفضل، رغم الحربِ والشتات.

فالنجاح في هذه الظروف، كما قال الوزير، «أقرب إلى معجزةٍ تربوية، كتبها الطلاب بدموعهم، وصنعتها أسرهم بإصرارها، ووقّعتها الوزارة بإرادتها في أن يظل التعليم هو الخيط الذي يربط السودان بمستقبله».

كيف حوَّل الإفلات من العقاب الجنجويد من ميليشيا إلى قوة سياسية

أريج الحاج

ملخص

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية حكماً تاريخياً بإدانة علي كوشيب بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور، لكن الحكم يكشف أكثر من مجرد إدانة متأخرة؛ إنه يفضح كيف تحولت ميليشيا الجنجويد من جماعة خارجة عن القانون عام 2003 إلى كيان سياسي يُعلن حكومة موازية في 2025، بفضل الإفلات الطويل من العقاب الذي شكّل خيطاً متصلاً بين محرقة دارفور والحرب الأهلية الراهنة.

تذكر الكاتبة أن المأساة بدأت مع قادة الميليشيا الأوائل: علي كوشيب القائد الميداني، وموسى هلال زعيم المحاميد، ومحمد حمدان دقلو (حميدتي) الذي كان شاباً يتعلم قواعد القوة خلال حرب دارفور. أدين كوشيب لاحقاً بارتكاب فظائع واسعة النطاق، بينما ظل هلال حراً بل وتولى مناصب حكومية، في حين صعد حميدتي تدريجياً من تاجر جمال إلى قائد لقوات الدعم السريع، مستفيداً من الحماية السياسية والتواطؤ الرسمي.

تشير إلى أنه مع تراكم الإفلات من المساءلة، تحولت الجنجويد إلى قوة نظامية معترف بها في 2010، ثم إلى شريك في الحكم بعد ثورة 2019، وأخيراً إلى كيان سياسي يعلن حكومة موازية في نيالا عام 2025 بقيادة حميدتي وتحالفه مع عبد العزيز الحلو ومحمد حسن التعايشي. ورغم الرفض الدولي لهذه الخطوة، إلا أنها عكست المسار الخطير الذي سمح للميليشيا بأن تلبس ثوب الدولة.

تظهر القصة بحسب الكاتبة في جوهرها أن غياب العدالة لم يكن مجرد تقصير قانوني، بل كان العامل المحوري في صناعة الأزمة السودانية الحديثة. فلو وُجهت المحاسبة منذ البداية لقادة الجنجويد، لما تحوّل الإفلات من العقاب إلى سلّم للنفوذ السياسي والعسكري، ولما وجد السودان نفسه بعد عقدين يواجه سلطةً من نفس الجذور التي أشعلت محرقة دارفور.

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية هذا الشهر حكماً تاريخياً بإدانة علي كوشيب بإرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور قبل عقدين من الزمان.

لكن هذا الحكم لا يمثل مجرد عدالة متأخرة ضد أحد قادة الميليشيات، بل يكشف جرحاً أعمق: كيف تحولت الميليشيات التي كانت خارجة عن القانون عام 2003 إلى قوة عسكرية شرعية، ثم إلى كيان سياسي يعلن حكومة موازية تضم وزراء وممثلاً لدى الأمم المتحدة؟

تبدأ القصة من دارفور المحروقة وتنتهي بحرب أهلية تمزّق السودان، والخيط الذي يربط بينَ المشهدين هو الإفلات من العقاب.

ينتمي علي محمد علي عبد الرحمن، المعروف بـ»علي كوشيب»، إلى قبيلة التعايشة من البقارة في دارفور.

في مطلع الألفية، لم يكن كوشيب مجرد زعيم قبلي، بل كان القائد الميداني الرئيسي لميليشيا الجنجويد في منطقة وادي صالح بغرب دارفور، بينما شغل في الوقت ذاته مواقع قيادية في قوات الدفاع الشعبي والاحتياطي المركزي.

قاد كوشيب ميليشيا تضم أكثر من عشرة آلاف مقاتل، شاركوا في عمليات واسعة ضد قبائل الفور والمساليت ومجتمعات غير عربية أخرى.

كان كوشيب يعمل ضمن منظومة أوسع، يتلقى أوامره من أحمد هارون، المسؤول الحكومي الذي كان يشرف على العمليات العسكرية في دارفور.

لكن العلاقات بين قادة الجنجويد كانت أكثر تعقيداً على الأرض.

فقد كان موسى هلال، زعيم عشيرة المحاميد من الرزيقات، الوجه الأبرز للميليشيا.

وأُفرج عنه من سجن بورتسودان في أبريل 2003 بأمر من نائب الرئيس حينها علي عثمان طه، رغم إدانته بقتل 17 شخصًا وسرقة البنك المركزي في نيالا.

ووصفت «هيومن رايتس ووتش» هلال بأنه «العمود الفقري لاستراتيجية الحكومة في تجنيد الميليشيات».

في حين كان هلال يتمتع بنفوذٍ قبلي واسع، كان كوشيب هو القائد الميداني المنفذ للعمليات على الأرض.

وفي الظل، كان شابٌ يُدعى محمد حمدان دقلو (حميدتي)، تاجر جمال من الرزيقات، يعمل إلى جانب هلال خلال حرب دارفور (2003–2005)، متعلماً قواعد اللعبة وبانياً شبكته الخاصة.

ومع مرور الوقت، صار الثلاثة يمثلون مثلث الجنجويد: الزعامة، التنفيذ، والطموح.

أدانت المحكمة كوشيب في 27 تهمة، تشمل مئات جرائم القتل، وإغتصاب عشرات النساء، والتهجير القسري، والتعذيب، والإعدام الجماعي.

وقد وقعت هذه الجرائم بين عامي 2003 و2004، لكن الحكم لم يصدر حتى عام 2025 — أي بعد أكثر من عقدين.

وهذا التأخير ليس تفصيلاً إجرائياً، بل هو جوهر المأساة السودانية.

أصدرت المحكمة الجنائية مذكرة توقيف بحق كوشيب عام 2007، لكنه ظل حراً طيلة 13 عاماً.

لم يكن مختبئاً، بل كان يعمل قائداً لقوات الإحتياطي المركزي في رهيد البردي جنوب دارفور.

وفي عام 2020، بعد سقوط نظام عمر البشير، فرّ كوشيب إلى جمهورية إفريقيا الوسطى وسلّم نفسه طوعاً للمحكمة، مبرراً خطوته بمخاوف أمنية.

هذه الخطوة أثارت تساؤلات: هل خشي الانتقام؟ أم حصل على ضمانات؟

ورجّح بعض المحللين أنه ربما وافق على أن يكون شاهداً ضد قادة آخرين ما زالوا في السلطة.

وبينما كان كوشيب يُحاكم في لاهاي، سلك موسى هلال طريقاً مختلفاً؛ فبدلاً من المساءلة، نال ترقية.

ففي يناير 2008 عيّنه النظام مستشاراً خاصاً لوزير الداخلية.

لكن في 2017، اعتقلته قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي – وهو من أبناء قبيلته – بعد أن رفض تسليم سلاحه.

ثم أُفرج عنه بعفوٍ رئاسي في 2021.

وفي الحرب الأهلية التي إندلعت عام 2023، أعلن هلال دعم الجيش ضد الدعم السريع، بينما أعلن شيوخ قبيلته موقفاً مغايراً مؤيداً لحميدتي.

أما حميدتي نفسه، فسار في طريقٍ آخر تماماً.

فلم يُحاكم، ولم يُعتقل، بل تحوّل من تاجر جمالٍ إلى قائدٍ لقوات الدعم السريع عام 2010، ثم إلى شريكٍ أوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وأخيراً إلى نائب رئيس مجلس السيادة بعد ثورة 2019.

المسار واضح: كلما زاد الإفلات من العقاب، زاد النفوذ السياسي.

ومع تصاعد الحرب الأهلية، نسج حميدتي تحالفات سياسية معقدة، أهمها مع عبد العزيز الحلو، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، الذي كان قد رفض سابقاً التعامل معه.

لكن هذا العام تغيّرت المعادلة؛ ففي نيروبي أعلن الحلو تحالفه مع حميدتي وأدى اليمين نائباً له في المجلس الرئاسي للحكومة الموازية.

شكلوا حكومة موازية، أدى فيها حميدتي اليمين رئيسًا للمجلس الرئاسي في نيالا، بينما عُيّن محمد حسن التعايشي رئيساً للوزراء، وأُعلنت قائمة وزراءٍ ووُلاة لإضفاء طابع مؤسسي على سلطتها.

لكن هذه الحكومة الموازية لم تحظَ بأي إعتراف دولي.

فقد أدانت الجامعة العربية الخطوة ووصفتها بأنها "غير شرعية"، وأكدت بعثة الأمم المتحدة أن المنظمة تعترف فقط بالحكومة القائمة في بورتسودان.

غير أن الإعلان ذاته مثّل تطوراً نوعياً:

فقد تحولت الجنجويد من ميليشيا مسلحة في 2003، إلى قوة شبه نظامية في 2010، إلى شريك في الحكم عام 2019، ثم إلى كيانٍ سياسي يعلن حكومة في 2025.

وعلى إمتداد هذا المسار، من دارفور قبل 2003 إلى الحرب الحالية التي إندلعت في 2023، إستمر نمط العنف والنزوح القسري، وإن تغيّرت الأسماء والعناوين.

الميليشيات التي كان يمكن للدولة إنكارها تحوّلت إلى قواتٍ نظامية، ثم إلى كيانات سياسية تطمح إلى الشرعية الدولية.

القصة ليست عن كوشيب وحده، بل عن منظومةٍ كاملة سمح لها الإفلات من العقاب أن تنمو وتتحوّل حتى بلغت ما هي عليه اليوم.

لقد جاء هذا التأخير في العدالة بثمنٍ باهظ:

فلو حوكم كوشيب عام 2007، ولو سُلّم هلال للعدالة بدل تعيينه مستشاراً، ولو واجه حميدتي المساءلة عن دوره في دارفور قبل أن يصبح قائداً لقوة شبه نظامية، لربما كان السودان في مكانٍ مختلفٍ اليوم.

لكن الإفلات من العقاب سمح للنموذج أن يتطور — من ميليشيا، إلى جيش، إلى سلطة سياسية.

* صحافية وباحثة تقيم في واشنطن.

السودان: حرب وحروب

د.الشفيع خضر سعيد

ملخص

يبيّن المقال أن كتابة التاريخ السياسي ليست مجرد تسجيل أحداث، بل فنّ تفسيري يجمع بين الدقة العلمية والعمق الفلسفي، ويحوّل السرد إلى لوحة فكرية تنبش في ذاكرة المجتمع لاستخلاص الدروس والعبر.

يعرض الكاتب انطباعه عن كتاب د. صلاح عوض «السودان، حرب وحروب»: مؤلف لا يكتفي بالمراقبة بل هو مشارك بمقدراته وتجاربه، وتوثيقه وتحليله يمثل وعيًا ثوريًا وقيمة مضافة نحتاجها في زمن التكالب على الحقيقة.

يؤكد الكتاب أن الحرب الحالية امتداد لسلسلة حروب منذ 1955، وأن فهمها يتطلب الغوص في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وتحليل ديناميات القوة وتحوّل المؤسسات التي أعادت تشكيل الخريطة السياسية للسودان.

يخلص إلى أن جذور الأزمة تتلخّص في صراع على طبيعة الدولة وتوزيع الثروة والفشل في إدارة التنوع، وأن الحل يمرّ عبر أفق جديد يقوم على حكم فيدرالي عادل، ومواطنة متساوية وتنمية حقيقية بدل الحلول الأمنية والقمعية.

اذا كان علم التاريخ يمثل الجانب النظري والفكري لدراسة الإنسان والمجتمع عبر الزمن، فإن كتابته هي الجانب التطبيقي والعملي. والإثنان معا، يشكلان رحلة بحث دؤوبة لإعادة بناء الأحداث بمنهجية علمية، توثق الذاكرة الجماعية للبشرية وتستخلص العبر والدوس، فهما عميقا للحاضر، واستشرافا المستقبل. وكتابة التاريخ السياسي، ليست مجرد سرد للأحداث وتسجيل للوقائع، وإنما هي محاولة جادة لفك شفرة العلاقات المعقدة بين السلطة والمجتمع، وبين الإرادة الإنسانية والضرورات التاريخية. وتتميز كتابة التاريخ السياسي، الرصينة والراقية، بقدرتها على الجمع بين دقة المنهج العلمي وعمق التحليل الفلسفي. إنها كتابة ترفض التسطيح، وتتحرى الموضوعية دون أن تتنازل عن عمق الرؤية، وتسعى لفهم الماضي لا كمجرد أحداث انقضت، بل ككائن حي ينبض بالدروس والعبر التي تظل حاضرة في ضمير البشرية. كما إنها تمثل ضرباً من ضروب التفسير الفني الرفيع للحظات الإنسان الزمنية، ومن هنا أهمية البراعة في الصياغة الأدبية التي تحول السرد التاريخي إلى لوحة فنية تزخر بالأبعاد والدلالات. وهكذا تتحول كتابة التاريخ السياسي من مجرد حرفة تسجيل إلى فن تفسير، ومن عمل توثيقي إلى مشروع فكري يضيء جوانب النفس الإنسانية في تفاعلها مع إشكالية الحكم والسلطة عبر العصور.

سرت هذه الخاطرة في ذهني وأنا أتصفح كتاب

الصديق الدكتور صلاح عوض «السودان، حرب وحروب» والذي أهداني إياه لعل إنهماكي في تصفحه يساعدني في لجم بعض من وخزات ألم الوعكة التي لاتزال تنهش في جسدي رغم فشلها الذريع في أن تمس روحي وفكري. والدكتور صلاح عوض ليس مؤرخا سياسيا ولا يدعي ذلك، ولكنه أيضا ليس مجرد مراقب أو شاهد على الأحداث السياسية التي تشبعت بها فضاءات الوطن، بل هو مشارك فيها بفكره وفعله وتضحياته، اعتقالا وتعذيبا وتشريدا ومحاربة في عيشه، ومقاوما شرسا من أجل التنوير والتغيير وانتصار القيم الإنسانية في وطن ظلت الإنسانية تذبح فيه طوال عقود. وكونه يتصدى لرصد هذه الأحداث، توثيقا وتحليلا، في زمن يحاصره الانحطاط والابتذال والتجهيل والكذب الجريء، لهو وعي ثوري عن حق، وقيمة مضافة ذات أهمية قصوى، نحتاجها جميعا، وخاصة جيل بناة المستقبل.

وقيمة كتاب « السودان، حرب وحروب» أنه لا يقتصر على رصد الوقائع الجافة للأحداث السياسية، بل يغوص في أعماق السياقات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تشكل الإطار الحيوي للحدث السياسي وتجلياته في ظاهرة الحلقة الشريرة الممسكة بتلابيب بلادنا منذ فجر استقلالها، متخذا من هذه الظاهرة مدخلا لدراسة ما وراءها الكامن في جذور الأزمة السودانية الممتدة عميقا في تربة الوطن وبعيدا في تاريخه. وفي هذا السياق، يؤكد الكتاب أن حرب السودان الراهنة، هي من طينة حروبه الأخرى المشتعلة منذ العام 1955.

وهو يحلل ديناميات القوة وتشكل المؤسسات، ويرصد تحولات البنى الفكرية الكامنة خلف كل حدث سياسي في البلد، ويقف عند لحظات التحول الجوهرية التي تندفع لإعادة تشكيل الخريطة السياسية للمجتمع السوداني، متتبعا خطاها وتداعياتها المختلفة. وبوصلته في ذلك المنهج الجدلي التاريخي، وما سطّره قلمه في متن الكتاب، بأن «السودان لم ينعم باستراحة محارب منذ انطلاق الرصاصة الأولى في توريت قبل إعلان الاستقلال، حتى ظللنا نتحسس ذواتنا وكأن الحرب من طبائعنا، بينما الأنثروبولوجيا تذهب في بحثها عن خصائص الشخصية السودانية لتنفي ذلك، وتؤكد أن من أبرز صفاتنا السلام والوفاء. و«أن السودانيين ظلوا يمولون هذه الحروب على حساب معاشهم وتنميتهم وتطور وطنهم إرضاء لكبرياء العقلية التي تربصت حتى استولت على الحكم برسم كامل في 30 يونيو/1989م، داعية لمشروع حضاري، كما أسمته، لعموم السودان. لكن سرعان ما انكشف مستور هذا المشروع من استبداد بالغ الذروة، وفساد عابر للولايات، وبطش بلا حدود، وإقصاء للمختلف السياسي والفكري، واستعلاء عرقي». و«إن أي نصر هش يقود السودان تحت إمرة «زناد» آخر لن يعبر بنا إلى ضفة الديمقراطية والتنمية التي ننشدها ونشدو بها. فانتصارنا يجب أن يكون ذا أفق جديد للسودان عبر دولة تؤسّس على أعمدة صلبة، منها الحكم الفيدرالي الذي يكفل لأقاليم وشعوب السودان المختلفة أن تتعايش مع بعضها البعض على أساس المواطنة والمساواة أمام القانون والتمتع بكافة حقوق الإنسان، أيا كانت حيثيات هذه الشعوب أو أعراقهم أو معتقداتهم الدينية، أو اللغة التي يتخاطبون بها، وأيا كانت جغرافيا إقامتهم وتاريخهم، وفي أي وضع حياتي كان. أفق جديد من خلال تمسكنا بأن الحرية تنمية، وأن الرهان التنموي ليس رهان تطوير مجتمع مثالي، أو رهان تطوير مجتمع استهلاك مفرط، بقدر ما هو رهان التقدم نحو مجتمع أكثر عدلا».

وفي الحقيقة، فإن حروب السودان ليست أحداثاً منفصلة لا رابط بينها، بل هي فصول متصلة لصراع واحد، أو حرب واحدة مستمرة منذ 1955 وحتى اليوم، حول:

* طبيعة الدولة ونظام الحكم وهويتها، وما صاحب ذلك من انتفاء المشاركة العادلة في السلطة، وشكوى مكوناتإثنية واجتماعية وسياسية عديدة من التهميش والإقصاء السياسي.
* التوزيع غير العادل للثروة والموارد بين هذه المكونات، وتركيز التنمية في المركز مما خلق تنمية غير متوازنة وصراعا متأججا على الموارد، إضافة إلى استخدام هذه الموارد في تمويل الحرب.
* الفشل في إدارة التنوع الثقافي والعرقي.
* اعتماد الحلول الأمنية والقمعية بدلا عن الحلول السياسية.
* السماح بالتدخلات الخارجية.

هي ذات القضايا التي تحاصر السودان اليوم، وتتفاقم تجلياتها المدمرة في زمن الرداءة وابتذال السياسة وساقط القول. تحاصره بجدار مشيد من الحروب ونهب الموارد وإقصاء الآخر. ولتحطيم هذا الجدار واستشراف الأفق الجديد، نحتاج لكشف جوهر مكوناته والخيط الذي يربط بينها، وهذا يتطلب الدراسة المتأنية والعميقة لسير تراكم هذه المكونات/الأحداث. وكتاب «السودان، حرب وحروب» مساهمة جادة في هذا الاتجاه، وجرعة وعي مقاوم، تسعى لاختراق وهزيمة هذا الحصار.

القدس اللندنية

رسوم بلا إيصالات...
أتـــاوات التعليـــم

ملخص

كشفت جهات نقابية بولاية الخرطوم عن فرض مكاتب التعليم في محليتي كرري وجبل أولياء رسوماً على المدارس دون إيصالات رسمية، تحت مسمى «مساهمات»، بلغت مائة ألف جنيه عن كل مدرسة و(500) جنيه عن كل تلميذ. ووصف تربويون هذه المبالغ بأنها «إتاوات» تثقل كاهل الأسر الفقيرة وتُعد تجاوزاً قانونياً وأخلاقياً في ظل تدهور الأوضاع المعيشية.

أبدى مديرو إدارات التعليم رفضهم لوصفها بالإتاوات، معتبرينها مساهمات لدعم التعليم، بينما رأت النقابات أن فرضها دون رقابة يمثل فساداً واضحاً وغياباً للشفافية، متسائلة عن الجهة المستفيدة من الأموال في ظل تواطؤ بعض مسؤولي الوزارة.

طالبت الجهات النقابية بوقف التحصيل الإجباري فوراً وفتح تحقيق في الممارسات المالية بمكاتب التعليم، مع صرف رواتب المعلمين المتأخرة، وهددت باللجوء للنيابة وإطلاق حملات توعية لمقاطعة أي تحصيل غير قانوني.

أكد خبراء أن هذه السياسات تدمّر التعليم وتزيد نسب التسرب، داعين إلى جعل المساهمات طوعية ومدروسة تراعي أوضاع الأسر، مع وضع لوائح محاسبية صارمة ومحاسبة كل من يتجاوزها، مشيرين إلى أن تخلي الدولة عن مسؤوليتها فتح الباب أمام الفساد في مؤسسات التعليم.

الخرطوم - ابتسام حسن

أعلنت جهات نقابية عن «كشف» وصفته بالصادم، يتعلق بممارسات مالية تمارسها إدارة مكتب التعليم في محليتي كرري وجبل أولياء بولاية الخرطوم، متمثلة في فرض مبالغ إجبارية على المدارس تحت اسم (الدلع) «مساهمة»، بمبلغ قدره (100.000) مائة ألف جنيه نقداً عن كل مدرسة تستقبل تلاميذ الصف الأول الابتدائي أو الصف الأول المتوسط، يوردها مدير المدرسة لمكتب التعليم بالمحلية، إضافة إلى فرض رسم على كل مدرسة قدره (500) جنيه عن كل تلميذ، تورده المدرسة لمكتب التعليم دون سند قانوني أو إيصال رسمي يوضح الجهة المستفيدة وطبيعة الإنفاق.

وإعتبر خبراء تربويون أن الفرضيات التي تُعمم على الطلاب في مراحل التعليم دون مراعاة لأحوال الأسر ما هي إلا جريمة في حق النشء وأسرهم، بل في حق الدولة كلها، بما يعود عليها من تأخر ينتج ممن خسروا تعليمهم بسبب قرارات كان على صادريها دراستها بعقول تخشى الله وتراعي ما يؤول إليه ذلك من خسران.

فرضيات أحادية

تأسف مديرو مكاتب إدارات التعليم من أن تأتي هذه الفرضيات الخاصة بالإسهام من جهة واحدة، هي الوزارة وإداراتها المختلفة، التي تجتمع وتقرر بناءً على نظرة أحادية قاصرة وقاهرة في آن واحد.

وفي وقت وُصفت فيه تلك الرسوم بـ«الإتاوات» من قبل لجنة المعلمين بمحليتي كرري وجبل أولياء، رفض مديرو إدارات التعليم هذا الوصف منادين بتسميتها «مساهمات».

تساؤلات

وتساءلت جهات نقابية: من أين سيأتي مدير المدرسة بهذا المبلغ؟ هل يوجد غير ولي أمر التلميذ ؟

إنه الفساد والإفساد - حسب توصيفهم - واستنكروا تحميل أولياء الأمور هذه الأعباء المالية من خلال المدارس، بينما المفترض أن تكون موارد الصرف على مكاتب التعليم من مسؤولية الدولة.

واعتبروا ذلك غياباً للشفافية والمحاسبة، حيث تُسدد هذه المبالغ دون إيصالات أو مستندات، وفي ظل غياب رقابة الدولة وتواطؤ ظاهري من بعض مسؤولي الوزارة الولائية.

غياب الدولة

اعتُبر أن ما يحدث هو نتيجة مباشرة لغياب الدولة وسقوط آليات المحاسبة، وعودة ممارسات النظام البائد في جمع «الغنائم» على حساب المعلم والأسرة والطفل.

وقد رُفضت تلك الممارسات وبرزت دعوات بعدم الصمت عليها.

مطالبات

وطالب نقابيون بوقفٍ فوري لكل عمليات فرض الأموال والمساهمات الإجبارية الموجهة إلى المدارس وأولياء الأمور، وفتح تحقيق مستقل في إجراءات مكتب التعليم بمحليتي جبل أولياء وكرري، وفي الجهات التي تصدر هذه التوجيهات، وتقديم المتورطين للمحاسبة.

كما طالبوا بإصدار إيصالات رسمية ووضع آلية شفافة لأي تبرعات أو مساهمات طوعية مع كشف حساب منشور.

ودعوا إلى دفع مستحقات المعلمين وصرف الرواتب المتأخرة التي وصل بعضها إلى (14) شهراً دون تأخير أو أعذار.

تهديد

وهددت لجنة المعلمين بمحليتي جبل أولياء

وكرري بتقديم شكاوى رسمية إلى النيابة العامة ووزارة التربية الاتحادية والولائية.

كما ناشدت المعلمين والمواطنين بإطلاق حملات توعية لمقاطعة أي تحصيل غير قانوني، وجمع مستندات وإيصالات لفضح الممارسات، والتعاون مع لجان أولياء الأمور والحقوقيين لإقامة دعاوى قضائية ومطالبات رسمية.

دمار التعليم

وأكد الخبير التربوي الهادي السيد عثمان في تصريح لـ(أفق جديد) أن أسباب تدني التعليم عوامل كثيرة ومتعددة يتسبب بها أشخاص يرون فيها أنها تقدمه وتطوره وتعود عليه بالنفع أو لمصالح لا تخدمه، بل تضره.

وقال إن ذلك تسبب في فاقد تربوي وتسرب آخر، وعاد بضرر على البلاد ودمار لتعليمها وتوسيع لمساحة سجونها بتعاون مع أعدائها بجهلهم وعدم وطنيتهم.

وأضاف أن ما يعيشه المواطن اليوم من تقتيل وتشريد ونهب وإرهاب كفيل بأن يسوق العقول إلى الشفقة والعطف على أبنائنا لتعليمهم، مؤكداً أن الذين لا يراعون ما آلت إليه ظروف الأسر من حالٍ يستحق العطف لا يستحقون مسؤولية أي مرفق في الدولة.

وأشار إلى أن الأسر تبحث اليوم عما يسد رمقها بعد عودتها إلى ديارها، فكيف لمسؤول - أياً كان موقعه - أن يكلّفها بما لا تستطيع لتعليم أبنائها، مما يجعلهم يخرجون من دائرة التعليم والحزن يملأ قلوبهم.

إتاوات

وذهب مدير مكتب التعليم السابق بالمعاش الإمام عبد الباقي الإمام في تصريحه لـ(أفق جديد) إلى ضرورة تسمية الأشياء بأسمائها قائلاً:

إن لفظة «إتاوات» تُشعر بالتقزز والنفور، لذا يستحسن أن نطلق عليها «إسهامات»، فمن المألوف والمعروف أن كل مؤسسات التعليم على مستوى العالم تتطلب جهوداً مشتركة تبذلها الدولة ويسهم فيها المواطن بما يستطيع، لا بالفرض القهري وجبروت السلطان.

وأضاف: «يا حبذا لو سبقت هذا الفرض دراسة علمية قبلية يشترك فيها إلى جانب إدارات التربية والتعليم اختصاصيون اجتماعيون وناشطون مهتمون واقتصاديون، إلى جانب مجالس الآباء والأمهات ونخبة من رجال البر والإحسان، على أن تخرج هذه الدراسة بتوصيات وتوجيهات تنص عليها لوائح محاسبية للجهة التي تتجاوز هذه الضوابط والسقف المتفق عليه».

مراعاة الظروف

وأكد أنه بالنظر إلى الإسهام الطوعي ينبغي ألا يترتب عليه طرد الطالب أو مضايقة الأسر، مراعاةً للظروف التي يعيشها المواطن من نزوح وتشريد وشظف العيش، إلى جانب العوامل النفسية التي تحتاج هي الأخرى إلى تأهيل ومعالجة قبل الدخول في أي برامج «تزيد الطين بلة» - على حد تعبيره.

وقدم الإمام مقترحات لمعالجة مثل هذه الإشكاليات، متمثلة في تعديل مقترح الإسهام في حدود (25) ألف جنيه بدلاً عن (100) ألف، وألا يتم مضايقة أو طرد أي طالب معسر، بل يتوجب إعفاؤه، وتكوين لجان متابعة ترفع تقريرها للسيد مدير عام التعليم، فضلاً عن تطبيق اللوائح المحاسبية على كل من يتجاوز السقف المتفق عليه.

كما دعا إلى وضع خطة بديلة ورؤية مستقبلية تتمثل في توظيف المعونات التي تقدمها المنظمات الوطنية والدولية، ودعا وزير التربية والتعليم بولاية الخرطوم إلى مراعاة الظروف الاقتصادية التي يعيشها المواطن، وقال:

«وللتوفيق بين الظرفين ضعوا حداً أدنى وسقفاً وسطاً، وذلك بمضمون الآية الكريمة: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)، ومضمون الحديث النبوي الشريف: (لا ضرر ولا ضرار)».

فساد

وقال الناطق الرسمي باسم لجنة المعلمين في تصريحه لـ(أفق جديد):

«نحن نعتبر فرض مثل هذه الرسوم نوعاً من الفساد، والسبب فيه تخلي الدولة عن مسؤوليتها تجاه التعليم».

وأكد أن تسيير مكاتب التعليم مسؤولية المدير التنفيذي بالمحلية حسب قانون 1994م، وأضاف:

«لكن لأن الدولة متنصلة عن واجبها، حملت المسؤولية للمدارس، والتي بدورها حملتها للآباء، لذا يجب أن يتوقف هذا الفساد بصورة حاسمة ويُحاسب كل من تسبب في فتح هذا الباب».

مقاربة تحليلية بين رؤية تحالف صمود وبيان دول الرباعية

نحو فهم متكامل لمسارات إنهاء الحرب في السودان

د. عصام عباس

ملخص

يتناول الكاتب في دراسته مقارنة تحليلية بين رؤية تحالف «صمود» المدني الديمقراطي وبيان «الرباعية الدولية» حول مسارات إنهاء الحرب في السودان، موضحاً أن كليهما يلتقيان في الإقرار باستحالة الحل العسكري وضرورة الوصول إلى عملية سياسية شاملة تقود إلى حكم مدني، رغم اختلاف المنطلقات بين رؤية داخلية ثورية وأخرى خارجية ذات طابع استقراري.

يوضح أن صمود ترى أن الحرب هي نتاج لعقود من عسكرة الدولة وتوظيف الدين في السياسة، وأن الحل يكمن في إعادة بناء الدولة من جذورها على أسس المواطنة والعدالة والفيدرالية. أما الرباعية فتنظر إلى الصراع بوصفه تهديداً للأمن الإقليمي، وتسعى إلى وقف القتال واحتواء الفوضى عبر انتقال سريع يحافظ على مؤسسات الدولة القائمة.

يشير إلى اختلاف الرؤيتان كذلك في الزمن والآليات؛ فصمود تقترح فترة انتقالية طويلة تمتد لخمس سنوات يقودها السودانيون أنفسهم عبر حوار وطني شامل، بينما تطرح الرباعية انتقالاً قصيراً لا يتجاوز تسعة أشهر بإشراف دولي، يركّز على إدارة الأزمة أكثر من حلها. كما تؤكد صمود على العدالة والمحاسبة كشرط للسلام، بينما تتجنب الرباعية هذا الملف لصالح الاستقرار المرحلي.

يخلص الكاتب إلى أن صمود تعبّر عن الإرادة الوطنية لقوى الثورة، بينما تمثل الرباعية المظلّة السياسية الدولية الضرورية لإنجاح أي تسوية. وإذا تلاقت الإرادتان – الداخلية الديمقراطية والخارجية الداعمة للاستقرار – يمكن أن يشكلا معاً مساراً تكاملياً لإنهاء الحرب وبناء سلام مستدام ودولة مدنية عادلة في السودان.

مدخل

تشهد الساحة السودانية تلاقي وتكامل رؤيتين في مسار البحث عن السلام وإنهاء الحرب: رؤية «صمود» التي تمثل صوت القوى المدنية الديمقراطية الحقيقية الساعية لإعادة بناء الدولة السودانية على أسس الثورة، ورؤية «الرباعية» التي تجسد موقفاً إقليمياً ودولياً لوقف القتال واستعادة الاستقرار.

ورغم اختلاف السياقات والمنطلقات، إلا أن كليهما يجتمعان في الإقرار بأن الحل العسكري مستحيل، وأن الطريق الوحيد لإنقاذ السودان يمر عبر عملية سياسية شاملة تقود إلى حكم مدني يعيد بناء الدولة على أسس السلام والعدالة. هذه المقاربة تحاول قراءة أوجه التلاقي والاختلاف بين الرؤيتين، لإبراز كيف يمكن أن يشكّلا معاً إطاراً تكاملياً يجمع بين الملكية الوطنية للحل والإسناد الدولي لتحقيقه.

منطلقات متقاطعة... وغايات متكاملة

تنبع رؤية صمود من الداخل السوداني، كنتاج لوعي ثوري مدني يرى في الحرب الحالية محاولة لتصفية ثورة ديسمبر و وأد حلم الدولة المدنية الديمقراطية، وتقوم على رفض عودة الإسلام السياسي، وعلى إعادة بناء الدولة من جذورها وفق مبادئ المواطنة، والعدالة، واللامركزية الفيدرالية.

أما رؤية الرباعية، فهي جهد خارجي يقف على قاعدة المصالح الإقليمية والاستقرار الأمني. يعترف بيان الرباعية بعمق الأزمة الإنسانية، لكنه يتعامل مع الحرب كخطر على الأمن الإقليمي إلى جانب كونها مأساة داخلية. هدفه العاجل ليس التغيير البنيوي بل إيقاف النزيف وحماية الحدود ومنع تمدد الفوضى.

بهذا المعنى، يمكن القول إن صمود تتحدث عن إعادة البناء الكامل لدولة تم تدميرها، بينما الرباعية تسعى لتحقيق تهدئة منظمة ومتدرجة من خلال ما هو موجود من مؤسسات الدولة السودانية.

تشخيص الأزمة وتعريف الصراع

تقرأ صمود الحرب كنتاج لتاريخ طويل من التمييز وعسكرة الدولة وتوظيف الدين في السياسة، وتضع المسؤولية صراحة على النظام الإسلاموي الذي قسم الجيش، وأشعل النزاعات، وقاد البلاد إلى الانهيار. بينما يكتفي بيان الرباعية بوصف الحرب كـ«صراع دموي بين طرفين متنازعين على السلطة» دون الغوص في جذورها. نهج الرباعية يقوم على التشخيص الدبلوماسي الحذر، ويخلو من التوصيف السياسي المباشر، لأنه لا يريد المساس بتوازنات الأطراف الإقليمية أو تحميل جهة بعينها مسؤولية الكارثة.

الهدف السياسي: بين حل الأزمة وإدارتها

ترى صمود أن الحل لا يكتمل إلا بإنهاء الحرب وإعادة بناء الدولة على أسس جديدة قائمة على المدنية، والديمقراطية، والفيدرالية، وعدم إقحام الدين في إدارة الدولة، والمواطنة المتساوية، مع تفكيك بنية التمكين الإسلاموي من المشهد السياسي نهائيًا، وبالتالي العمل على حل الأزمة لا إدارتها. من ناحية أخرى، تحدد الرباعية هدفها في «إطلاق عملية انتقالية شاملة وشفافة خلال تسعة أشهر»، تقود إلى حكومة مدنية مستقلة تحافظ على «مؤسسات الدولة». التركيز هنا على الانتقال السريع لا على التغيير البنيوي، على «الاستمرارية المؤسسية» لا على «إعادة البناء»، وبالتالي تسعى لإدارة الأزمة لا حلها.

آليات الحل: بين الملكية الوطنية والرعاية الدولية

ترى صمود أن الحل يجب أن يقوده السودانيون عبر حوار وطني شامل يجمع القوى المدنية، والنقابية، والمجتمعية الحقيقية، ويستبعد الواجهات المصنوعة التي تمثل مصالح النظام القديم. وتدعو صمود إلى عملية سلام بثلاثة مسارات متكاملة: إنسانية، أمنية، وسياسية، ضمن عملية شاملة تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار وتكوين سلطة مدنية انتقالية لخمس سنوات قابلة للتمديد.

أما الرباعية، فإنها تقترح هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أشهر، يعقبها وقف دائم لإطلاق النار، ثم مرحلة انتقالية قصيرة لا تتجاوز تسعة أشهر. العملية السياسية هنا ليست سودانية بالكامل، بل تدار عبر مساري جدة والقاهرة تحت إشراف مباشر من القوى الإقليمية والدولية. ورغم أن البيان يتحدث عن "عملية شاملة يقودها المدنيون"، إلا أن واقع الحال يضع القيادة الفعلية في يد الوسطاء، لا أصحاب المصلحة المحليين.

السلام بين العدالة والاستقرار

تعتبر صمود أن العدالة وعدم الإفلات من العقاب ركن جوهري في أي تسوية، داعية إلى توسيع ولاية المحكمة الجنائية الدولية لتشمل جرائم الحرب في كل السودان، وإلى جبر الضرر للضحايا. أما الرباعية فلم تتطرق إلى العدالة على الإطلاق، مكتفية بالدعوة إلى حماية المدنيين، في مؤشر على رغبتها في تجنب الملفات الشائكة التي قد تُعطل مسار التفاوض.

ترى صمود هنا أن العدالة هي أحد ممسكات السلام، في حين أن الرباعية، و لإعتبارات تتعلق بدبلوماسية التفاوض، تراها كـ«عبء على الاستقرار» في هذه المرحلة، لكنها لا تنكرها كإجراء قد يأتي لاحقًا.

الموقف من الإسلام السياسي

تلتقي الرؤيتان في رفض عودة جماعة الإخوان المسلمين وتيار الإسلام السياسي، لكن منطلقاتهما

مختلفة:

صمود ترى في الإسلام السياسي مشروعاً إستبدادياً يجب تفكيكه لحماية مدنية الدولة.

الرباعية ترفض الإسلاميين من زاوية أمنية، كونهم مصدر تهديد إقليمي واستقرار دولي.

النتيجة واحدة، لكن دوافعها مختلفة: الأولى ثورية – وطنية، والثانية براغماتية – أمنية.

وحدة السودان بين العدالة والسيطرة

رغم أن كلًا من رؤية صمود وبيان الرباعية يعلنان التزامهما الصريح بمبدأ وحدة السودان وسلامة أراضيه، إلا أن هذا الإتفاق في الشكل يخفي وراءه اختلافاً جوهرياً في مضمون الفهم ومرجعية المعنى.

ففي تصور «صمود»، تُبنى الوحدة الوطنية على أساس المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية والفيدرالية التنموية، أي أنها ليست وحدة مفروضة من أعلى، بل ناتجة عن تسوية تاريخية جديدة تعيد تعريف العلاقة بين المركز والأقاليم، وبين الدولة والمجتمع. فالوحدة في هذا المنظور هي ثمرة عقد اجتماعي يقوم على الاعتراف بالتنوع وإزالة أسباب التهميش، بحيث تصبح الدولة حاضنة للتعدد لا نافية له. إنها وحدة تُكتسب بالإنصاف لا بالإكراه، وتستند إلى العدالة لا إلى السيطرة.

أما في رؤية الرباعية، فإن مفهوم الوحدة يُقرأ من زاوية السيادة الإقليمية والأمن الوطني، حيث تمثل وحدة السودان ركيزة للاستقرار الإقليمي ومنع تفكك الدولة بما قد يهدد أمن المنطقة بأسرها. فالوحدة هنا تُفهم بوصفها شرطاً جيوسياسياً أكثر من كونها مشروعاً اجتماعياً أو سياسياً، وتُقاس بقدرة الدولة على فرض النظام وضبط حدودها لا بمدى عدالة نظامها الداخلي.

وبينما تنظر صمود إلى وحدة السودان كتحقيق لعدالة المواطنة وتوازن السلطة والثروة، تنظر الرباعية إليها كضامن يحول دون الفوضى العابرة للحدود.

مفارقة الزمن: مشروع السنوات الخمس أم الشهور التسع؟

من أكثر الفوارق دلالة هو البعد الزمني المقترح:

صمود تقترح فترة تأسيسية انتقالية من خمس سنوات تليها أخرى مماثلة لاستكمال البناء المؤسسي.

الرباعية تطرح انتقالاً سريعاً خلال تسعة أشهر نحو حكومة مدنية.

هذه المفارقة نابعة من إختلاف الرؤية بين من يرى الدولة مشروعاً طويل الأمد لإعادة البناء، ومن يراها ملفاً سياسياً يجب إغلاقه بسرعة لإعادة الإستقرار.

قراءة في المآلات المحتملة

تقدم صمود مشروعًا ثوريًا طموحًا يعيد تعريف الدولة السودانية على أسس جديدة، لكنه يواجه تحديات تتعلق بالقدرة على التنفيذ في ظل غياب توازن القوة واحتدام الصراع. أما الرباعية فتقدم خارطة طريق واقعية من منظور القوى الدولية، لكنها تظل تقنية، فوقية، وعرضة للتآكل إذا لم تستند إلى قاعدة شعبية سودانية حقيقية. الإحتمال الواقعي أن تلتقي الرؤيتان في نقطة وسط: عملية تهدئة بضغط دولي، تُفتح عبرها نافذة محدودة أمام القوى المدنية لصياغة مسار سياسي أوسع، إن امتلكت زمام المبادرة وقدرة التنسيق.

خلاصة تحليلية

على الرغم من إختلاف المنطلقات بين رؤية «صمود» بوصفها تعبيرًا عن الإرادة الوطنية لقوى الثورة الساعية لإعادة بناء الدولة السودانية، وموقف الرباعية بوصفه تعبيرًا عن الإرادة الإقليمية والدولية لإيقاف الحرب واستعادة الاستقرار، فإن كليهما يلتقيان عند جوهر مشترك: رفض الحرب، واستحالة الحسم العسكري، والدعوة إلى حل سياسي يقود إلى حكم مدني، ووضع حد لمعاناة الشعب السوداني.

إن «صمود» تعبر عن الضمير الوطني من داخل البلاد، فيما تمثل الرباعية المظلة السياسية والدبلوماسية الضرورية لتأمين الدعم الإقليمي والدولي لأي عملية سلام ذات مصداقية. كلا المسارين يمكن أن يشكّلا جناحين لعملية واحدة، شرط أن تقوم على الملكية السودانية وتستفيد من الضمانات الدولية.

فبينما تقدم صمود المحتوى السياسي الوطني للحل، تهيّئ الرباعية البيئة الإقليمية والدولية الداعمة لتنفيذه. ومن هنا، يمكن النظر إلى الرؤيتين لا كبدائل متعارضة، بل كمسارين متكاملين إذا ما تم التنسيق بينهما بوضوح. إن التقاء الإرادتين – إرادة الداخل المدني الديمقراطي، وإرادة الخارج الداعمة للاستقرار – يشكل فرصة تاريخية لإنهاء دوامة الحرب وبناء سلام مستدام يؤسس لدولة المواطنة والعدالة والديمقراطية.

من على الشرفة

السودان بعد السبعين..

طاهر المعتصم

ملخص

يتناول الكاتب طاهر المعتصم في مقاله «من على الشرفة» تاريخ الصراع المسلح في السودان خلال سبعين عاماً، منذ تمرد توريت 1955 وحتى حرب 15 أبريل 2023، حيث ظلت الصراعات المسلحة هي العنوان الأبرز لتاريخه السياسي،

يرصد تطور الحروب الأهلية بدءًا من تمرد توريت 1955، مروراً باتفاقيات السلام المتعاقبة مثل أديس أبابا 1972 ونيفاشا 2005 وجوبا 2020، ثم الانقلابات العسكرية التي كانت تقطع طريق السلام في كل مرة.

يناقش الكاتب تحول الحروب من الجنوب إلى دارفور وتكاثر الحركات المسلحة، وصولاً إلى انفجار حرب 15 أبريل 2023 وما تبعها من أزمات إنسانية كبرى وفشل الجهود الدولية في إيقافها.

يشير إلى أن انقلاب أكتوبر 2021 أنهى الشراكة المدنية العسكرية، وأشعل شرارة حرب 15 أبريل 2023، أكبر كارثة إنسانية في تاريخ السودان الحديث، تسببت في نزوح ولجوء نحو 15 مليون شخص، وسط فشل متكرر للمبادرات الدولية في جدة وغيرها لوقف القتال.

سبعون سنة من عمر السودان والصراعات المسلحة سيدة الموقف. في أغسطس 1955م كان ميلاد أول تمرد قبل أن يعلن السودان استقلاله ويرفرف علم الحرية، وقتها تمردت وحدة الاستوائية العسكرية في توريت جنوب السودان. لم تتوقف رحى هذا الصراع المسلح إلا في عام 1972م عبر التفاوض في اتفاقية أديس أبابا، صمد الاتفاق عشر سنوات قبل أن يشتعل الصراع مرة أخرى.

منذ 1983 تجدد الصراع تحت راية الحركة الشعبية شمال بقيادة جون قرنق، بعد حوالي سنتين اندلعت انتفاضة أبريل 1985م الشعبية مسقطة دكتاتورية جعفر نميري. سعت الحكومة المنتخبة بحثًا عن السلام في كوكادام، وعندما توصلت إليه في أديس أبابا 1988 فيما عُرف باتفاقية (الميرغني – قرنق)، كانت جماعة الإخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي بالمرصاد تخطط لانقلاب عسكري بقيادة عمر البشير في يونيو 1989م. استغرقت سلطة انقلاب الإسلاميين 16 سنة للتوصل إلى اتفاق (نيفاشا) 2005م.

لكن دارفور كانت قد اشتعلت في سنة 2003، وانشقاق الحركة الإسلامية الحاكمة كان أحد أسباب تمرد حركة العدل والمساواة، وتقابلها حركة تحرير السودان. ولم يرعَ رحم التمرد ضد السلطة في الخرطوم حينًا بمساعدتها وأحيانًا مجبرة، ففاق عدد المليشيات في دارفور الثمانين واجهة مسلحة. بعضها مثل حركة جيش تحرير السودان فرع مناوي، تحالفت مع السلطة قليلًا ثم غادرت عائدة إلى التمرد.

في العام 2019، وقبل أن ينتصف، كان نظام الإسلام السياسي بقيادة البشير قد سقط. حكومة الشركاء انصاعت لمطلب المتظاهرين بوجوب تحقيق السلام في دارفور، حتى كللت المساعي باتفاقية أديس أبابا 2020. لم يمر عام على اتفاق السلام حتى حدث انقلاب أكتوبر 2021، وكما يُقال (ريسين غرقوا المركب) لم تستمر الشراكة أكثر من عام ونصف، مشعلة حرب 15 أبريل 2023 التي وُصفت بأنها أكبر كارثة إنسانية، زهاء 15 مليون سوداني نزحوا ولجؤوا إلى دول الجوار.

جرت محاولات عديدة من الدول الصديقة والشقيقة لوقف الصراع المسلح، كانت الاستجابة في جدة بعد حوالي شهر من الرصاصة الأولى عبر مفاوضات غير مباشرة، لكن عوامل داخلية وخارجية أدت إلى انهيار التفاوض غير المباشر برعاية سعودية أمريكية.

منذ ذلك الوقت، ولعدة أسباب من بينها 7 أكتوبر 2023 في غزة الجريحة، لم تتوفر إرادة حقيقية لإحلال السلام في السودان. في الشهور الأخيرة نشطت (الرباعية الدولية) في البحث عن حلول، وسعت الولايات المتحدة إلى خطوات عملية في ذلك، بعض بشائرها إحياء جدة مرة أخرى عبر تفاوض غير مباشر كما جاءت التسريبات. وعلى صعيد متصل، يحاول الاتحاد الإفريقي ومصر تيسير عملية سياسية استكمالًا لجهود مصر في مؤتمر القاهرة الأول يوليو 2024.

المؤكد أن في كل المراحل هناك أطرافًا تضررت من السلام وما يتبعه من عدالة وعدالة انتقالية، وما يسببه وقف نزيف الدماء السودانية، وبحث مراكز القوة عن انتصارات مناطقية. لكن أغلب البوادر تتحدث عن إرادة حقيقية وشراكة سودانية عبر أوجه مختلفة في إيجاد حلول جذرية تحفظ وحدة السودان وشعبه، وتنهي جذور أزمة استمرت 70 سنة.

عمر الدقير في حوار مع «أفق جديد»

«صمود» وُلد لمواجهة حالة العجز والإنقسام

في زمنٍ تتقاطع فيه رياح الحرب مع ركام الأحلام المؤجلة، وتتحوّل فيه الخرائط إلى جبهاتٍ متحركة من الدم والرماد، يَظل السؤال الجوهري في السودان معلّقاً بين صوت البنادق وصدى النداء المدني: من يوقف النزيف؟ ومن يعيد للبلاد وجهها الذي عرفته قبل أن تبتلعها النيران؟

في هذا السياق المعقّد، تتصدّر القوى المدنية واجهة اللحظة التاريخية، وهي تواجه امتحان البقاء والموقف معًا. فمبادرة «الرباعية الدولية» التي جمعت الولايات المتحدة والسعودية ومصر والإمارات أعادت ترتيب المشهد، وأطلقت جدلاً واسعًا حول جدواها ومقاصدها، وحول ما إذا كانت مدخلًا إلى تسوية سياسية حقيقية أم محاولة جديدة لإعادة إنتاج موازين القوة القديمة بثوب دبلوماسي جديد.

الحوار مع المهندس عمر يوسف الدقير، رئيس حزب المؤتمر السوداني، وعضو المكتب التنفيذي للتحالف الوطني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، ورئيس مكتب الاتصال السياسي بالتحالف، يأتي في هذا المنعطف الحاسم ليكشف عن ملامح الرؤية المدنية تجاه تلك التحركات الدولية، وليفتح نوافذ ضوءٍ على ما يدور في الكواليس من نقاشات وتباينات داخل القوى المدنية حول الموقف من الحرب ومن العملية السياسية الجارية.

يُقدّم الدقير في هذا الحوار إفادات جديدة حول سعي القوى المدنية إلى بناء جبهة مدنية عريضة قادرة على مخاطبة وجدان الناس، واستعادة زمام المبادرة السياسية، وفرض صوت السلام كقضية مركزية تتجاوز حسابات الأطراف المتحاربة. كما يطرح قراءة نقدية معمّقة لمبادرة الرباعية من حيث خلفياتها وحدود تأثيرها، محذّرًا من تحويلها إلى أداة لإدارة الأزمة بدلًا من حلّها.

ويمتاز الحوار بانفتاحه على الأسئلة التي تتجنّبها الخطابات الرسمية، إذ يقترب من جوهر الانقسامات داخل التيار المدني، ومن معضلة العلاقة مع الخارج، ومن مسؤولية النخب تجاه ما جرى للوطن بعد أن انهارت الدولة وتحوّلت حياة الناس إلى رهانٍ يومي بين الموت والجوع والنزوح.

إنها لحظة مراجعة وطنية بامتياز، تتطلّب من الجميع، كما يقول الدقير، أن يواجهوا الحقيقة بلا أقنعة: لا خلاص في الحرب، ولا مستقبل يُبنى على ركام الوطن. فالتاريخ، كما يؤكد، لا يرحم المترددين، والبلاد اليوم بحاجة إلى كلمة واحدة تخرج من ضميرٍ مدنيٍّ موحّد، تضع حدًّا للدم وتعيد فتح الطريق نحو الحرية والسلام والديمقراطية.

بعد أكثر من عام على انطلاق تحالف صمود، ما الذي يمنع القوى المدنية من أن تتوحد فعليًا تحت رؤية واحدة؟ هل هي خلافات فكرية أم حسابات سلطة؟

لا أعتقد أن ثمة ما يشغل القوى المدنية الديمقراطية اليوم أكثر من همّ إنهاء الحرب. فالجميع يتحرك بدافع من المسؤولية الوطنية والضمير الحي، إدراكًا لحجمِ الكارثة التي يعيشها السودان. لكن التحديات قائمة بلا شك، بعضها يرتبط بطبيعة الحرب نفسها وما خلّفته من انقسامات على أسس متعددة، وبعضها الآخر يتصل بتباين الرؤى والتصورات حول الطريق الأمثل لإنهاء الحرب والخطوات اللاحقة لذلك.

نحن في حزب المؤتمر السوداني وفي تحالف صمود نعمل على تجسير الفجوات وتقريب وجهات النظر بين مختلف القوى المدنية، من أجل بناء أرضية مشتركة تجمع كل المؤمنين بالحل السلمي والتحول الديمقراطي. نؤمن أن وحدة هذه القوى هي المدخل الحقيقي لإنهاء الحرب وإستعادة الدولة المدنية، ولذلك نحن منفتحون على كل أشكال العمل المشترك لوقف الحرب، سواء عبر مظلة واحدة أو من خلال التنسيق في أيٍّ من مجالات تحقيق هذه الغاية.

محطات ومنعطفات

هناك من يقول إن صمود تحوّل إلى مظلة للنخب السياسية القديمة، لا إلى جبهة مدنية جديدة كما وعدتم. هل ما زال المشروع حيًا أم أنه يترنّح تحت ثقل الخلافات والتناقضات؟

تحالف صمود مرّ بمحطات ومنعطفات عديدة، وهذا طبيعي في مسار أي تحالف مدني وطني يعمل وسط هدير البنادق وإختناق الفضاء المدني برائحة البارود وكل الظروف الاستثنائية التي تفرضها الحرب من تشريدٍ وتهجيرٍ وإنقسامٍ سياسي واجتماعي.

نحن لا نسلك طريقاً مفروشاً بالورود، بل نواجه يومياً إستهدافاً ممنهجاً من القوى الساعية لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ولو كان الثمن تدمير

الوطن ومعاناة شعبه من كارثة إنسانية هي الأسوأ في عالم اليوم.

ومع ذلك، إستطاع تحالف صمود تجاوز كثير من العقبات لأن ما يجمعه أعمق وأسمى من التباينات الثانوية. يجمعنا هدف إنهاء الحرب ورفع المعاناة عن شعبنا عبر موقفٍ مدني مستقل. وما دام هذا الهدف مشتركًا، تبقى بقية التباينات ثانوية يمكن معالجتها بالحوار والنقاش.

لم تتوقف مساعينا عن توسيع دائرة صمود وبناء جبهة مدنية أوسع قادرة على إيقاف الحرب وفتح الطريق نحو سلامٍ وتحولٍ ديمقراطي حقيقي.

ما طبيعة الحوار الجاري مع حزب البعث؟ هل وصل إلى إتفاقات ملموسة أم ما زال في مستوى "التفاكر"؟ وماذا عن التحفظات التي أبداها بعض قيادات صمود تجاه فكر الحزب ومواقفه من التحول الديمقراطي؟

النقاش مع حزب البعث لم ينقطع، والمسافة بيننا ليست كبيرة. نحن نتشارك أرضية وطنية واحدة تقوم على إنهاء الحرب وإستعادة المسار الديمقراطي، وإن اختلفنا في بعض التفاصيل المتعلقة بالوسائل والآليات.

أما القول بوجود تحفظات داخل صمود تجاه فكر البعث فغير دقيق، فتنوع الرؤى داخل التحالف دليل على مرونته وقدرته على إستيعاب الإختلاف.

الحزب الشيوعي اتخذ موقفاً متصلباً من أي تحالف مدني يضم قوى كانت قريبة من الجيش. هل أُغلقت الأبواب بينكم نهائياً أم ما زال هناك خيط تفاهم ممكن؟

توصيف "قوى قريبة أو بعيدة من الجيش أو غيره" لا ينطبق على المكونات داخل تحالف صمود، وإلا لكان من الطبيعي أن تنضم هذه المكونات إلى أحد الأطراف العسكرية.

نحن نؤمن أن الموقف المدني الحقيقي هو موقف مستقل، مناهض للحرب ورافض لمشروعيتها، وفي الوقت ذاته منفتح على التواصل والحوار مع أطرافها ومع مختلف القوى الوطنية، من أجل الدفع نحو حل سياسي شامل يُقدّم مصلحة الوطن على أية حسابات أخرى.

وبهذا الفهم، لم نغلق الباب أمام التواصل مع الحزب الشيوعي أو أية جهة مدنية تسعى لوقف الحرب والمشاركة في بناء مسار وطني جامع نحو

لا توجد داخل التحالف مراكز قرار متوازية أو متعارضة

سلامٍ مستدامٍ وتحولٍ ديمقراطي حقيقي.

نقاشات مستمرة

هل وجدتم لدى حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور استعدادًا للدخول في عملية سياسية أم أنه ما زال يراهن على مشروع "المقاومة الثورية"؟

نعم، هناك نقاشات مستمرة مع حركة/جيش تحرير السودان بقيادة القائد عبد الواحد محمد نور، وهم يتعاملون معها بروح إيجابية وانفتاح واضح تجاه فكرة توحيد الجهود المدنية المناهضة للحرب.

نحن في صمود ننظر إلى هذا الحوار باعتباره جزءًا مهمًا من مساعي الربط بين كل القوى الوطنية التي ترفض الحرب وتؤمن بضرورة العمل المشترك من أجل سلام عادل وتحول ديمقراطي حقيقي، ونتطلع أن تثمر هذه المناقشات قريبًا عن خطوات عملية تصب في هذا الاتجاه.

تُتَّهمون بأنكم فشلتم في بناء هيكل تنظيمي واضح لتحالف صمود، وأن بعض القوى الموقعة أصبحت غائبة عن القرار. هل يمكن القول إن صمود يعيش أزمة قيادة؟

من المبالغة وصف النقاش حول الهيكلة بالفشل، فهو في حقيقته جزء من عملية تطوير داخلية هدفت إلى تعزيز كفاءة تحالف صمود ومرونته. مثل هذه النقاشات طبيعية في أي تحالف مدني متنوع، ومن المهم الإشارة إلى أنها لم تؤثر على فاعليته، إذ واصل أداء دوره السياسي والمدني بصورة منتظمة.

الهيكل الجديد الذي بدأ العمل به يعكس نضجاً أكبر في التنظيم وإستعداداً أوضح لتوسيع المشاركة وتحسين الأداء الجماعي. أما الحديث عن أزمة قيادة أو غياب بعض القوى فغير دقيق، فصمود يقوم على القيادة الجماعية وآليات تشاركية تتيح تداول المسؤوليات بروح الفريق الواحد والهدف المشترك، لا بروح الهيمنة أو الفردية، وهو ما يفسّر قدرته على الإستمرار رغم تعقيدات المرحلة.

هل يملك صمود الآن مركز قرار واحد؟ أم أن هناك "صمود الخرطوم" و"صمود الخارج" و"صمود الأحزاب"؟

صمود كتحالف هو كيان واحد بخط سياسي وتنظيمي موحّد، لا توجد داخله مراكز قرار متوازية أو متعارضة. الرؤية السياسية والخط العام المعتمدان هما المرجعية التي يستند إليها الجميع في مواقفهم وتحركاتهم.

وفي الوقت نفسه، تمتلك المكاتب المنتشرة في الخارج مساحة من الحرية في تنظيم نشاطها بما يتناسب مع خصوصية السياق الذي تعمل فيه، لكن ضمن الإطار العام للرؤية السياسية المجازة، وليس بمعزل عنها أو خارجها. هذا التوازن بين الموقف المتفق عليه والمرونة في التنفيذ هو ما يمنح صمود حيويته وقدرته على التفاعل مع واقع السودانيين أينما وُجدوا.

رؤية ثلاثية

الإتحاد الأفريقي والرباعية الدولية يتحركان لإنهاء الحرب، لكن بعض القوى المدنية تشكك في نوايا هذه المبادرات وتتهمها بإعادة تدوير الإنقلاب. أنتم في صمود، كيف تنظرون إلى هذه التحركات؟ هل تمثل فرصة أم فخاً سياسياً؟

ننظر بجدية إلى التحركات الجارية من الاتحاد الأفريقي والرباعية الدولية، ونرى فيها فرصة للمساعدة في إنهاء الحرب متى ما إلتزمت بمبدأ القيادة والملكية السودانية للعملية السياسية، وبالحرص على شمول كل القوى المدنية المؤمنة بالسلام والتحول الديمقراطي.

قدمنا رؤيتنا للوساطة عبر ثلاثة مسارات متكاملة: المسار الإنساني، ووقف إطلاق النار، والحوار السياسي لمعالجة جذور الأزمة، مؤكدين ضرورة توحيد الجهود الدولية والإقليمية لتجنب تعدد المنابر وتضارب المبادرات. كما اقترحنا خطوات تقوم بها جميع الأطراف لبناء الثقة وتوفير بيئة ملائمة لعملية الحل السياسي برمتها.

ومع تقديرنا العالي لكل الجهود الإقليمية والدولية، فإننا نؤمن أن الحل الحقيقي يظل بيد السودانيين أنفسهم، ومرهون بتوحيد إرادتهم الغالبة والطامحة للسلام لهزيمة خطاب الحرب الذي لا يجلب سوى مزيدٍ من المعاناة لشعبنا. فالحل السياسي، لا العسكري، هو طريق الخلاص من ويلات الحرب، والمدخل لتحقيق التعافي الوطني وبناء المستقبل المنشود.

ومن هذا المنطلق، نتعامل مع هذه المبادرات لمساعدتنا في عبور أزمة بلادنا، مع تمسكنا بأن تكون العملية سودانية الإرادة والمضمون، تعالج جذور الأزمة وتمنع تكرارها.

هل أُجريت اتصالات مباشرة بين تحالف صمود وممثلي الرباعية – خصوصاً واشنطن أو الرياض – لتنسيق المواقف؟ وما الذي عُرض عليكم

تحديداً ؟

نعم، هناك إتصالات مباشرة بين صمود وعدد من ممثلي دول الرباعية. سبق أن وجّه التحالف خطابات رسمية إلى وزراء خارجية الرباعية تضمنت مقترحات تفصيلية حول العملية السياسية.

نشعر بقدر كبير من الرضا إزاء ما ورد في خارطة طريق الرباعية الأخيرة، لأنها في جوهرها تلبي تطلعات قطاعات واسعة من الشعب السوداني، وتنسجم مع الرؤية التي ظلت صمود تدافع عنها منذ تأسيسها، وهي إنهاء الحرب ووقف معاناة المدنيين والانتقال نحو مسار وطني ديمقراطي.

كيف تقيّمون اللجنة السياسية التي شكّلها الفريق البرهان؟ هل هي بداية لتسوية جديدة مع المدنيين أم محاولة لتفكيك المشهد السياسي المدني عبر الإغراءات والمناورات؟

حتى الآن، لم يتم أي تواصل بين صمود وهذه اللجنة، ومن المبكر إصدار حكم نهائي بشأنها. لكننا نؤكد أن أي جهدٍ مبذول للمساهمة في وقف الحرب والوصول إلى سلامٍ حقيقي وشامل، سيكون موضع ترحيب من جانبنا.

المعيار الأساسي بالنسبة لنا للتعاطي مع أي مبادرة هو أن تصب في مسار إنهاء الحرب وإعادة المسار المدني الديمقراطي.

نسمع عن إتصالات بينكم وبين مجموعة "تأسيس"، هل هذه الخطوة تحظى بدعم صمود بالكامل؟ وإلى ماذا تهدف؟

إتصالاتنا مع مختلف القوى السياسية لم تتوقف، و»تأسيس" بالتأكيد أحد الأطراف الرئيسية في المشهد السياسي الراهن. نحن نؤمن بأن إستمرار الحوار بين القوى المدنية ضرورة لا خيار، لأن الهدف المشترك للجميع يجب أن يكون إنهاء الحرب والتوصل إلى سلامٍ مستدام يُعيد للسودانيين وحدتهم وثقتهم في العمل المدني الديمقراطي.

لذلك، فإن تواصلنا مع "تأسيس" ومع غيرها من القوى يأتي في إطار هذا الجهد.

إذا إستمرت الحرب وتعددت "السلطات" في الأقاليم، هل أنتم مستعدون للتعامل مع تلك الحكومات أو "السلطات" كأمر واقع؟

استمرار الحرب بالضرورة يقود إلى خطر تقسيم السودان، وواقع تعدد السلطات لا يعني سوى تكريس هذا الخطر. نحن في صمود نرفض أي فعل أو قول يمكن أن يفضي إلى تفتيت البلاد أو شرعنة الانقسام.

موقفنا واضح: لا شرعية لأي من هذه السلطات المتنازعة، فالشرعية غابت منذ إنقلاب 25 أكتوبر. ونحن نعمل من أجل إستعادتها عبر عملية سياسية وطنية جامعة تُعيد بناء الدولة على أساس مدني ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب، لا عن موازين القوة على الأرض.

بعد كل هذه الجولات واللقاءات، هل يمكن القول إن تحالف صمود ما زال يمتلك القدرة على أن يقود التحول الديمقراطي، أم أنه أصبح جزءًا من ضجيج سياسي لا يغيّر شيئاً في مسار الحرب؟

تحالف صمود ليس جزءاً من الضجيج السياسي، بل وُلد لمواجهة حالة العجز والإنقسام التي عطلت الفعل المدني والديمقراطي. خلال الأشهر الماضية، أثبت التحالف قدرته على البقاء في وجه الحرب ومحاولات تهميش الصوت المدني، وتمكّن من إبقاء فكرة الحل السلمي حية حين كانت لغة السلاح طاغية.

قوة تحالف صمود تكمن في كونه فضاءً حياً يجمع قوى ديمقراطية متعددة حول هدفٍ واحد: إنهاء الحرب وبناء بديلٍ مدني ديمقراطي. قدرته على المساهمة في قيادة التحول الديمقراطي تُقاس بمدى نجاحه في توحيد الصف المدني واستعادة ثقة الناس في قدرتهم على صياغة مصيرهم.

لو طُلب منك أن تختصر في جملة واحدة ما الذي يريده تحالف صمود تحديداً في هذه المرحلة، فماذا تقول؟

نريد أن نجعل من هذه الحرب نقطة نهاية لمسيرة الفشل والخيبات والمآسي، وبدايةً لنهضةٍ شاملة.. نريد المحافظة على وحدة وطننا وخلاص شعبنا من الكارثة الإنسانية، وطي صفحة الحروب عبر التوافق على عقدٍ إجتماعي يُوحِّد السودانيين والسودانيات ويحشد طاقاتهم لبناء وطنٍ جديد، يُوفِّر لهم شروط الحياة الكريمة بلا تمييزٍ ولا تهميش.

(فك الارتباط والفرصة الأخيرة)

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يرى الكاتب أن عبارتي «فك الارتباط» و«الفرصة الأخيرة» تختصران عمق المأزق السوداني الراهن، حيث يُثار الجدل حول مدى قدرة القائد العام للجيش، عبد الفتاح البرهان، على الانفصال فعلاً عن الحركة الإسلامية التي شكّلت بنية المؤسسة العسكرية لعقود. فهذه المنظومة صنعت قادتها عبر نظام تعليمي وتنظيمي موجّه، ما يجعل أي حديث عن استقلال الجيش عن الإسلاميين شكلياً ما لم يُفكك هذا النفوذ من جذوره.

يؤكد أن ما يجري حالياً لا يُعدّ تفكيكاً حقيقياً بل إعادة تموضع مؤقتة لإدارة الصراع داخل مراكز القوى ذاتها، وإن كان ثمة ضغوط دولية تدفع الجيش نحو إصلاحات محدودة مقابل وعود بالدعم والاعتراف. غير أن الإصلاح الجاد، كما يقول، لا يتم بالقرارات الفردية أو التفاهمات الدبلوماسية، بل عبر إصلاح شامل للقطاع الأمني يعيد هيكلة الجيش ودمج القوات المساندة تحت سلطة مدنية خاضعة للمساءلة.

يشير إلى أن الفرصة الأخيرة، في جوهرها، هي اختبار لإرادة جميع الأطراف: هل يستطيع العسكريون والقوى المدنية قبول ترتيب انتقالي حقيقي يعيد للدولة مؤسساتها؟ فإما أن تتحول لحظة الضغط الدولي إلى بداية بناء جديد، أو تكون مجرد مناورة شكلية يعاد فيها تدوير الوجوه القديمة في منظومة السيطرة ذاتها.

يختتم الكاتب بأن السودان يقف اليوم على مفترق طرق تاريخي: إما إصلاح جذري يفك ارتباط الجيش بالسياسة ويبني مؤسسة مهنية وطنية، أو استمرار الدائرة المفرغة التي تهدد بانهيار فكرة الدولة نفسها. فالتاريخ – كما يقول – لا يمنح كثيراً من الفرص، وهذه قد تكون الأخيرة لإنقاذ السودان من مصيره المحتوم.

في أكتوبر الحالي برزت في المشهد السوداني كلمتان تختصران عمق المأزق الوطني، وهما فك الارتباط والفرصة الأخيرة. فالأولى تعبّر عن محاولة خجولة لفصل القرار العسكري عن قبضة الحركة الإسلامية التي ظلت لعقود تتغلغل داخل المؤسسة العسكرية وتتحكم في مساراتها منذ التجنيد إلى الترقي والقيادة، أما الثانية فتعني النافذة الأخيرة أمام القادة العسكريين والسياسيين لإنقاذ ما تبقى من الدولة قبل أن يطويها العنف والتفكك الكامل. تصريحات المبعوث الأمريكي مسعد بولس عن شروع البرهان في فك ارتباطه بالإسلاميين أعادت فتح النقاش حول من ينفك عن من، وهل يملك البرهان حقاً القدرة على التحرر من بنية صنعته، أم أن الأمر لا يتعدى إعادة تموضع مرحلية بإذن من ذات المنظومة التي أخرجته.

لم يكن البرهان سوى نتاج لمنظومة محكمة بناها الإسلاميون داخل القوات المسلحة عبر عقود، إذ صُمم النظام التعليمي والعسكري لضمان ولاءات أيديولوجية سابقة للانتماء الوطني. هذا الاختيار المسبق جعل المؤسسة تُنتج القادة على مقاس مشروعها السياسي، ولهذا فإن الحديث عن فك الارتباط بين البرهان والحركة الإسلامية يظل رمزياً ما لم يتم تفكيك بنية السيطرة المؤسسية التي أنتجت أمثاله. فالقضية ليست في الأسماء، بل في شبكة النفوذ التي تدير الجيش والاقتصاد والأمن والمجتمع.

ولأن السيطرة ليست وليدة اللحظة، بل هي منظومة متكاملة من التعليم العسكري والتمويل والاقتصاد الحربي والعلاقات التنظيمية، فإن استبدال شخص بآخر من ذات المدرسة لا يغير من واقع الارتباط شيئاً، بل يكرس استمراره في شكل جديد. لذا فإن ما يجري اليوم ليس فك ارتباط بقدر ما هو تبديل في واجهة المشهد لإدارة الصراع بين مراكز القوى نفسها. إلا أن الأحداث المتسارعة واللقاءات الدبلوماسية المكثفة تشير إلى وجود ضغوط حقيقية على قيادة الجيش لإحداث تحولات ملموسة، ولو شكلية، مستندة إلى وعود من المجتمع الدولي بعودة الدعم والاعتراف مقابل إصلاحات سياسية وأمنية محددة.

غير أن الإصلاح الحقيقي لا يتم بقرارات فردية أو وعود خارجية، بل بتفكيك منظومة السيطرة وإعادة بناء مؤسسة وطنية جديدة تخضع لرقابة مدنية وتعمل بعقيدة وطنية لا حزبية. هذه العملية المعقدة تعرف عالمياً باسم إصلاح القطاع الأمني، وتشمل إعادة هيكلة الجيش ودمج القوات المساندة وفق برامج محددة تُسمى نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، مع إصلاح تشريعي يحدد صلاحيات المؤسسة العسكرية ويمنع تدخلها في السياسة والاقتصاد.

ولا يمكن تنفيذ هذا المسار إلا عبر وقف شامل للحرب وفتح ممرات إنسانية وإطلاق عملية سياسية شاملة تضع الأمن في صلب الحل.

الفرصة الأخيرة التي يتحدث عنها الوسط السياسي والدبلوماسي هي في جوهرها اختبار لمدى استعداد الجيش والقوى المدنية معاً للقبول بترتيب انتقالي جديد يعيد للسودانيين مؤسساتهم. فإما أن ينجح البرهان ومن حوله في تحويل لحظة الضغط الدولي إلى بداية تصحيح حقيقي، أو أن تتحول محاولات فك الارتباط إلى مجرد مناورة تكتيكية يتبعها تبديل في الوجوه وبقاء ذات المنظومة القديمة بأدوات جديدة.

السودانيون اليوم أمام معادلة صعبة، فإصلاح الجيش ليس خياراً سياسياً فحسب، بل شرط لبقاء الدولة. إنهم يدركون أن فك ارتباط مؤسساتهم عن كل التيارات المتحكمة لا يتحقق إلا ببناء قوات جديدة تقوم على المهنية والولاء للوطن وحده، وأن الطريق لذلك يبدأ بإرادة وطنية موحدة تفرض الشفافية والمحاسبة وتفصل بين القوة والسياسة. هذا يتطلب من القوى المدنية أن تتوحد في موقفها، ومن الجنرالات أن يتخلوا عن امتيازاتهم السابقة ويقبلوا بإشراف مدني حقيقي، كما يتطلب من المجتمع الدولي أن يربط أي دعم أو اعتراف بخطوات إصلاح ملموسة لا ببيانات النوايا.

ما يجري اليوم هو مفترق طرق في التاريخ السوداني، فإما أن تتحول لحظة أكتوبر إلى بداية إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، وإما أن تضيع الفرصة الأخيرة ويستمر العبث. السودان لم يعد يحتمل مزيداً من المراوغات ، والضحايا المدنيون الذين يسقطون كل يوم يشهدون على فشل النخب في تحمل مسؤوليتها الأخلاقية. هذه الحرب ليست قدراً ، بل نتيجة مباشرة لتغوّل المؤسسة العسكرية و تواطؤ النخب السياسية، والخلاص منها لن يأتي إلا بإصلاح جذري يعيد للسودانيين حقهم في مؤسسات وطنية مهنية تعبر عنهم جميعاً .

إن الفرصة الأخيرة التي يمنحها التاريخ اليوم للسودان هي أن يواجه قادته الحقيقة بشجاعة : لا يمكن أن تكون هناك دولة ديمقراطية وجيش حزبي في آنٍ واحد . إما أن يفك السودان إرتباطه مع منظومات السيطرة القديمة ويبني جيشاً جديداً عقيدته حماية الشعب والدستور ، أو أن تستمر الدائرة المفرغة إلى أن تنهار فكرة الدولة نفسها . فالتاريخ لا يمنح فرصاً كثيرة ، وهذه هي الفرصة الأخيرة التي إن ضاعت ، سيُكتب أن السودان أضاع نفسه وهو يفاوض على أشباح سلطة لم تعد تملك حتى ظلها.

نعود...

من تسييس المؤسسات إلى دولة المؤسسات

عبده الحاج

ملخص

يرى الكاتب أن أزمة السودان المزمنة في بناء الدولة الحديثة ترجع إلى خلط المفاهيم بين المؤسسة والسلطة، إذ تحولت الأجهزة الخدمية إلى أطراف سياسية، وتداخلت وظائفها مع القرار السياسي، مما أفقد الدولة توازنها وأضعف مؤسساتها. فالمؤسسة – كما يوضح – كيان قانوني لخدمة وظيفة محددة، بينما السلطة كيان سياسي مؤقت يُفوض من الشعب ويُحاسب أمامه، وعندما تختل هذه المعادلة تختفي الحوكمة الرشيدة وتظهر الدولة الضعيفة التي تدار بتوازنات القوة لا بالقانون.

يوضح أن هذا الخلل المفاهيمي جعل الجيش والأمن والخدمة المدنية أدوات نفوذ بدل أن تكون أدوات خدمة، فانهارت هيبة الدولة وتفككت أجهزتها. ويؤكد الكاتب أن الإصلاح الحقيقي يبدأ من تصحيح المفهوم، بحيث تخضع المؤسسات لسلطة مدنية منتخبة، وتتمتع باستقلال مهني ومساءلة قانونية، دون أن تتحول إلى أدوات تفاوض سياسي أو مشاريع اقتصادية متنفذة، لأن دولة المؤسسات لا تُبنى بالمحاصصة بل بالالتزام الوظيفي والدستوري.

يؤكد الكاتب أن قيام دولة المؤسسات لا يتحقق بالقوانين وحدها، بل يحتاج إلى رأي عام مستنير يدرك حقوقه ويحاسب السلطة ويقيّم أداءها. فغياب الوعي الشعبي هو ما سمح باستمرار الخطاب المضلل، وتحويل أجهزة الدولة إلى غنائم تتقاسمها القوى المتصارعة باسم العدالة أو الوطنية. ويُعدّ الشباب – في نظر الكاتب – الركيزة الأساسية لبناء هذا الوعي الرقابي الذي يحرس الدولة من الانحراف.

يختم بأن معركة السودان اليوم ليست في ميادين القتال فقط، بل في ميادين الوعي، فالمعركة الحقيقية هي بين المفاهيم الصحيحة والمغلوطة، وبين الدولة المؤسسية ودولة الولاءات. وإذا انتصر الوعي، انتصرت الدولة واستقر الوطن، أما استمرار تسييس المؤسسات فسيعيد إنتاج الفشل بأسماء جديدة. الطريق إلى الدولة الحديثة يبدأ من المفهوم لا من المحاصصة.

سلسلة مقالات قصيرة حول بناء الدولة السودانية الحديثة على المفاهيم الصحيحة، وتحليل مسارها من الفشل إلى الوعي والوحدة. تهدف المقالات إلى تحريك بركة الوعي المفاهيمي، أو قل: بغرض الدعوة للثورة الثقافية، حيث يلتقي الفكر الثائر بالواقع، وهي دعوة للناشطين بصورة خاصة، وللشباب من الجنسين بصورة أخص.

المقال الأول: من تسييس المؤسسات إلى دولة المؤسسات - البداية من المفهوم لا من المحاصصة

في خضمّ الحرب السودانية الراهنة، وتعدد المبادرات الإقليمية والدولية الساعية لإنهائها، تعود إلى السطح من جديد دعوات لإشراك المؤسسات المدنية والعسكرية في الحكم باعتباره شرطًا لتحقيق العدالة والمساواة وضمانًا للاستقرار. تبدو هذه الدعوات في ظاهرها منطقية، لكنها في جوهرها تعكس أحد أخطر المفاهيم المغلوطة في الفكر السياسي السوداني، وهو الخلط بين المؤسسة بوصفها كياناً خدمياً يؤدي وظيفة محددة داخل الدولة، وبين السلطة بوصفها كياناً حاكماً مفوضاً من الشعب ومساءلاً أمامه. هذا الخلط هو الذي قاد السودان عبر تاريخه إلى أزماتٍ متكررة، وحال دون قيام دولةٍ حقيقية تقوم على القانون والمؤسسات، لا على توازنات القوة وتقاطعات المصالح.

المؤسسة في معناها الحديث هي كيان قانوني مستقر أُنشئ لخدمة غرض محدد في منظومة الدولة، فالجيش للدفاع عن الوطن ، والشرطة لحماية الأمن ، والقضاء لتحقيق العدالة، والتعليم لبناء الإنسان ، والخدمة المدنية لتسيير شؤون الناس . وهذه المؤسسات ليست أطرافاًسياسية تتنافس على السلطة أو تُقسم بينها المناصب، بل أدوات تنفيذٍ لسياسات الدولة التي يقررها الشعب عبر ممثليه المنتخبين. أما الحكم فهو سلطة سياسية مؤقتة تُفوض من الشعب وتُحاسب أمامه وتُمارس وفق القانون. ومن هنا تترسخ القاعدة التي لا تنهض أي دولةٍ من دونها: السياسة تُقرر ماذا يُفعل، والمؤسسة تُنفذ كيف يُفعل. وعندما تختلّ هذه المعادلة ويتحول الجهاز الخدمي إلى فاعل سياسي، تفقد الدولة توازنها الداخلي وتغيب عنها روح الحوكمة الرشيدة.

لقد أدت المفاهيم المغلوطة حول دور المؤسسات إلى أضرار عميقة في بنية الدولة السودانية، فاعتبار المؤسسة طرفاً سياسياً مستقلاً جعلها تنحاز إلى الولاءات لا إلى القانون، وتحولت من أداة خدمة إلى أداة سلطة، كما أن الاعتقاد بأن مشاركة المؤسسات في الحكم ضمانٌ للاستقرار ثبت خطؤه بالتجربة، إذ لم تؤدِّ هذه المشاركة إلا إلى إضعاف الخدمة المدنية، وتسييس الجيش والأمن، فانهارت هيبة الدولة، وانقسمت أجهزتها على نفسها. أما مفهوم المساواة بين المؤسسات، الذي يُطرح أحيانًا في سياق "العدالة السياسية"، فهو مفهوم مغلوط أيضًا، لأن المساواة التي يُفترض السعي إليها هي المساواة بين المواطنين أمام القانون، لا بين الأجهزة أمام السلطة.

الإصلاح الحقيقي يبدأ من تصحيح المفاهيم ، فالمؤسسة يجب أن تخضع لسلطة مدنية منتخبة، أو مُفوضة ، وتعمل ضمن الدستور، وتتمتع بإستقلالها المهني، بعيداً عن نفوذ الأحزاب أو الفصائل ، مع خضوعها في الوقت نفسه للمساءلة القانونية والرقابة المجتمعية، ويجب أن تقتصر مهامها على وظائفها الدستورية دون أن تتحول إلى أداة تفاوض سياسي أو كيان إقتصادي منافس. عندما تُبنى المؤسسات على هذا الأساس، تصبح عمود الدولة الفقري لا عبئاً عليها، وتتحول من أدوات نفوذ إلى أدوات خدمة عامة تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية العليا.

غير أن قيام دولة المؤسسات لا يتحقق فقط بتصحيح العلاقة بين السلطة والمؤسسة، بل يتطلب كذلك رأيًا عامًا مستنيرًا، يراقب الأداء العام، ويقيّم سلوك الدولة وأجهزتها، فالمجتمعات لا تستقر بالقوانين وحدها، بل بوعي الناس بحقوقهم، وقدرتهم على المراقبة والمحاسبة. إن غياب الرأي العام المستنير هو ما سمح للمفاهيم المغلوطة أن تسود، وللخطابات المضللة أن تتكرر جيلًا بعد جيل. حين يضعف الوعي، يُختطف مفهوم (المصلحة العامة) لصالح شعاراتٍ آنية أو انفعالية، وتتحول أجهزة الدولة إلى غنيمةٍ يتقاسمها الأقوياء باسم حماية الوطن أو تحقيق العدالة.

إنّ بناء هذا الرأي العام لا يتم إلا عبر مشاركة فاعلة من الشباب من الجنسين، أولئك الذين زهدوا في الانخراط في الأحزاب السياسية بعد أن رأوا ضياع البوصلة بين المصالح الوطنية والمصالح التنظيمية، وكذلك أولئك الحزبيين الذين تحلّوا بروح وطنيةٍ صادقة وقدّموا مصلحة البلاد على مصلحة الحزب. هؤلاء الشباب هم أصحاب المصلحة

الحقيقية في استقرار الدولة، وهم المالكون لزمام الحق في الرقابة والتقويم والمساءلة، فحين يمتلك الجيل الجديد أدوات الوعي والمعرفة، يصبح الرأي العام قوة رقابية تفوق في أهميتها أي جهاز من أجهزة الدولة، ويصبح الضمير الجمعي هو الضامن لاستقامة الحكم واستدامة الاستقرار.

إنّ السودان بحاجة إلى أن يُعاد تعريف السياسة بوصفها خدمةً لا سلطة، وأن يُعاد تعريف المواطن بوصفه مالكًا وشريكًا لا تابعًا، ولا يمكن لذلك أن يتحقق إلا عندما تتكامل ثلاثية الوعي والمؤسسة والقانون، فعندما تكون المؤسسة مهنية، والقانون نافذًا، والرأي العام مستنيرًا، يستحيل أن تنجح مغالطةٌ أو تمرّ مؤامرةٌ أو يُختطف الحكم من الشعب. أما إذا غاب الوعي وتبلّد الرأي العام، فإن المفاهيم الخاطئة تجد طريقها إلى العقول، ويُعاد إنتاج الفشل في كل دورة سياسية.

إنّ معركة السودان اليوم ليست فقط في الميدان، بل في العقول، معركة الوعي ضد المفاهيم المقلوبة، ومعركة الرأي العام المستنير ضد التزييف والتبرير، فإذا انتصر الوعي، انتصرت الدولة، وإذا انتصرت الدولة، استقر الوطن. أما إذا ظلّت المفاهيم المغلوطة سائدة، فسنظل نعيد إنتاج الأزمة نفسها بأسماء جديدة وألوان مختلفة. إنّ الطريق إلى الخروج من دوامة الفشل يبدأ من إدراك أن الدولة لا تُبنى بالمحاصصة، ولا بالتحالفات، بل بالمفاهيم الصحيحة، وأنّ الرأي العام الواعي هو الحارس الحقيقي للمؤسسات وللوطن معًا.

(نواصل: سأتناول في الحلقة القادمة التجربة السودانية للإصلاح المبنية على خلل في المفهوم)

خبراء: الأجهزة الأمنية السودانية الحالية غير صالحة

اللواء (م) هاشم أبو رنات:

يجب إبعاد السياسيين من الشأن العسكري الفني

أفق جديد

أوصى خبراء سودانيين، في ندوة يوم الإثنين، خصصت للحديث عن العلاقة بين الأمن والسياسة، بضرورة التخلص من الأجهزة الأمنية السودانية القائمة الآن، وخاصة جهاز الأمن والمخابرات، مع الإحتفاظ بالأدوات وبعض التكنوقراط لتجنب حدوث فراغ. وقالوا إن المواطن يتجنب الحديث عنها لأنها تحولت إلى أجهزة باطشة وفاسدة، مشيرين إلى أنه عند حدوث التغيير الكامل للحكومة المدنية يجب أن تخضع جميع الأجهزة لها، وألا يسمح لها مجدداً بممارسة التجارة والسياسة، وأن تعمل وفق الدستور والقانون.

وقال اللواء متقاعد كمال إسماعيل في الندوة التي نظمتها «تضامن»، وهي مجموعة تضم عدداً من الضباط المتقاعدين (جيش، شرطة، أمن) والمحالين للصالح العام، إنه منذ الإستقلال بدأ طموح المؤسسة العسكرية في السلطة السياسية، وأن الإنقلابات العسكرية كانت شراكة بين السياسيين والعسكريين، لكن أسوأ إنقلاب كان في العام 1989م الذي نفذته الجبهة الإسلامية القومية، ومنه بدأ تدهور وإنحراف القوات المسلحة السودانية عن أهدافها الرئيسية وتحولت إلى خدمة التنظيم، إذ فصلت السلطة الجديدة حوالي 1000 من الضباط للصالح العام في شهرها الأول. وقال زعيم الإسلاميين الدكتور حسن الترابي: «لا نريد جيشاً مرتزقاً، نحن مع الجيش الجهادي».

وإنتقد كمال الأصوات التي تطالب بحل الجيش، وعدد بعض التجارب التي حدثت في بعض الدول وأثبتت فشلها، وتابع أنه يمكن إصلاح المؤسسة العسكرية وتطهيرها من الإسلاميين وتحديث هيكلها الإداري، مشيراً إلى ضرورة فصل المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشأن السياسي، وأن تعمل وفق الدستور والقانون. وتابع: فشلنا في جمع القوى المدنية والعسكرية، ويجب أن تتضافر الجهود من أجل تقوية الجبهة المدنية.

من جهته قال اللواء أمن متقاعد هاشم أبو رنات إن جهاز الأمن والمخابرات السوداني الحالي غير

صالح ويجب حله نهائياً، لأنه تجاوز عمل الأمن المناط به منذ أن كان يسمى جهاز الأمن العام السري في العام 1928م، الذي أسسه المستعمر ولم يمارس السياسة، بل كانت مهمته تجميع المعلومات. وأكد أن توفير الأمن يتم عبر سن التشريعات والقوانين التي يضعها الشعب وليس العكس، بجانب النيابة العامة والأجهزة العدلية والدبلوماسية، وتخضع الأجهزة الأمنية للسلطة المدنية. وكشف عن رؤية كاملة لـ«تضامن» يمكن الاستعانة بها في السلطة المدنية حتى لا يحدث فراغ في الأجهزة، مستدركاً أنه يمكن الإستفادة من بعض الضباط التكنوقراط وصغار ضباط الصف مع الحفاظ على الأدوات وممتلكات الدولة، على الرغم من أن هذا القرار سيغضب البعض، ولكن لا خيار أفضل منه لأن تأسيس جهاز من الصفر صعب، مع إضافة عناصر من الشباب بعد تأهيلهم ليكونوا النواة الجديدة له.

وأضاف أبو رنات أن رؤية «تضامن» تتضمن قيام مدن للأجهزة الأمنية بعيداً عن المدن الرئيسية، تحتوي على كافة الخدمات الأساسية، وعدم تدخل السياسيين في الشأن الأمني الفني، بجانب عدم تدخل الأمنيين في الشأن السياسي والاقتصادي، وعدم ممارسة التجارة.

وأشار اللواء متقاعد عبد الرحيم محمد حمد النيل إلى أن نسبة 90% من قادة الشرطة الحاليين من كوادر الحركة الإسلامية، ويجب إبعادهم حال حدوث تحول مدني. وأضاف أن رؤية «تضامن» تعمل على إزالة الإشكاليات الموجودة في القانون الجنائي والتداخل في الاختصاصات، والتداخل في القرارات بين الأجهزة الأمنية الثلاث، وأن الدستور يجب أن يحدد مسؤوليات الشرطة ويزيل التعارض بينها والنيابة، وأن الأمن الداخلي مسؤولية قوات الشرطة، وأن المهمة الأساسية للشرطة هي اكتشاف الجريمة قبل وقوعها.

وتابع: يجب إبعاد الأجهزة الأمنية عن السياسة والإقتصاد، مع تدريبها وتأهيلها من القيادة وحتى الجنود على تطبيق القانون، مشيراً إلى أن سلطة الإعتقال والحظر قبل الإنقاذ كانت لوزير الداخلية فقط، ويجب أن تعود له.

دروس من البلقان إلى النيل

أحمد عثمان محمد المبارك*

ملخص

يستعرض المقال ، الذي عمل في بعثة الأمم المتحدة بإقليم كوسوفو، تجربة الإقليم بعد حرب التسعينات، وكيف تحولت منطقة ممزقة بالصراعات إلى كيان يسعى نحو الاستقرار وبناء الدولة. ويرى أن ما تحقق هناك يمكن أن يكون مصدر إلهام للسودان، الذي يعيش حرباً طاحنة منذ ثلاث سنوات، إذا ما طُبقت دروس التجربة بإرادة وطنية جادة ودعم دولي منظم.

يؤكد الكاتب أن أول الدروس المستفادة هو ضرورة وجود إدارة مدنية انتقالية موحدة وقوية، مدعومة دولياً، لملء الفراغ المؤسسي ومنع عودة العنف، محذراً من إشراك المتقاتلين الحاليين في أي صيغة حكم. فالانتقال الحقيقي يتطلب سلطة جديدة مستقلة تمهد لحكم ديمقراطي، لا إعادة إنتاج للقوى المتحاربة.

يذكر أن الدرس الثاني يتمثل في اعتبار الأمن أولوية قصوى، عبر برنامج شامل لنزع السلاح وإعادة الدمج تحت إشراف دولي، لتكوين جيش وطني واحد خاضع للسلطة المدنية. كما يشدد على أهمية بناء مؤسسات الحكم – القضاء، الشرطة، والإدارة المدنية – باعتبارها جوهر الانتقال لا مجرد تفاصيل تنفيذية.

يخلص كاتب المقال إلى أن تحقيق العدالة وضمان حقوق الإنسان هو أساس المصالحة الوطنية، إذ لا يمكن بناء سلام دائم دون مساءلة ومحاسبة. فبرغم عدم مثالية تجربة كوسوفو، فإنها تقدم درساً حاسماً للسودان: لا استقرار دون تفويض مدني شامل لبناء مؤسسات جديدة، بعيداً عن سطوة السلاح ومن تسببوا في الحرب.

في الفترة ما بين عام 2003 و2005 عملت ضمن صفوف موظفي بعثة الأمم المتحدة في إقليم كوسوفو، والتي أُنشئت بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1244 لسنة 1999 بعد حرب التسعينات . وقد أتاح لي عملي هناك أن أشهد عن كثب كيف تحولت منطقة مزقتها الصراعات العرقية إلى كيان يتطلع إلى الاستقرار وبناء الدولة.

كانت تجربة كوسوفو ، كما رأيتها، نموذجاً فريداً من حيث إن قرار مجلس الأمن رقم 1244 (1999) لم يكن مجرد تفويض لحفظ السلام، بل كان تفويضاً لإدارة دولة بحكم الأمر الواقع.

في ظل المأساة التي خلفتها الحرب المستمرة في السودان لثلاث سنوات، ومع تواصل المساعي الحثيثة من القوى المدنية والمجتمع الدولي لوقفها وتحقيق السلام ، بات من الضروري استحضار تلك المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة والتي أدت في النهاية إلى إستقرار إقليم كوسوفو . وهذا يقودنا إلى السؤال الجوهري حول ما هي الدروس المستفادة من تجربة كوسوفو؟ وكيف يمكن قراءتها لإنارة الطريق لنا في السودان لتحقيق الدولة المدنية الديمقراطية؟

لم تكتفِ بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بالمراقبة وحفظ السلام فقط، بل نفذت أربع ركائز أساسية، التي في تقديري، إذا طُبقت بإرادة وطنية حقيقية ستحقق لنا السلام والاستقرار في السودان.

أولاً: الإدارة المؤقتة:

لقد كانت الأمم المتحدة هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بشكل مؤقت . هذه الإدارة الشاملة كانت ضرورية لملء الفراغ المؤسسي ومنع تجدد النزاع فوراً. لذلك علينا نحن في السودان أن ندرك أن الإنتقال الحقيقي يتطلب سلطة مدنية إنتقالية موحدة وقوية ومدعومة دولياً ، وإن أي صيغة يشارك فيها المتقاتلون اليوم لن تؤدي إلا إلى دورة جديدة من العنف .

ثانياً : الأمن أولوية قصوى :

كانت هناك قوة دولية ضخمة في كوسوفو تسمى (KFOR) أو Kosovo Force ، مخولة بسلطات واسعة لفرض الأمن . ولأن الأمن يجب أن يُعطى أولوية قصوى في أي عملية انتقالية، فإننا في السودان ، ولكي نحقق عملية انتقالية سلسة، لا بد من أن يُصاحب وقف إطلاق النار الفوري برنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج شامل (DDR) يتم تنفيذه تحت إشراف دولي صارم، يهدف إلى توحيد القوات المسلحة لتكون جيشاً وطنياً واحداً خاضعاً بالكامل للسلطة المدنية. فلا يمكن تصور بناء دولة مستقرة في ظل وجود مؤسسات موازية للدولة تحمل السلاح .

ثالثاً : بناء المؤسسات :

ركزت بعثة «اليونميك» على إنشاء مؤسسات حكم انتقالية ، بما في ذلك الشرطة والقضاء، مما يؤكد أن الانتقال ليس مجرد توقيع اتفاق ، بل هو بناء مؤسسي عميق. وهذا ما نحتاجه في السودان : إصلاح جذري للقضاء، وتكوين شرطة مدنية حقيقية ، وضمان تمثيل عادل وشامل لجميع الأقاليم والمكونات في مؤسسات الحكم الجديدة .

رابعاً: العدالة وحقوق الإنسان:

كان تعزيز حقوق الإنسان وضمان أمن الأقليات من صميم تفويض بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو . وهذا يعتبر درساً يمكن أن يستفيد منه السودان ؛ فالمصالحة الوطنية وبناء الثقة يتطلبان عدالة انتقالية ومساءلة عن الجرائم المرتكبة . لا سلام مستدام دون نهاية لثقافة الإفلات من العقاب .

الخلاصة:

تجربة كوسوفو لم تكن مثالية ، لكنها أثبتت أن التدخل الدولي الشامل الذي يهدف إلى نقل كامل للسلطة إلى المدنيين وبناء مؤسسات جديدة من الصفر هو الطريق الأمثل نحو الاستقرار.

وعلى القوى المدنية والشعب السوداني أن يدركا أنه لا يمكن استدامة السلام دون تفويض كامل لحكومة مدنية مؤقتة لبناء الدولة، مدنياً و أمنياً ، بعيداً عن أيدي الذين تسببوا في النزاع .

*** (موظف سابق في بعثة الأمم المتحدة في إقليم كوسوفو)**

المرأة السودانية.. الوطن حين يتعب الوطن

طارق فرح

ملخص

اندلعت حرب أبريل 2023 من قلب الخرطوم فمزقت البلاد ودفعت الملايين إلى النزوح، لكنها كشفت أيضاً عن معدن المرأة السودانية حين يتعب الوطن. في خضم الفوضى والدمار، لم تكن المرأة متفرجة، بل كانت في مقدمة الصفوف، تتحمل عبء الحياة وتعيد توازنها بثبات وشجاعة نادرة.

يوضح الكاتب إلى أنه بينما أربكت الحرب الرجال وضربت مصادر رزقهم، تقدمت النساء بخطى واثقة نحو الإعالة والعمل والإنتاج. حوّلن الهوايات إلى مهن، والمحن إلى فرص للبقاء، فكنّ الخبازات والمصممات والعاملات والمعلمات والطبيبات، ونجحن في سدّ الفجوات التي خلّفها الانهيار العام، مثبتات أن الصمود لا جنس له.

يشير إلى أنه المنافي وبلاد اللجوء، واصلت النساء أداء أدوارهن المزدوجة، بين إعالة الأسرة وبناء حياة جديدة وسط المجهول، ليبرهنّ أن المرأة السودانية ليست ظلّاً للرجل، بل ركيزة المجتمع وسنده وقت العاصفة. فهي الحنان حين يغيب الأمان، والنضال حين تشتدّ المحنة.

يخلص الكاتب إلى أنها ساس الدار كما وصفها محجوب شريف، ومصدر الأمل في أحلك اللحظات. والتحية لكل امرأة سودانية واجهت الحرب بالصبر والعمل، ولكل من رحلوا من أجل بقاء الوطن. فالمرأة السودانية اليوم هي الوطن حين يتعب الوطن، وصوت الحياة في وجه الموت.

تحيِّي تعيشي لا مقهورة ، لا منهورة ،
لا خاطر جناك مكسور ، بل مستورة ،
يا ذات الضرا المستور ،
سلاماً يا غزالات العمل والبيت.

لم تكن حرب أبريل 2023 في السودان حدثاً عابراً أو صراعاً عادياً، فالسودان عرف الحروب منذ ما قبل الاستقلال، غير أن هذه الحرب كانت الأعنف والأوسع أثراً، لأنها انطلقت من قلب الخرطوم، مركز البلاد، فامتد دمارها ليطال كل بيت، ودفعت ملايين السودانيين إلى النزوح والهجرة القسرية.

وفي خضم هذا الخراب، برزت المرأة السودانية مرة أخرى في مشهد التاريخ. فدورها لم يكن ثانوياً ولا تكميلياً، بل كان عماداً أصيلاً في مواجهة تداعيات الحرب، وحمل تبعاتها على كاهلها بثبات وإيمان.

في المقابل، لم يكن الرجال بمنأى عن صدمات الحرب وما خلّفته من فقدٍ وتشريدٍ وضياع لمصادر الرزق، فقد وجد كثيرون أنفسهم أمام واقع قاسٍ أربك حساباتهم وأرهق قواهم. وبين منٍ غلبٍ عليه الإحباط أو الحيرة، ومن تمسّك بما تبقّى من أمل، كانت المرأة السودانية تتحرك بخطى أكثر ثباتاً وواقعية؛ تستنهض قوتها الفطرية، وتحوّل الانكسار إلى دافع للعمل والإعالة، فتسدّ الفجوات وتعيد للحياة توازنها في أدقّ تفاصيلها.

منذ لحظة اللجوء إلى دول الجوار أو الشتات، لم تقف المرأة السودانية مكتوفة الأيدي، بل بادرت إلى العمل والإنتاج والإعالة. ومن كانت تخبز أو تطبخ كهواية، حولتها إلى مهنة. ومن كانت تجيد الأعمال اليدوية أو الزخرفية أو تصميم الإكسسوارات والأزياء، أسست مورد رزق جديداً يعيلها وأسرتها. وإلى جانب ذلك، واصلت الموظفات والعاملات أداء أدوارهن في مختلف المهن، فتحمّلن أعباء مضاعفة بين العمل ورعاية الأسرة، مؤكدات أن المرأة السودانية كانت – وما تزال – عماد الصمود في وجه المحن.

إن المرأة السودانية اليوم تُجسد قول الله تعالى: (وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ سُخْرِيًا) [الزخرف: 32]، فهي تقوم بدورها في حمل الأعباء حين يضعف الآخر، وتسدّ الفجوة حين ينهار السند، وتُثبت أن المجتمع لا يقوم إلا بتكامل أدواره.

ولعل الشاعر محجوب شريف قد لخّص هذه الحقيقة في أبياته الخالدة:

المرأة ساس الدار ... وهي البِتلمّ اللّمّة
وهي الحُنان البكبر ... وهي النضال والهمّة

فالمرأة السودانية لم تكن يوماً ظلاً يتوارى خلف الرجل، بل كانت شريكته وصمام الأمان، ومصنع الأمل في المنافي والشتات.

إن التحية اليوم، كما الأمس، تظل واجبة لكل امرأة سودانية صابرة، مكافحة، حاملة للهم العام والخاص، تكتب بعرقها وصبرها سطور بقاء هذا الشعب.

والتحية أيضًا لكل من فقدوا أرواحهم في هذه الحرب، رجالاً ونساءً وأطفالاً — رحلوا بأجسادهم، لكنهم باقون في ذاكرة الوطن، يذكّروننا بأن الحرية والسلام لا يُبنيان إلا على تضحيات صادقة.

التحية لها في كل زمانٍ ومكان، فهي صورة الصمود وصوت الحياة في وجه الموت، والتحية لكل من ارتقوا من أجل بقاء الوطن.

جنرالات الدواء.. حـــرب أخـــرى

ملخص

يكشف التقرير عن حربٍ خفية تدور في السودان خلف الكواليس، أبطالها ما يُعرف بـ«جنرالات الدواء» الذين يحتكرون الأدوية ويتاجرون بها في السوق السوداء، مستغلين الأوبئة والأزمات. ففي ذروة تفشي حمى الضنك، تم ضبط كميات ضخمة من محاليل البندول مخزنة داخل «ثلاجة بطاطس» بأم درمان، في مشهد يجسد فساداً ممنهجاً يهدد حياة المواطنين، بينما تتقاذف الجهات الحكومية الاتهامات بشأن المسؤولية عن أزمة الدواء.

أرجع وزير الصحة تفاقم السوق الأسود إلى الهلع الناتج عن انتشار الوباء، مؤكداً أن الإمداد متوفر، فيما رأى مختصون أن الصراع بين «الإمدادات الطبية» و«الدواء الدوّار» هو أحد أبرز أسباب الأزمة. أما رئيس شعبة مستوردي الأدوية فأشار إلى أن الحكومة تتلاعب بسعر «دولار الدواء» وتُخضعه للسياسة التأشيرية، ما أدى إلى فوضى في التسعير وفتح الباب أمام الفساد المصرفي.

يوضح التقرير أن تدمير مخازن الإمدادات الطبية بسبب الحرب خلق فجوة في الأدوية الحساسة التي تحتاج إلى التبريد، مثل الإنسولين، بينما يحاول القطاع الخاص إيجاد حلول مؤقتة عبر إنشاء مبردات مشتركة. وفي المقابل، برزت مبادرات أهلية مثل «تكايا أم درمان» التي وفرت الدواء مجاناً للمرضى لمواجهة جشع التجار وغياب الدولة عن دورها الأساسي في حماية الصحة العامة.

يخلص الخبراء إلى أن أزمة الدواء ليست وليدة الحرب وحدها، بل نتيجة إهمالٍ منهجي لمؤسسة الأمن الدوائي وتفكيكها لصالح مصالح ضيقة. فالحكومة، منذ عهد البشير، استخدمت ذريعة «دعم الدواء» لتبرير سياساتها المالية، بينما تركت القطاع يواجه الفوضى والاحتكار. وهكذا، تحولت صحة المواطن إلى ساحة صراع بين أطراف حكومية وتجار نفوذ، في حربٍ لا تقل خطورة عن حرب البنادق.

سوسن محجوب

كما أن للحرب جنرالات يكتسبون منها النفوذ والمال، فإن للدواء أيضاً جنرالات يسيطرون على كل «حبة دواء»، يجيدون إخفاءها ويتحكمون في توزيعها ونشرها كما يفعل جنرالات الحرب مع جنودهم في أرض المعركة.

لم يكن أمام الشاب إسماعيل الخضر أي خيار بعد أن أخبره الصيدلي، وأمام الحاضرين في الصيدلية، بأنه لا يملك محاليل بندول (دربات بندول)، لكن «م. ع» يبيعها داخل منزله، مضيفاً: «لكن سعره شوية غالي.. 15 ألف جنيه.»

بندول في ثلاجة بطاطس

أحد جنرالات الدواء قام بتخزين (8622) كرتونة تحتوي على (86238) «درب بندول» – العلاج الأساسي لمرضى حمى الضنك – داخل «ثلاجة بطاطس» بمدينة أم درمان، إحدى محليات العاصمة الخرطوم.

ووفق ما أعلنته الخلية الأمنية، فقد تم ضبط شبكة إجرامية تنشط في بيع محاليل بندول «دربات البندول» في السوق الأسود، خارج مظلة القطاع الطبي وشركات توزيع الأدوية والصيدليات.

وزير الصحة: لهذا السبب ظهر سوق الدواء الأسود

يرجع وزير الصحة السوداني هيثم محمد إبراهيم، في حديثه لـ(أفق جديد)، أسباب ظهور السوق الأسود إلى أنه عادة ما ينشأ مع «زيادة أي وباء»، موضحاً أن ذلك مرتبط بحالة من «الهلع والقلق» التي تولد بدورها «السوق الأسود».

ويؤكد الوزير أن: «الإمداد متوفر، وكذلك المرصود القادم متوافر.»

صراع أذرع الحكومة

أصدرت الإمدادات الطبية – الذراع الحكومي – بياناً حول ملابسات أزمة الدواء بولاية الخرطوم، أوضحت فيه أنها «غير مسؤولة عن فتح نوافذ لخدمة الجمهور»، وأن هذه المسؤولية تقع على عاتق «الدواء الدوّار لولاية الخرطوم».

وإعتبر مختصون أن هذا التراشق بين الجهات الحكومية يمثل أحد أقوى محفزات ظهور السوق الأسود.

الحكومة تخدع الشعب

رئيس شعبة مستوردي الأدوية يوسف شكاك أكد أن الحكومة تسيطر على أسعار الدواء، لكن الفرق بين الماضي والحاضر هو أن الحكومة تقول مثلًا إن «دولار الدواء» يساوي ألفي جنيه، بينما السعر الفعلي للدولار في السوق كان نحو ألف وخمسمائة جنيه.

ويضيف لـ(أفق جديد):

«الحكومة تحاول توفير دولار الدواء لكنها لا تفعل فعلياً (...) ومنذ الحكومة الإنتقالية أصبح دولار الدواء بالسعر التأشيري، وهذه السياسة فتحت الباب لفساد بعض موظفي البنوك.»

ويتابع قائلاً إن السياسة «لم تنجح»، وأن شراء الدواء أصبح يتم عبر شيكات بنفس سعر الدولار في البنوك، مما أحدث فوضى في تسعير الأدوية، بينما وزارة الصحة لا تسمح بزيادته رغم تغيّر سعر الدولار.

دمار مخازن الإمدادات الطبية

وحول أزمة حمى الضنك، يقول شكاك: إن الوفرة الحالية في الأدوية أفضل مما كانت قبل الحرب، فالأدوية الأساسية مثل علاج السكر والضغط متوفرة، لكن هناك مشكلة حقيقية في أدوية تحتاج إلى سلسلة تبريد مثل الإنسولين، لأنها كانت تُوفَّر عبر الإمدادات الطبية.

ويشير إلى أن منشآت الإمدادات الطبية تدمرت بالكامل، والقطاع الخاص لا يملك مخازن أو قدرات لتوفير تلك الأصناف، مضيفاً: «نسعى الآن لإنشاء مبرد مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص في كل ولاية لحفظ الأدوية للطرفين.»

صراع جنرالات الأدوية وبيع الظلام

وعن الصراع بين الإمدادات الطبية والدواء الدوّار، يقول شكاك: إن الخلاف قديم وبلا معنى، وهو صراع بين وزارة الصحة الاتحادية وصحة ولاية الخرطوم.

ويؤكد أن الوضع الصحيح هو أن يكون «الدواء الدوّار» تحت سلطة الإمدادات الطبية، لكن الصراع ما يزال مستمراً .

وأردف: «حمى الضنك وباء يستهلك كميات أكبر من المحاليل الوريدية، وسعر الدواء يرتبط بالوفرة لا بالرقابة.»

ويضيف أن محاولة ضبط الأسعار بالقوانين تدفع بعض التجار إلى العمل في الظلام، بدلًا من

فتح القنوات الرسمية للتوزيع.

تكايا لمواجهة السوق الأسود

في مواجهة المضاربة في أسعار عقاقير حمى الضنك، خاصة «دربات البندول»، بادرت بعض التكايا في أم درمان إلى شراء الدواء من متبرعين داخل وخارج السودان وتوزيعه مجانًا عبر صيدليات محددة.

وأعلنت إحدى التكايا عن إستمرار التوزيع المجاني لـ«دربات البندول» من داخل صيدلية محمد طه بشارع الوادي جنوب لفة الـ30 جوار مركز ماو للعيون.

الحكومة غير مهتمة

عضو تجمع الصيادلة المهنيين عوض عبد المنعم نفى أن تكون سيطرة الحكومة على سوق الدواء سبباً في ظهور السوق الأسود.

وأوضح أن: «الصحة والعلاج والدواء ليست من أولويات الحكومة، وهي غير مهتمة بهذا الأمر إطلاقاً .»

وأضاف أن الحكومة، منذ عهد البشير، كانت تدّعي دعم قطاع الدواء دون أن تفعل، وكل ما كانت تقوم به هو توفير الدولار بسعر البنوك وليس بسعر السوق الأسود، وهي «الخدعة الكبرى» التي استخدمت لتحريك سعر الدولار الرسمي حتى يقترب من سعر السوق الموازي.

«ومن هنا بدأت كل مشاكل الدواء في السودان.»

إهمال ممنهج لمؤسسة الأمن الدوائي

فيما يتعلق بسيطرة الإمدادات الطبية على عقار علاج حمى الضنك وتوزيعه عبر «الدواء الدوّار»، مما أدى إلى تفاقم السوق الأسود، يشير عوض إلى أن الإمدادات الطبية هي المؤسسة الوطنية المسؤولة عن الأمن الدوائي.

ويؤكد أنها تقوم بأدوار كبيرة رغم ما تواجهه من مشاكل، لكنها كانت تتعرض لإهمال مقصود وممنهج يهدف إلى تفكيك المؤسسة الوطنية للدواء، مضيفاً : «الإمدادات الطبية توفر الأدوية بسعر مناسب، وتغطي أصنافاً لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها، مثل الأمصال، وكل ما تحتاجه هو توفير النقد الأجنبي.»

ويمضي قائلاً : «لا يمكن القول إن الدولة تحتكر الأدوية، فهناك قطاع خاص وشركات تستورد محاليل البندول، لكن تظل مسؤولية الدولة تجاه المواطنين هي في ضمان وفرة الدواء وعدالته.»

العدالة تُنصف لاجئين سودانيين:

إدانة بنك فرنسي بتمويل جرائم الإبادة وتعويضات تفوق 20 مليون دولار

عمر سيد أحمد

ملخص

شهد أكتوبر 2025 صدور حكم تاريخي في نيويورك أدان بنك BNP Paribas الفرنسي لمسؤوليته عن تمويل نظام عمر البشير خلال فترة الإبادة الجماعية في دارفور، مانحاً ثلاثة لاجئين سودانيين تعويضات تفوق 20 مليون دولار. هذا القرار شكّل سابقة قانونية غير مسبوقة، إذ حمّل بنكاً دولياً مسؤولية مدنية مباشرة عن دعم جرائم ضد الإنسانية، فاتحاً الباب أمام آلاف اللاجئين للمطالبة بتعويضات مماثلة.

استندت القضية إلى أدلة تثبت أن البنك مكّن حكومة السودان من الوصول إلى مليارات الدولارات رغم العقوبات الأمريكية، عبر مكتبه في جنيف، وهو ما اعتبره الادعاء "الوقود المالي" الذي غذّى عمليات القتل والتهجير. وبعد محاكمة استمرت خمسة أسابيع، أقرت هيئة المحلفين بأن البنك كان سبباً مباشراً في الأضرار التي لحقت بالضحايا.

حصل كل من عبدالقاسم عبدالله، وانتصار عثمان كاشف، وترجمان آدم على تعويضات تراوحت بين 6 و7 ملايين دولار، في خطوة رمزية لكنها تحمل وزناً معنوياً كبيراً باعتبارها أول اعتراف قانوني بمسؤولية جهة مالية عالمية عن المأساة السودانية. وأكد فريق الإدعاء أن الحكم يمثل انتصاراً للعدالة، ورسالة إلى المؤسسات المالية بأن "من يغذي الحروب بالأموال سيُحاسب".

يرى خبراء القانون الدولي أن القضية كرّست مبدأ المساءلة العابرة للحدود، مؤكدة أن المال يمكن أن يكون سلاحاً قاتلاً مثل الرصاص. كما أعادت إحياء روح محاكمات نورمبرغ، ورسخت فكرة أن العدالة قد تتأخر، لكنها لا تموت. وبذلك، يمثّل الحكم خطوة أولى نحو اعتراف عالمي بمعاناة ضحايا الإبادة في السودان ومحاسبة مموليها، مهما كانت مواقعهم أو نفوذهم.

خلفية تاريخية

منذ إندلاع النزاع المسلح في إقليم دارفور عام 2003 ، عاش السودان واحدة من أبشع المآسي الإنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين . فقد قُتل مئات الآلاف ، وشُرّد الملايين من ديارهم نتيجة حملة منظمة من القتل والتطهير العرقي إرتكبها نظام الرئيس المخلوع عمر البشير ضد المجموعات الإفريقية في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق .
رغم العقوبات الدولية المفروضة على الخرطوم منذ عام 1997 ، إلا أن النظام إستطاع – عبر شبكة مالية معقدة – الوصول إلى النظام المصرفي العالمي لتمويل آلته العسكرية. وهنا تحديداً بدأ الدور الخفي للبنوك الأجنبية ، وعلى رأسها بنك BNP Paribas الفرنسي ، الذي مكّن النظام من الوصول إلى مليارات الدولارات عبر مكاتبه في جنيف وباريس، في خرق صريح للعقوبات الأمريكية والأوروبية.

القرار التاريخي

بعد أكثر من عقدين من تلك الجرائم، أصدرت هيئة محلفين فيدرالية في مانهاتن – نيويورك في أكتوبر 2025 حكماً تاريخياً أدان بنك BNP Paribas لمسؤوليته عن تمويل النظام السوداني ودعمه خلال فترة الإبادة

الجماعية، ومنحت ثلاثة من اللاجئين السودانيين تعويضات مالية تجاوزت 20 مليون دولار.
ويُعد هذا الحكم أول سابقة قضائية تُحمّل بنكاً عالمياً مسؤولية مدنية مباشرة عن تمويل جرائم ضد الإنسانية، فاتحاً الباب أمام أكثر من 20 ألف لاجئ سوداني مقيمين في الولايات المتحدة للمطالبة بمليارات الدولارات كتعويضات إضافية.

محاكمة دامت خمسة أسابيع

إستمرت المحاكمة خمسة أسابيع أمام القاضي ألفين هيلرستاين في المحكمة الفيدرالية للمنطقة الجنوبية من نيويورك. وتركّزت القضية حول إعتراف البنك بإنتهاكه للعقوبات الأمريكية، بعد أن سمح لحكومة السودان بالوصول إلى مليارات الدولارات الأمريكية عبر مكتبه في جنيف خلال ذروة الصراع.
أكد المدّعون أن هذه الأموال كانت "الوقود المالي" الذي موّل عمليات القصف والتهجير والقتل، وهو ما أقرّت به هيئة المحلفين، معتبرة أن البنك كان "سبباً مباشراً وكافياً" للأضرار التي لحقت بالضحايا.

تفاصيل التعويضات

قضت المحكمة بتعويضات بلغت:
6.4 ملايين دولار للمدعي عبدالقاسم عبدالله.
7.3 ملايين دولار للمدعية انتصار عثمان كاشف.
6.75 ملايين دولار للمدعي ترجمان آدم.
ورغم محدودية المبالغ مقارنة بحجم الكارثة، إلا أنها تمثل إنتصاراً رمزياً للعدالة وإعترافاً رسمياً بمسؤولية جهة مالية دولية عن المأساة السودانية.

تصريحات فريق الإدعاء

قال المحامي بوبي دي تشيللو، الشريك في مكتب DiCello Levitt:
«هذا الحكم انتصار للعدالة والمساءلة. المؤسسات المالية لا يمكنها أن تغض الطرف عن عواقب أفعالها. موكلونا فقدوا كل شيء في حرب غذّاها الدولار الأمريكي، والبنك كان أحد ركائزها المالية.»
أما مايكل هاوسفيلد، مؤسس مكتب Hausfeld، فقال:
«تُعيد هذه القضية إحياء مبادئ محاكمات نورمبرغ التي أرست مسؤولية كل من ساهم في الجرائم ضد الإنسانية، مهما كان موقعه. لقد صمد الضحايا السودانيون لعقود، واليوم يجنون أولى ثمار العدالة.»

رسالة قانونية إلى النظام المالي العالمي

أكدت المحامية كاثرين لي بويد من مكتب Hecht Partners أن الحكم يمثل "رسالة قوية" للبنوك والمؤسسات المالية عبر العالم:
«لقد بات واضحاً أن المصارف ليست فوق القانون. من يمكّن الأنظمة القمعية من التمويل، عليه أن يتحمل تبعات ما ترتكبه تلك الأنظمة من فظائع.»

سابقة قانونية ومغزى سياسي

القضية التي تحمل اسم Kashef وآخرون ضد BNP Paribas وآخرين، رُفعت باسم مجموعة من اللاجئين السودانيين الذين نجوا من الحرب وفروا إلى الولايات المتحدة. ويُتوقع أن تفتح هذه القضية الباب أمام موجة من الدعاوى المشابهة ضد مؤسسات مالية يُشتبه في دعمها لأنظمة قمعية أخرى في إفريقيا والشرق الأوسط.
ويرى خبراء القانون الدولي أن الحكم يُكرّس مبدأ المساءلة العابرة للحدود، مؤكدين أن "المال يمكن أن يكون سلاحاً قاتلاً مثل الرصاص."

خلفية عن البنك والعقوبات السابقة

يُذكر أن بنك BNP Paribas كان قد إعترف عام 2014 بإنتهاكه للعقوبات الأمريكية المفروضة على السودان وإيران وكوبا، ووافق حينها على دفع غرامة قياسية بلغت 8.9 مليارات دولار لتسوية الدعوى الجنائية. إلا أن الحكم الجديد يُعد أول إدانة مدنية تربط البنك مباشرة بتمويل جرائم إبادة جماعية.

خاتمة

يمثل هذا القرار علامة فارقة في مسار العدالة الدولية وحقوق الإنسان. فبعد عقدين من الألم والنزوح، بدأ ضحايا الإبادة في السودان يسمعون كلمة طال انتظارها: الإعتراف.
ولعل هذا الحكم يفتح الطريق أمام مرحلة جديدة من محاسبة من موّلوا آلة الحرب، حتى وإن كانوا يختبئون خلف مؤسسات مصرفية ضخمة وشعارات مالية براقة.

O.sidahmed09@gmail.com

حرب السودان وإنذار المستقبل

محمد عمر شمينا

ملخص

اندلعت في أبريل 2023 حرب مدمّرة بين الجيش ومليشيا الدعم السريع أنهت حلم الانتقال السلمي، وامتدت لتشمل معظم أقاليم السودان، مخلّفة دماراً واسعاً ومأساة إنسانية عميقة. لم تعد الأزمة سودانية خالصة، بل نموذجاً مبكراً لحروب المستقبل التي تتقاطع فيها التكنولوجيا مع الانقسامات الداخلية، وتتشابك فيها المصالح الإقليمية والدولية.

يوضح الكاتب أن الحرب كشفت هشاشة الدولة وتعدد مراكز القوة داخلها، إذ تحوّل السودان إلى ساحة تتقاسمها جيوش ومليشيات محلية مدعومة بولاءات قبلية وجهوية. كما غيّرت التكنولوجيا الرخيصة، خصوصاً الطائرات المسيّرة، موازين القوة في المعركة، فيما دفع المدنيون الثمن الأكبر بانهيار الخدمات وتفشي الجوع والنزوح والانتهاكات.

يوضح أن الحرب تحولت إلى صراع بالوكالة، دخلته قوى خارجية تسعى لتوسيع نفوذها في بلد يحتل موقعاً استراتيجياً حساساً على البحر الأحمر وفي حوض النيل. ويرى الباحث آلان بوسويل أن ما يجري في السودان يجسّد ملامح الحروب القادمة: طويلة، متشابكة، تتداخل فيها الجيوش والمليشيات، ويكون المدنيون أول ضحاياها.

يشير إلى إن مأساة السودان جرس إنذار للعالم حول نمط النزاعات الجديدة، وتؤكد الحاجة لتجديد أدوات الوساطة، وتمكين المؤسسات المدنية، وتحقيق العدالة كشرط لأي سلام دائم. فالسودان اليوم ليس مجرد بلد منكوب، بل مختبر لطبيعة الحروب المقبلة في القرن الحادي والعشرين.

لم يكن أبريل 2023 شهراً عادياً في تاريخ السودان، ففيه انهارت أوهام الانتقال السلمي إلى واقع حرب شرسة مزّقت البلاد. هذا الصراع، الذي اندلع بين الجيش ومليشيا الدعم السريع، لم يقتصر أثره على الخرطوم وحدها، بل امتد ليشمل معظم أقاليم السودان، مخلفاً دماراً واسعاً ونزوحاً جماعياً ومأساة إنسانية متصاعدة. لكن أهميته لا تكمن في نتائجه المحلية فحسب، وإنما في ما يكشفه عن طبيعة الحروب المقبلة. الباحث آلان بوسويل كتب في مقال نشره بمجلة فورين أفيرز بتاريخ 2 أكتوبر 2025 أن ما يحدث في السودان ليس مجرد أزمة وطنية، بل هو صورة مبكرة لصراعات القرن الحادي والعشرين، حيث تتقاطع التكنولوجيا مع الانقسامات الداخلية، وتتشابك القوى المحلية مع الإقليمية والدولية.

الحرب في السودان أبرزت مأزق الدولة حين تتنازعها مراكز قوى متوازية. فالمحاولة الفاشلة لدمج مليشيا الدعم السريع في الجيش لم تكن مجرد خلاف إداري أو سياسي، بل عبّرت عن صراع أعمق حول من يحتكر القوة ومن يملك الشرعية. وبإنفجار المواجهة، ظهر أن الدولة السودانية ليست كياناً متماسكاً، بل ساحة تتقاسمها جيوش صغيرة ومليشيات محلية تستند إلى الولاءات القبلية والجهوية، وتتصرف كقوى أمر واقع. وهذه الظاهرة ليست قاصرة على السودان، بل تكررت في دول أخرى، حيث تنهار الدولة المركزية وتبرز بدائل عسكرية أو شبه عسكرية لملء الفراغ.

ومن السمات اللافتة لهذا الصراع دخول التكنولوجيا الرخيصة إلى قلب المعركة. فالطائرات المسيّرة، التي لم تعد حكراً على الجيوش الكبرى، منحت مليشيا الدعم السريع أداة فعالة لتعديل ميزان القوة مع الجيش النظامي. هذا التحول يعكس كيف يمكن لوسائل بسيطة نسبياً أن تعيد صياغة المعركة وتطيل أمدها. وهنا يصبح من الصعب التفكير في الحروب المقبلة بالمعايير التقليدية، إذ لم تعد موازين القوة تُقاس بحجم الدبابات والطائرات، بل بقدرة الأطراف على توظيف أدوات تكنولوجية أقل كلفة وأكثر فاعلية.

لكن الأثمان الباهظة لم تقتصر على الجانب العسكري. المدنيون كانوا في قلب المأساة، بين نزوح جماعي ومعاناة من الجوع والمرض والانتهاكات المستمرة. انهارت المستشفيات، وتحوّلت المدارس إلى ملاجئ، وغابت أبسط مقومات الحياة الآمنة. هذه الصورة تلخص جانبًا آخر من الحروب

الجديدة، حيث يصبح المجتمع نفسه جزءًا من المعركة، والضحايا أداة ضغط في حسابات عسكرية وسياسية.

وقد كشفت صحيفة ذا جارديان البريطانية، في تقرير للصحفي جيسون بيرك بتاريخ 8 أكتوبر 2025، أن الحرب في السودان اتخذت منحى أكثر قسوة مع دخول مرتزقة أجانب إلى الساحة، بينهم عناصر من كولومبيا يعملون إلى جانب مليشيا الدعم السريع. وأورد التقرير أن هؤلاء المرتزقة يقومون بتدريب الأطفال على استخدام الأسلحة الثقيلة، بما فيها الرشاشات وقاذفات الآر بي جي، قبل إرسالهم إلى الخطوط الأمامية في مهام أشبه بالإنتحارية. هذا التطور يعكس حجم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ويؤكد أن الحرب السودانية لم تعد صراعاً بين قوات مسلحة فقط، بل تحولت إلى «صناعة حرب» تُستغل فيها الفئات الأكثر ضعفاً، وفي مقدمتها الأطفال.

وإذا كانت هذه الحرب قد بدت في ظاهرها صراعاً داخلياً على السلطة، فإنها في جوهرها متشابكة مع توازنات إقليمية ودولية أعقد. قوى خارجية وجدت فيها فرصة لتوسيع نفوذها أو حماية مصالحها، فدخلت على خط النزاع بدعم سياسي أو لوجستي أو عسكري. وبهذا المعنى، لم يعد السودان يحارب وحده، بل تحوّل إلى ساحة صراع بالوكالة، ما يجعل أي تسوية داخلية قاصرة ما لم تُؤخذ في الاعتبار شبكة المصالح المتشابكة المحيطة به.

تتضاعف خطورة المشهد إذا ما نظرنا إلى الأهمية الاستراتيجية للسودان. فهذا البلد يمثل محوراً جغرافياً بالغ الحساسية، فهو متصل مباشرة بأمن البحر الأحمر، ويقع في قلب معادلة مياه النيل التي تشكّل شريان حياة لدول عديدة في القارة. ومن هنا، فإن استقرار السودان لا يخص شعبه وحده، بل يرتبط بمصالح حيوية لدول الجوار وللقوى الدولية الكبرى. إنهياره لا يهدد وحدة أراضيه فقط، بل يفتح الباب أمام سباق نفوذ في منطقة هي اصلاً مسرحاً لتقاطع مصالح متعارضة بين قوى إقليمية ودولية.

هذا الواقع هو ما دفع آلان بوسويل إلى القول إن حرب السودان تحمل دروساً أبعد من حدودها. فالحروب المقبلة لن تكون قصيرة أو محدودة، بل طويلة ومعقدة ومتشعبة. أطرافها لم تعد جيوشاً نظامية فقط، بل مليشيات وقوى محلية مدعومة بتكنولوجيا حديثة وموارد عابرة للحدود. والمدنيون، كما أظهرت التجربة السودانية، سيكونون دائماً أول من يدفع الثمن. كما أن أدوات الوساطة التقليدية، التي بُنيت على فرضيات صراعات القرن الماضي، تبدو عاجزة أمام هذا النوع الجديد من النزاعات.

وأتفق مع رؤية بوسويل إلى حد بعيد، إذ إن الحرب السودانية بالفعل تعكس ملامح الحروب القادمة في المنطقة والعالم. ما نشهده اليوم ليس صراعاً استثنائياً، بل صورة متقدمة لانهيار نماذج الدولة التقليدية أمام ضغوط المليشيات والاقتصاد غير الرسمي والتدخلات الخارجية. وإذا لم يُنظر إلى هذا المشهد باعتباره جرس إنذار مبكراً، فسنرى نسخاً مشابهة تتكرر في بلدان أخرى بنفس السيناريو من التفتت والانهيار الطويل.

وانطلاقاً من ذلك، تبدو الحاجة ماسّة إلى جملة من الرؤى والمداخل التي يمكن أن تُعين على فهم أعمق للمشهد وتحديد مساراته الممكنة. أولها أن يتعامل المجتمع الدولي مع الأزمة السودانية باعتبارها جزءًا من أمن إقليمي ودولي، لا مجرد مأساة محلية، ما يستدعي استراتيجيات تدخل أكثر شمولاً وجرأة. وثانيها ضرورة الاستثمار في بناء مؤسسات مدنية قوية قادرة على استعادة الثقة العامة، بدلاً من الإكتفاء بترتيبات عسكرية هشة سرعان ما تنهار. وثالثها أن أدوات الوساطة ينبغي أن تتجدد، عبر إدماج قوى المجتمع المدني والفاعلين المحليين لا الاقتصار على النخب السياسية أو العسكرية. ورابعها أن التجربة أثبتت أن وحدة الجبهة المدنية الداخلية هي الشرط الأول لانتزاع أي تحول حقيقي، وهو ما برهنت عليه ثورة ديسمبر 2018 عندما التقت مختلف القوى السياسية والمهنية والشعبية على هدف واحد وأسقطت نظاماً عسكرياً ظل جاثماً لعقود. إن استلهام هذا الدرس في اللحظة الراهنة قد يكون مفتاحاً لإعادة بناء معادلة القوة وإجبار الأطراف المتحاربة على الانصياع لحل سياسي. وأخيراً، لا بد من التركيز على العدالة والإنصاف باعتبارهما مدخلاً لأي سلام مستدام، فالإفلات من العقاب هو الذي يغذي دوامة العنف في السودان كما في غيره.

وهكذا يغدو السودان اليوم ليس مجرد بلد منكوب يعيش حرباً داخلية، بل مختبراً لطبيعة الحروب المقبلة. وما لم يدرك المجتمع الدولي أن ما يحدث هو إنذار مبكر لما قد يتكرر في أماكن أخرى، فإن المستقبل قد يحمل نزاعات مشابهة أكثر دماراً وإستعصاءً على الحل. إن قراءة مأساة السودان كقضية محلية معزولة هو خطأ استراتيجي، بينما النظر إليها كنموذج متقدم لما هو آت قد يكون السبيل لفهم طبيعة التحديات الأمنية والسياسية في القرن الحادي والعشرين

حرب السودان..
كيف انهارت المنظومة الرياضية؟

ملخص

يكشف التقرير عن انهيار شبه كامل للمنظومة الرياضية في السودان منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، حيث دُمّرت الملاعب والمنشآت الكبرى مثل استادي الهلال والمريخ والمدينة الرياضية، وتوقف النشاط الرياضي تماماً، فيما اضطر كثير من اللاعبين والمدربين للنزوح أو الهجرة إلى الخارج، خاصة إلى الدوري الليبي، بينما فقد آخرون حياتهم أو وظائفهم بسبب الفوضى والدمار.

يشير إلى أنه رغم هذا الانهيار، استطاع المنتخب الوطني الصمود بفضل دعم الاتحاد السعودي، فحقق نتائج لافتة في التصفيات الأفريقية، كما واصل نادي الهلال نجاحه القاري بتمويل من رئيسه هشام السوباط، بينما تراجع المريخ وسائر الأندية بسبب غياب الدعم وتوقف المنافسات المحلية. ومع ذلك تبقى الرؤية حول استئناف الدوري الممتاز غامضة وسط تدهور البنية التحتية وغياب الملاعب الصالحة للعب.

يرصد التقرير أيضاً المأساة الإنسانية خلف المشهد، إذ وجد المدربون والإعلاميون أنفسهم بلا مصدر دخل، فاضطر بعضهم للعمل في مهن هامشية لتأمين لقمة العيش. كما حمل بعض اللاعبين السلاح وانخرطوا في القتال إلى جانب أحد طرفي النزاع، ما عمّق الانقسام داخل الوسط الرياضي. وتعرض نجوم كبار مثل كاشان والرشيد الدويم لإصابات خطيرة، فيما فقدت الساحة الرياضية عدداً من رموزها البارزين بين قتيلٍ ومفقودٍ ونازح.

يؤكد التقرير أن الحرب لم تدمّر فقط المنشآت والبطولات، بل أصابت الرياضيين باضطرابات نفسية عميقة نتيجة الخوف والتهجير وفقدان الهوية الجماعية المرتبطة بالفرق والجماهير. ومع استمرار القتال، تحوّلت الملاعب إلى أطلال، وبات الحلم الوحيد لعشاق الرياضة في السودان هو عودة الأمان وفتح صفحة جديدة تعيد للحياة الرياضية نبضها الذي انطفأ تحت ركام الحرب.

تحقيق: خالد عوض الكريم محمد

في 15 أبريل 2023م اندلعت الحرب في السودان؛ التي حطمت البنية التحتية والعديد من القطاعات المهمة مما أثر على حيوات السودانيين تأثيراً هائلًا.

قطاع الرياضة في السودان ليس استثناءً؛ فقد تأثر هو الآخر بالحرب وتداعياتها المدمرة، إذ عمّ الشلل الميادين وتوقف النشاط وهاجر الكثير من اللاعبين إلى دوريات خارجية، كان للدوري الليبي النصيب الأكبر من هذه الهجرة.

وإلى جانب ذلك عمّ الدمار الشامل دور الرياضة، فشهدنا الاستادات الكبيرة: استاد الخرطوم، استاد الهلال، استاد المريخ، واستاد دار الرياضة بأم درمان، وقد تم تحطيمها بالكامل، عطفاً على المدينة الرياضية في الخرطوم التي لم يتم افتتاحها بعد وشهدت تفاصيل البدايات الأليمة، هذا بجانب معاناة كل العاملين في المنظومة الرياضية، فقد راح الكثير منهم ضحية لهذا الجنون، فالبعض تمت تصفيته والبعض مات بسبب الإهمال والنزوح.

نجاة صقور الجديان ونجاح الهلال

لم ينجُ من تداعيات الحرب إلا المنتخب الوطني السوداني، الذي وجد الرعاية الكاملة من الإخوة في الاتحاد السعودي لكرة القدم لينجح في التأهل إلى نهائيات البطولة الأفريقية الكبرى، وبطولة المحليين، وخطى بثبات في رحلة البحث عن مقعدٍ في كأس العالم قبل أن يفقد التوازن في الأمتار الأخيرة من السباق، حدث هذا في غياب التنافس ما اعتبر أمرًا يبدو أقرب إلى المعجزة.

ووصل إلى هذا النجاح أيضًا نادي الهلال الخرطومي، الذي يشرف على إدارته أحد أثرياء السودان وهو هشام حسن السوباط، إذ بلغ الفريق دور الثمانية من البطولة الأفريقية للأندية في نسختها الأخيرة بعد غياب تواصل منذ العام 2015م، والآن تجاوز الدور التأهيلي بعد أن تساقطت كل الفرق السودانية، وفي الجانب الآخر تأثر القطب الآخر للكرة السودانية نادي المريخ، الذي كان يجد الدعم من الأقطاب المقتدرين قبل اشتعال الحرب التي أفقرت الجميع.

التنافس المحلي وضبابية الرؤية

أما بخصوص استئناف بطولة الدوري الممتاز فالرؤية لا تزال ضبابية رغم إصرار الاتحاد السوداني لكرة القدم على إقامة المنافسة، خاصة وأنه أمر حتمي، فدون منافسة لا يمكن لفرقنا المشاركة في النسخة القادمة من البطولات الأفريقية، وتابعنا جميعًا ما يسمى بدور النخبة الذي اعتبره البعض «تحصيل حاصل» لا يرقى لمرحلة أن نطلق عليه منافسة، وبما أن إقامة المنافسة أمر لا مفر منه وإلا سيفقد السودان فرصته في المشاركة القارية الموسم القادم فلابد أن يصل القائمون على الأمر إلى قرار نهائي لحل هذه المعضلة، إذ لا عذر حتى وإن انعدمت الملاعب التي تصلح لاستضافة المباريات.

الأجهزة الفنية وتوقف النشاط

عن شريحة المدربين يقول المدرب الوطني المعروف كفاح صالح إن الكرة السودانية تعتمد على الكادر الوطني في مجال التدريب، فكل الأندية باستثناء الهلال والمريخ والفريق القومي تشرف عليها أجهزة فنية وطنية بصفة التفرغ الكامل، معتمدة على الرواتب والحوافز، وهذه الشريحة تضررت ضرراً بالغاً بفعل الحرب التي أفضت إلى توقف النشاط، ليجد المدربون أنفسهم في مواجهة العطالة والعدم، وقد حاول البعض التعايش مع الوضع من خلال امتهان المهن الهامشية، ولكن كان ذلك بلا جدوى في ظل توسع الحرب التي ألقت بظلالها السلبية على كل شيء، والحق أن الفنيين دفعوا ثمن الحرب باهظاً، وكحال كل أبناء الشعب السوداني رحل عدد كبير من المدربين بفعل الحرب وتداعياتها المدمرة ولا يزال الكثير من المدربين يعيشون حالة التوهان والعدم.

حرمان الأندية من طاقة إيجابية ضخمة

الأستاذ عماد الطيب المحامي أمين عام نادي الهلال الأسبق يقول: بالتأكيد إن الحروب أياً كان شكلها، وبصرف النظر عن أنواع الأسلحة المستخدمة طالما هي حرب فهي مدمرة، وبالضرورة تأثيرها كبير جدًا على أي بلد خاصة إذا كان هذا البلد هو السودان، الذي يعد حسب التصنيف العالمي من دول العالم الثالث التي تتلمس طريقها في كافة المستويات والمناحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والرياضية؛ ونستطيع القول إنه من المعلوم بداهة أن الرياضة بشكل عام وكرة القدم بشكل خاص أضحت في الفترة الأخيرة تعتمد اعتماداً أساسياً على مداخيل الأندية وقوتها الاقتصادية، وبما أن الحرب استمرت وتقترب من إكمال عامها الثالث في ظروف بالغة التعقيد وحرب شرسة جدًا تفتقر لأبسط قواعد الأخلاق إن جاز التعبير، لأنها مست المواطن في جسده وشرفه وماله وممتلكاته، وامتد الحريق ليشمل البنى

التحتية، فما سلمت المرافق الصحية ولا الأسواق ولا المتاجر ولا الطرقات ولا قطاعات الكهرباء والمياه والبترول والاتصالات... إلخ.

وكذلك المنشآت الرياضية، فأخطر بؤرة كانت على مستوى ولاية الخرطوم دارت رحى الحرب فيها بكثافة وتعرضت لقصف هائل جدًا بالأسلحة الثقيلة والطائرات كانت المدينة الرياضية، لأنها كانت مركزاً أساسياً للدعم السريع أحد طرفي الحرب، واستمر القتال حولها وفيها عامين متواصلين من القصف المتبادل مما ألحق بها دماراً رهيباً، وقد كانت قبل الحرب أحد المشاريع الرياضية التي يعول عليها السودان كثيرًا لتنتشله من وهدته، وكذلك تضررت المنشآت الرياضية والملاعب على مستوى ولاية الخرطوم، وأذكر منها استاد الهلال والخرطوم والمريخ والموردة والتحرير، وحدث نهب للممتلكات على مستوى استاد الهلال لم يسلم شيء حتى فندق اللاعبين، واستراحة اللاعبين، والمركز الطبي، ومراكز التأهيل البدني، وصالات الجمانيزيوم، كلها تم نهبها بشكل ممنهج، كما لحق دمار كبير بأرضيات استادات الهلال والمريخ والتحرير، إذ كانت من العشب الطبيعي الذي يعتمد على الري المتواصل الذي انقطع بعد التشريد وتفريغ العاصمة من المقيمين.

على المستوى الرياضي أيضًا توقف الدوري الممتاز أكثر من ثلاثة أعوام، ومن المعلوم أن الدوري المحلي هو الذي يقوي الأندية في المنافسات الأفريقية على مستوى نادي القمة الهلال والمريخ، والدليل على ذلك أنه رغم الصرف العالي المبذول من مجالس إدارات الأندية المختلفة «الهلال والمريخ» نموذجاً: العدد الكبير من اللاعبين المحترفين، وملايين الدولارات التي صُرفت على اللاعبين والأجهزة الفنية والمعسكرات الخارجية المستمرة لأكثر من ثلاث سنوات ومشاركات على مستوى الدوري التنزاني و الموريتاني، ومعسكرات على مستوى ليبيا ومصر وتونس وصرف كبير جدًا؛ فبالرغم من كل ذلك لاحظنا المشاركة الأخيرة للهلال على مستوى بطولة سيكافا خرج الهلال منها على يد أحد الأندية التي تكاد لا تشارك أفريقياً على مستوى المنافسات الكبيرة، ولم يحدث له أن شارك في بطولة الأندية الأفريقية، والمريخ يخرج من الأدوار الأولى في البطولة الأفريقية، وهذا نتاج لتأثيرات الحرب، والأندية السودانية تعتمد على ملاعبها بشكل كبير جدًا ولها جمهور شرس ومصنف ومعروف على مستوى أفريقيا حرمت منه، وبالتالي فهي حُرمت من طاقة إيجابية ضخمة كانت تزوّد اللاعبين والأجهزة الفنية في المُضي قدماً على مستوى البطولات، هذا على مستوى كرة القدم باعتبارها النشاط الذي

يحتل المرتبة الأولى على مستوى اهتمام الجماهير السودانية، أما فيما يتعلق بالألعاب الأخرى فقد كان السودان مميزاً في ألعاب القوى في الأولمبياد ودائم المشاركة فيها، أما الآن فتوقف لثلاث سنوات عن المشاركة وهذه المسألة لها تداعياتها، وغير ذلك كثير.

من مقدم برنامج رياضي شهير إلى «حمّال»

الإعلامي المعروف ومعد البرامج الشهير بالإذاعة الطبية 99.3 عبد العليم مخاوي، الذي عانى كثيرًا كحال السواد الأعظم من الإعلاميين، قال إن اندلاع الحرب في 2023م أثّر بشكل سلبي على معظم الشعب السوداني، وقبيلة الصحفيين والإعلاميين جزء لا يتجزأ من هذا الشعب، كذلك هناك انعكاسات سلبية منها فقدان الوظائف و مدخراتها وكل ما جُمع للمستقبل، وهي قاسم مشترك بين جميع المواطنين الذين فقدوا وظائفهم ومقتنياتهم ومركباتهم، وللأسف نحن الإعلاميين بصفة عامة وفي الإعلام الرياضي على وجه الخصوص، عانينا من تداعيات قاسية لهذه الحرب المدمرة التي اشتعلت دون مقدمات أو سابق إنذار.

على المستوى الشخصي فقدت مصدر دخلي في

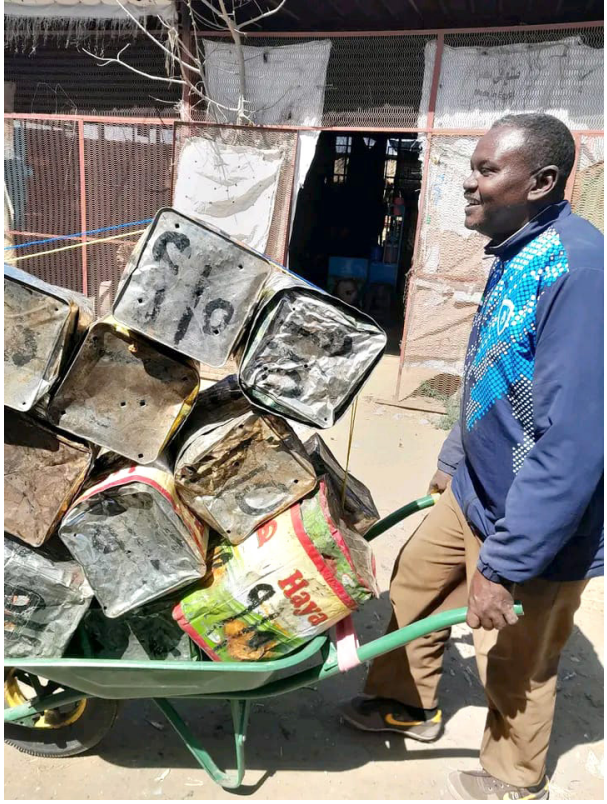

الإذاعة الطبية وصحيفة ريمونتادا الرياضية، بعد رحلة نزوح من الخرطوم التي مكثت فيها لفترة 74 يومًا من اندلاع الحرب، وصلت إلى مدينة كوستي في ولاية النيل الأبيض، وللأسف الشديد لم أجد حيزاً أو مكاناً للعمل في مجال التخصص، سواء في الإذاعة أو الصحف، لذلك اضطررت للبحث عن مصدر دخل بالنسبة لي ولأسرتي لأننا فقدنا مصدر دخلنا وتركناه في الخرطوم، عملت كعامل رفع وتنزيل بـ«درداقة» في السوق المركزي للخضر والفواكه ومنتجات اللحوم والأسماك في كوستي المعروف إختصاراً بـ«الملجة»، ويبدأ اليوم من الساعة الرابعة والنصف صباحاً وحتى الرابعة والنصف عصراً.

ويضيف مخاوي: الحمد لله «الأمور ماشة»، العديد من الزملاء والإعلاميين عملوا في مهن بديلة تندرج ضمن المهن الهامشية حتى يتسنى لهم توفير متطلبات الحياة خلال فترة الحرب القاسية، فيمكن أن تجد رئيس تحرير يعمل في سوق الماشية ويبيع الخضروات و يكابد من أجل حفنة فلوس توفر له متطلبات وجبة في اليوم له و لأولاده، لقد كانت تجربة صعبة، انعكاساتها وآثارها النفسية لا تحتمل، لكن الناس استطاعت التأقلم مع الوضع الجديد وترضى بما قسمه الله لها، في النهاية أمر المؤمن كله خير، فمهما كانت الظروف قاسية وكل الأشياء ضدنا ولكننا نعشم ونرجو الله أن يعيد إلينا نعمة الأمان ونرجع إلى بيوتنا و ناسنا و أهلنا و لمهنتنا التي نحبها، التي تجري في دمنا، الصحافة والعمل الإعلامي بشكل عام يجري في دمنا، وهو شغف كبير رغم المصاعب والمتاعب الموجودة فيه، وهي مهنة البحث عن المتاعب، لكن في النهاية نقول إن ما حدث كان لخير ، و سنرجع أقوى وأفضل وأجمل من أول إن شاء الله.

نجوم حملوا السلاح و إصطفوا مع طرفي الحرب

واللافت في هذه الحرب أن هنالك عددًا كبيرًا من اللاعبين اصطفوا مع طرفي الحرب وحمل جزء منهم السلاح، البعض مع الجيش والآخر مع الدعم السريع، مثل نجم الهلال الكبير صلاح الضي الذي ظل متخندقاً في المدرعات حاملاً السلاح منذ الأيام الأولى من الحرب، حتى تحرير الخرطوم من قوات الدعم السريع، وهناك أيضًا نجم المريخ محمد علي سفاري وأكرم الهادي سليم و مدثر كاريكا و حسين أفول وغيرهم من الذين ارتدوا شعار الأندية الرياضية الكبرى، وفي جانب الدعم السريع وقف نجم القمة الأسبق اللاعب علاء الدين بابكر محرضاً ضد الجيش والجهة التي تسانده، وقد كان صوته عالياً وهو يتحدث بمنتهى التحريض والتهديد، ومثله على الجانب الآخر نجم نجوم السودان اللاعب الأكثر شهرة الكابتن هيثم مصطفى كرار، الذي استغل تواجده في قناة الجزيرة الرياضية ليقدم الدعم للجيش ويحرض ضد الدعم السريع.

الهلع النفسي وأثره على أفراد القطاع الرياضي

فيما يخص الجانب النفسي يقول الدكتور الفاتح سليمان المختص في جانب الطب النفسي الرياضي: من المؤكد أنه في ظل الحروب والنزاعات المسلحة يكون هناك صراع نفسي كبير لا يقتصر تأثيره إذا ما تحدثنا عن القطاع الرياضي على اللاعبين فقط، بل يمتد إلى المدربين والإداريين والجماهير، وحسب متابعتي فقد عاش اللاعبون القلق والخوف وهذا ما أفقدهم التركيز وتسبب في انخفاض أدائهم في الملعب، أما الإخوة الإداريون والمدربون فقد عانوا ضغوطاً نفسية هائلة بسبب مسؤولية الحفاظ على الفرق، وبالمقابل فقد أصيبت الجماهير بالحزن والاكتئاب بسبب توقف النشاط وفقدان الهوية والانتماء للفريق.

ويتابع قائلاً: على مستوى الأفراد فقد عايشت الكثير من الاضطرابات النفسية لعدد مهول من أفراد الوسط الرياضي، وفي ظني أن السواد الأعظم من مكونات المجتمع الرياضي أحوج ما يكونون الآن إلى جلسات نفسية للتداوي من مضاعفات ما يمكن أن نطلق عليه «نوبات الهلع»، فآثار الحرب كارثية ومدمرة. أما فيما يتعلق بعودة الحياة الرياضية كما كانت قبل الحرب بعد فترة التوقف والصراع فالأمر يحتاج إلى زمن طويل وعلاج نفسي مكثف، بعدها تكون العودة تدريجيًا إلى النشاط.

خطر الإصابة يهدد حياة النجمين الكبيرين كاشان و الدويم

ومن أكبر ضحايا الحرب حارس مرمى الهلال الأسبق عبد الرحيم كاشان الذي أصيب بطلق ناري في الرأس أحدث فتحة عميقة في الجمجمة جعلته يصاب بالشلل النصفي رغم إجراء خمس عمليات جراحية، ويبدو كاشان الآن في وضع لا يسمح له بالتركيز والحديث ومعرفة ما حوله. وهناك أيضًا اللاعب القومي الرشيد الدويم الذي تعرض لإصابة بالغة في الركبة أجرى على إثرها أكثر من عملية جراحية ولا زال يعاني آثار الإصابة ،وقد أكد أنه ما كان يظن ابداً أنه سيبقى على قيد الحياة بعد أن داهمه أفراد يتبعون لقوات الدعم السريع بمنطقة القطينة ومارسوا بطشهم عليه وأطلقوا عليه النار دون أي رأفة رغم أنه لم يكن يحمل سلاحاً، ليكتب الله له عمراً جديداً ويعاني الرشيد ظروفاً سيئة ويخشى أن يفقد قدمه لضعف ذات اليد وانشغال الجميع بأنفسهم.

أشهر ضحايا الحرب من رموز الرياضيين

من أشهر ضحايا الحرب عضو مجلس إدارة نادي الهلال اللواء الصادق يوسف الذي تمت تصفيته على يد الدعم السريع، بجانب الحكم القومي المتقاعد محمد أبو زيد وزميله محمد عبيد وعلي فضل والإعلامي المعروف عصام الحاج ونجم الأهلي الخرطوم ياسر الحاج، وأشهر نجوم الكرة السودانية الكابتن فوزي المرضي الذي لم يحتمل رؤية ابنته الطبيبة وهي تموت أمامه غدرًا برصاص الحرب ليلحق بها في أقل من أسبوع، ورحل أيضًا بفعل النزوح الكابتن السفير الدكتور علي قاقرين والكابتن الأسطورة حامد بريمة، والصحفي الشهير شريف الأشتر ورئيس نادي المريخ محمد الياس محجوب والإعلامي ميرغني أبو شنب والنجم المعروف أبو كدوك والأستاذ عبد المطلب سكرتير نادي النيل والسيد مرتضى سكرتير نادي الناصر، وعادل إبراهيم عجيب عضو مجلس إدارة نادي أم بدة. هذه الأسماء هي قليل من كثير راحت ضحية هذه الحرب التي لا تزال تفاجئ الرياضيين بآثارها السلبية القاسية.

وإلى أن تتوقف الحرب سيظل محبو الرياضة يحلمون بالعودة إلى الملاعب الخاوية، وأن يرافقوا أنديتهم بالتشجيع، ويتابعوا عبر الإعلام أخبار نجومهم المفضلين.

«المجانين» حين يتحول الدم السوداني لمجرد سلعة في سوق السياسة

ملخص

قُتل الناظر سليمان جابر جمعة سهل، زعيم قبيلة المجانين في شمال كردفان، خلال اجتماع أهلي استُهدف بطائرة مسيّرة في منطقة المزروب، ما أسفر عن مقتل 16 من مرافقيه. كان سهل من الرافضين للحرب وداعياً للسلام، وجعل من منطقته نموذجاً للأمان في وسط جحيم الحرب، قبل أن يتحول مقتله إلى شرارة جديدة في الصراع.

تبادلت قوات الدعم السريع والجيش السوداني الاتهامات بشأن الهجوم، إذ قالت الأولى إن الجيش نفذه بطائرة مسيّرة، فيما ردّ مجلس السيادة متهماً الدعم السريع بارتكابه، في مشهد يعكس ضياع الحقيقة وسط ضجيج الحرب، حيث صار المدنيون وقادة الإدارة الأهلية وقوداً لها.

تحوّل دم الناظر إلى سلعة سياسية في سوق الاتهامات المتبادلة بين القوى المتصارعة، فكل طرف حاول توظيف الحادثة لتأكيد «أخلاقية» موقعه وإدانة الآخر، بينما تراجعت القيم والكرامة خلف حسابات المكاسب. وسرعان ما امتلأت وسائل التواصل بفيديوهات وبيانات تستثمر المأساة في خطاب الكراهية والانتقام.

تولّى نجل الراحل محمد مهام النظارة محاولاً لملمة ما تبقى من نسيج القبيلة، بقيت جريمة المزروب رمزاً لفوضى الحرب السودانية التي لا تفرّق بين عدو وصديق، إذ صار الدم يُتاجر به، والعقلاء يُغتالون، والبلاد تُدار بمنطق «التريند» والولاءات، لا بمنطق الدولة والعقل.

عند مضارب أجداده، حيث سعى جاهداً في إبعاد شبح الحرب عن أهلها في منطقة «المزروب» بولاية شمال كردفان، حيث تنصب آلة الموت خيامها ويدفن الجميع برمال «العبث»، وبعد صلاة الجمعة وُضعت مسيرة نهاية لحياة الناظر سليمان سهل، ناظر قبائل المجانين في كردفان، أثناء إجتماع أهلي اختلفت التفسيرات حول القضية التي يريد مناقشتها.

منذ إندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، إنحاز الناظر سهل إلى مواطني بلدته، رافضاً كل دعوات التجييش والتسليح من طرفي الحرب، وظلت "المزروب" معقل قبيلة المجانين، منطقة خالية من المسلحين، تدير شؤونها الإدارات الأهلية، مما جعلها مركزاً تجارياً آمناً وشريان حياة يغذي مختلف المناطق في ولايتي غرب وشمال كردفان وبعض البلدات في إقليم دارفور بالبضائع والمواد التموينية.

في 17 أكتوبر 2025، قُتل ناظر قبيلة المجانين الشيخ سليمان جابر جمعة سهل مع نحو 16 من مرافقيه خلال استهداف إجتماع أهلي في منطقة المزروب بولاية شمال كردفان بطائرة مسيّرة. وقع الهجوم في منطقة تخضع لسيطرة قوات الدعم السريع، التي تتهم الجيش السوداني بتنفيذه، بينما ينفي الجيش ذلك ويتهم قوات الدعم السريع بالتورط في العملية.

مجلس السيادة الانتقالي السوداني وصف مجزرة المزروب بأنها «هجوم غادر» استهدف رموز الإدارة الأهلية في محاولة لتقويض السلام المجتمعي. من جهته، دان تحالف «تأسيس» القائم على دعم الدعم السريع الهجوم واعتبره تصعيدًا خطيرًا في النزاع، مؤكدًا أن المدنيين وقيادات القبائل وقعوا ضحايا في الحادث.

في الوقت الذي غرقت فيه بلاد كاملة في الحزن والوجع نتيجة الموت الفاجع لقيادات المجانين الذين فقدوا كامل قياداتهم الأهلية في بلد لم تعد فيه سلطة رسمية، تم تحويل الدماء المراقة فوق رمال المزروب لرافعة جديدة في نزاع أطراف الحرب، ولحدٍ ما المكونات السياسية.

بيان تحالف «تأسيس» الدعم السريع ومناصريه اتهموا الجيش بأنه المسؤول عن المسيرة التي تمثل امتدادًا للمسيرات التي تستهدف ما عبّروا عنه بـ«الحواضن»، وفي هذا السياق تابعت «أفق جديد» عددًا من التسجيلات التي تقول بأن المسيرة انطلقت من قيادة الجيش في الأبيض، بل إن بعض داعمي الجيش نسبوا تصفية الناظر بسبب موقفه الداعم للمليشيا، وقالوا إنها خيانة تستحق القصاص، قبل أن يتراجعوا لاحقًا عن الموقف عقب البيانات الرسمية لمجلس السيادة، وهو البيان الذي وصفه البعض بـ«يقتل القتيل ويمشي في النعش».

وفي تحول دم المجانين لمجرد سلعة في سوق النزاع بين «البلابسة والجغامسة»، يمكن متابعة بيانات المؤسسات في بورتسودان، وبالطبع داعمي الجيش في معركته، وهم يوجهون أصابع الاتهام نحو مسيرات الدعم السريع بأنها المسؤولة عن مقتل الناظر ومرافقيه، والمبرر أن الأخير رفض الانخراط مع مشروع آل دقلو، داعمين رؤيتهم بفيديوهات تشير إلى مواجهات بين جنود في الدعم السريع تم قتلهم بعد محاولات نهب داخل المزروب، وهو ما أدى لتفاقم الأوضاع لاحقًا، وبالنسبة للبلابسة فإن المجانين جزء من تكوين الدولة السودانية وداعمون للقوات المسلحة في معركة الكرامة.

طرفا النزاع حاولا توظيف الحدث من أجل تحقيق مكاسب سياسية، ومن المفارقات أن مكسب أي منهما هو توضيح أن الطرف الآخر أكثر ممارسة للانتهاكات من الآخر، وهو الأمر الذي تؤكده مسارات الحرب منذ طلقتها الأولى، وتشهد عليه سلسلة الضحايا والمجازر المرتبطة بقوات الدعم السريع أو تلك التي

كانت نتيجة لقصف طيران ومسيرات الجيش والتي يدفع فاتورتها المدنيون.

تبادل كل من مجلس السيادة وقوات الدعم السريع الاتهامات بشأن مقتل سليمان جمعة جابر سهل، ناظر قبيلة المجانين، والعشرات من أعيان القبيلة الجمعة (17 أكتوبر 2025م).

واتهمت قوات الدعم السريع الجيش بتنفيذ هجوم بطائرة مسيّرة استهدف مدنيين في منطقة المزروب، الخاضعة لسيطرتها بولاية شمال كردفان، ما أسفر عن مقتل العشرات، من بينهم الناظر وعدد من قيادات الإدارة الأهلية وأعيان قبيلة "المجانين".

ومن جهته أعلن مجلس السيادة السوداني مقتل أمير وأعيان من قبيلة المجانين إثر هجوم قال إن قواتَ الدعم السريع شنّته على منطقة المزروب بشمال كردفان، وتبادل الإتهامات ما بين الطرفين يؤكد على حقيقة لا يمكن الصعود عليها، وهي أن المسيرات التي تقتل المدنيين هم وحدهم من يمتلكونها ويعيدون تشغيلها، ما يجعلهم المسؤولين بشكل مباشر عن الضحايا.

في أروقة القبيلة تعيد تسمية محمد، نجل الراحل سليمان، ناظراً لها لإكمال مشروع والده في رعاية شؤون منسوبيها ومحاولة الحفاظ عليهم بعيداً عن مرمى الموت، وفي ظل تحديات كبرى تواجه النسيج الإجتماعي في البلاد بفعل الحرب وتداعياتها، ومنها المسيرة الأخيرة، مقروناً كل ذلك بمسارات تتعلق بالتحقيق وتحديد الجناة وبالطبع معاقبتهم على ما إقترفوه من جريمة.

جريمة المزروب تتحول مثل غيرها من جرائم أطراف الحرب لمجرد «ترينـد» يتبادل فيها الجميع الاتهامات بموالاة طرف على حساب الآخر، وتتراجع جدليات الكرامة والديمقراطية لصالح نزاعات القبائل وخشم البيوت، يفتح الجحيم أبوابه في انتظار ضحايا جدد، والقصة ستتحول كغيرها من القصص لمحطة يتم فيها إعادة «التمركز» بين طرفي النزاع، فيديوهات يعلن أصحابها دعمهم الكامل لتحالف «تأسيس» والدعم السريع، وأخرى يعلن أصحابها التزامهم جانب الجيش، والجميع هنا ينطلق فقط من مصلحته الذاتية غير مبالٍ بحياة ناسٍ هم للموت أقرب منهم للحياة.

مضَى الناظر لموته، و إختار رفاقه المغادرة مع من لم يغادرهم، وظل بينهم ذهب «سليمان» المولود سنة 1958 في ذات الدار التي خرج منها من يبصم على إقتراح إعلان السودان دولة حرة مستقلة «مشاور جمعة سهل»، دون أن يجد إجابة لسؤاله في زمن الثارات: لماذا يقتل بعضنا بعضاً؟ وما بال السلاح الذي اخترناه لحمايتنا ينغرس في أحشائنا؟

في البلاد التي تفتقد العقلاء، هل سيتحول دم «المجانين» لوقود جديد لدماء لن تتوقف ويصبح مجرد سلعة في سوق «البلابسة والجغامسة» يوظفونها من أجل المزيد من الدم؟ أم ينتهي به الأمر لمجرد «ترينـد» في إنتظار ترينـد جديد مكتوب أيضاً بالدم؟

مداخل العملية السياسية والتحول الديمقراطي في السودان

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يرى الكاتب أن حرب 15 أبريل كشفت أن المطلب الديمقراطي هو المدخل الأساس لتحقيق الاستقرار السياسي في السودان، وأن عسكرة الدولة كانت سبب الهلاك والتمزق. فرغم الدعاية للعسكرة وشيطنة القوى المدنية، ظل الشعب متمسكاً بخيار الديمقراطية، ساعياً نحو نظام يعبر عن شعارات الثورة في الحرية والسلام والعدالة، ومناقشاً بعمق سؤال: كيف يُحكم السودان ديمقراطياً؟.

أشار إلى أن بيان الرباعية وضع إطاراً مناسباً لوقف الحرب واستعادة التحول المدني، لكنه يواجه مخاطر بسبب سعي قوى العسكرة والانتفاع من الحرب لإجهاضه. كما أن غياب تصور موحد للقوى المدنية يعقّد مسار العملية السياسية، ويجعل من الضروري الإجابة عن كيفية تصميم عملية سودانية ذات مصداقية تفضي إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، يعيد السلطة إلى الشعب ويضمن تفويضه الشعبي.

يؤكد الكاتب أن نجاح العملية السياسية مرتبط بتصميمها الجيد وإدارتها بشفافية، وتهيئة المناخ والثقة بين الأطراف، وتحديد أهدافها وأطرافها وآليات اتخاذ القرار، مع إشراك المجتمع المدني والنقابات والنساء والشباب في كل مراحلها. ففشل العملية السياسية يعني عودة الحرب، لذا يلزم أن تكون سودانية في جوهرها، مع دعم إقليمي ودولي محدود لوقف الحرب والمساعدات الإنسانية.

يخلص إلى أن المخرج يكمن في تبني «الديمقراطية التوافقية» كبديل للديمقراطية التقليدية، لأنها تقوم على المشاركة الواسعة والتوافق بين المكونات المتنوعة بدلاً من حكم الأغلبية فقط، مما يحقق الاستقرار ويمنع الانقسام. هذا النموذج، الذي نجح في دول متعددة، يمكن أن يلائم السودان إذا تم إبعاد الجيش عن السياسة، وإصلاح الحياة الحزبية، وتعزيز المجتمع المدني، بما يمهد لبناء عقد اجتماعي جديد يعيد للسودان وحدته وسلمه الأهلي.

أكدت حرب الخامس عشر من أبريل، بوحشيتها وتداعياتها ومآلاتها، أن المطلب الديمقراطي هو المدخل الأساس لتحقيق الاستقرار السياسي في السودان. كما بيّنت أن عسكرة الدولة والاستبداد هما الطامة الكبرى التي حاقت بالشعب، وأوردت البلاد موارد الهلاك، إذ وضعت الحرب مصير ومستقبل السودان على المحك.

وعلى الرغم من الجهد السياسي والإعلامي الهائل في تمجيد العسكرة ورفع شعار «المجد للبندقية»، وتبادل المنافع مع النظام المباد، ومحاولات النيل من التجارب الديمقراطية وتجريم القوى المدنية الرافضة للحرب، ظلّت قناعة الشعب السوداني راسخة بأن لا بديل للديمقراطية إلا الديمقراطية نفسها، فلا عودة إلى الوراء. إذن، إن خيار الشعب الذي دفع ثمنه غاليًا هو نظام الحكم الذي يستجيب لشعارات ثورته في الحرية والسلام والعدالة، تلك الثورة التي أحدثت تغييراً في تركيبة السلطة وبنيتها الأساسية، وخلقت وعياً سياسياً ومعرفياً جديداً حول سؤال: كيف يُحكم السودان؟ وكانت مفردة «الديمقراطية» هي المسيطرة على الحراك السلمي، ما فتح باباً واسعاً أمام البحث في الأسئلة الصارمة حول ماهية الديمقراطية المنشودة: هل أصبح السودان مهيأً فعلاً لحكم ديمقراطي ناضج؟ هل توفرت الشروط المواتية للتحول الديمقراطي؟ وهل هناك ثقافة ديمقراطية كافية، أم أن التخلف البنيوي ما زال يتحكم في الواقع؟

وللأسف، فإن الإجابات على هذه الأسئلة اتسمت بالكثير من التسطيح والأوهام، وقد استخدمها البعض شعاراً للوصول إلى الحكم دون إستحقاق ثوري أو إنتخابي.

لقد وضع بيان الرباعية (الولايات المتحدة، والسعودية، ومصر، والإمارات) إطاراً مناسباً لوقف الحرب وتحقيق السلام وإستعادة التحول المدني الديمقراطي في السودان، غير أن هذا المسار محفوف بالمخاطر في ظل واقع معقّد للغاية، حيث يسعى دعاة العسكرة لتأجير خطة الرباعية لصالح التشبث بالسلطة، وفي الوقت ذاته يترصّد دعاة إستمرار الحرب كل فرصة للسلام لإجهاضها، ويكمن التحدي الأكبر في غياب تصور سياسي جامع وموحّد للقوى المدنية الرافضة للحرب للإجابة عن سؤالين جوهريين:

الأول، كيف نصمّم عملية سياسية ذات مصداقية ومملوكة للسودانيين؟

والثاني، كيف يُدار انتقال سلس يمهّد الطريق نحو تحول ديمقراطي حقيقي قائم على تفويض شعبي يعيد السلطة إلى السودانيين؟

الناظر إلى المخاطر الثلاثة والإجابة على السؤالين يتوصل إلى حقيقة أن الطريق نحو الديمقراطية ما يزال وعِراً ومعقداً، ويحتاج إلى جهد معرفي وثقافي ونضال وطني للوصول إلى تصميم جيد للعملية السياسية، وإلى صيغة نظام ديمقراطي يُنهي الحروب ويحقق القبول الإجتماعي والنمو الإقتصادي والإستقرار السياسي، ويخلق بيئة ثقافية صديقة للديمقراطية ورافضة للشمولية.

ما إن لاح في الأفق حديث عن عملية سياسية حتى تكشّفت نوايا إحتكار تصميم العملية السياسية أو إغراقها أو إجهاضها، وبدأت خطابات الإبتزاز والتخوين والتجريم، وحشد اللافتات والواجهات لتكبير «الكوم» والتأثير على سير العملية السياسية، مع تجاهل الدور السياسي المطلوب والزخم الإعلامي الداعم لوقف الحرب، والضغط على المتحاربين بغية الوصول إلى هدنة إنسانية ووقفٍ دائم لإطلاق النار، وتوصيل المساعدات، وحماية المدنيّين، وتجاوز معضلة الترتيبات الأمنية، وهي عمليات ضرورية سابقة للعملية السياسية، تحتاج إلى التعجّل والإسراع وتهيئة المناخ وروافع بناء الثقة وترسيخ الحل السياسي.

أما العملية السياسية، فإن نجاحها أو فشلها يعتمد بدرجة كبيرة على تصميمها، وتستحق وقتاً كافياً وتأملاً في شكلها ومضمونها، ووضع محفزات للتعاون والحوار المنتج، وإدارة التوقعات، وتعبئة الرأي العام لقبول نتائجها والتزام أطرافها بما يتم التوافق عليه، لأن فشل العملية السياسية يعني عودة الحرب وضياع فرصة السلام. كما أن تصميم العملية السياسية، إلى حدٍّ كبير، شأنٌ سوداني، ولا ينبغي أن يُترك لغير السودانيين، فهو يختلف عن ترتيبات الهدنة ووقف الحرب والعدائيات والمساعدات الإنسانية التي تحتاج بالفعل إلى مجهود إقليمي ودولي يوفر فرص الوصول إلى اتفاقيات وضمانات لتنفيذها.

لكن، بالضرورة، يجب قبل الجلوس إلى مائدة العملية السياسية الاتفاق على أهدافها، وجدول أعمالها، وترتيباتها الإجرائية، وتحديد أطرافها وفق معايير واضحة للتمثيل والشمول والشفافية، والإتفاق على طريقة إتخاذ القرار، وإختيار مجموعة من الخبراء في التخصصات المختلفة لوضع مسودات حول القضايا الجوهرية لتسهيل الوصول إلى إتفاق، ووضع ضوابط للعملية حتى لا تُستغل لصالح أي طرف، وإنشاء آلية وطنية أو دولية أو مختلطة للوساطة والتسهيل، وتحديد آلية ضمان مشاركة المجتمع المدني والنقابات والمجموعات الشبابية والنسوية والأهلية والدينية في العملية، ووضع إستراتيجية إعلامية قبل وأثناء وبعد العملية

السياسية، وتعزيز الثقة بين الأطراف عبر لقاءات ثنائية، والتعبير عن القواسم المشتركة، ومحاصرة خطاب الكراهية والتراشق الإعلامي، وتعبئة الرأي العام وتهيئته لدعم عملية التحول الديمقراطي. كل هذه المسائل تُبحث في اجتماع تحضيري يضم كل القوى الرافضة لإستمرار الحرب، يتم الإعداد له عبر عملية تشاورية واسعة.

من البديهي أن التفكير في مداخل جديدة ونموذج تحول (Paradigm Shift) يتطلب نقد التجارب السابقة، ومقارنتها بتجارب انتقال مماثلة حول العالم، وصولاً إلى مقاربة أو نموذج ديمقراطي مبني على تشخيص سليم للواقع لا على تصوّره المتخيّل. نموذجٌ يخاطب جذور الأزمة بكل أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية، وقادرٌ على بناء مؤسسات ديمقراطية راسخة، وخلق حوار نقدي حول قضايا الهوية وطبيعة الدولة ونظام الحكم وصناعة الدستور والمشاركة الشعبية في القرار الوطني.

نموذجٌ ديمقراطي يؤسس لعقد إجتماعي جديد، ويحافظ على السلم الأهلي بالإعتراف بالتنوع الثقافي والتعددية السياسية، ويعمل على فضّ النزاعات الإثنية والفكرية والثقافية التي أشعلتها النظم العسكرية والإستبدادية الأحادية. كما يقدم مشروعاً وطنياً وجودياً يُخرج البلاد من دوامة الحروب، ويعيد بناء مؤسسات الدولة على أسس العدالة والمواطنة. إنه نموذج للإصلاح السياسي والمؤسسي والأمني والعسكري الشامل، يضع حداً للهيمنة التاريخية والامتيازات الإثنية والثقافية والسياسية، ويضمن سلطة الشعب وسيادته وشرعية تمثيل مكوناته في تقرير مصيره ومستقبله.

إن العنوان الأبرز لهذا النموذج هو «الديمقراطية التوافقية» كنموذج بديل عن الديمقراطية المعيارية التي لم تحقق الإستقرار السياسي، ولم تعالج الأزمة المزمنة التي يعانيها السودان، البلد المتعدد والمتنوع اجتماعياً وثقافياً. فميزة الديمقراطية التوافقية أنها لا تكتفي بالأغلبية معياراً وحيداً للحكم، بل تضيف إليه معياراً آخر هو التوافق، الذي يتضمن إشراك جميع مكونات المجتمع في إدارة الدولة بما يضمن لكل طرف حقوقه وخصوصياته، وبذلك تمثل رؤية متطورة نابعة من جوهر الديمقراطية.

لا شك أن التجارب الديمقراطية السابقة في السودان شابتها عثرات أساسية سمحت بتقويضها المستمر بالانقلابات العسكرية، لذا فإن أقلمة الديمقراطية تُعدّ ضرورة لترسيخها وتطورها، في ظل هشاشة مؤسسات الدولة والمجتمع، وتحقيقًا لأعلى درجات التماسك الوطني تمهيداً لإنتقال سلس وآمن نحو الديمقراطية.

إن المسؤولية التاريخية تقتضي التفكير في مداخل توافقية جديدة، من شأنها إعادة تماسك ووحدة السودان من جديد بعد أن قطعت الحرب أوصاله. مداخل قوامها فترة انتقالية توافقية قصيرة الأجل، ثم فترة انتقالية كاملة بتفويض شعبي عبر نظام التمثيل النسبي، بغية إعادة السلطة إلى الشعب لاختيار رئيس الدولة وتشكيل حكومة مهمتها استكمال عملية السلام الشامل والتحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية.

تُطبَّق الديمقراطية التوافقية غالباً في ظل مجتمع غير متجانس ثقافياً ومتصارع اجتماعياً، تسوده حالة من إنعدام الثقة بين مكوناته. لذلك تُعرَّف أحياناً بأنها «استراتيجية لإدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين النخب المختلفة، بدلاً من التنافس وإتخاذ القرارات بالأغلبية»، وهي آلية سلمية لتداول السلطة في مجتمع متعدد يواجه خطر الانقسام بسبب تطرف مكوناته الاجتماعية وإنعدام الثقة المتبادلة بينها. وتستند الديمقراطية التوافقية إلى عدة خصائص أساسية، كونها آلية سلمية لتداول السلطة في مجتمع متنوع ومتصارع، وتشجع المشاركة السياسية على مستوى المكونات وعلى المستوى الشعبي العام، وتخضع السلطة للمساءلة والمحاسبة من قبل الناخبين، وتحقق الاستقرار السياسي من خلال تخفيف التوتر بين المكونات الاجتماعية وإعادة بناء الثقة فيما بينها وصولاً إلى رضاها بالنظام السياسي القائم. وتقوم الديمقراطية التوافقية على أربعة مرتكزات: حكومة ائتلافية لتحالف واسع، ونظام تمثيل نسبي، وحق الفيتو المتبادل، والإدارة الذاتية للشؤون الخاصة بكل جماعة أو إقليم.

طُبّقت الديمقراطية التوافقية في عدة دول مع مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والسياسية، واستطاعت معالجة الانقسامات الإثنية والطائفية والأيديولوجية في كل من النمسا وبلجيكا وإيطاليا ولبنان وسويسرا وإيرلندا الشمالية وهولندا وماليزيا وغيرها. ويمكن أن تمثل نموذجاً ناجحاً في سودان ما بعد الحرب إذا تم إبعاد الجيش عن الحكم والسياسة والاقتصاد، وأُجهضت مغامرات قوى الثورة المضادة الإرهابية، وتم الوفاء باستحقاقات التحول الديمقراطي، وأهمها الإصلاح السياسي والحزبي، وتشكيل حركات اجتماعية قوية، وخلق قيادات جديدة، وبناء مجتمع مدني حيوي يغرس قيم حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية في المجتمع، مع فاعلية أجهزة الإعلام التي تعبّر عن هموم الناس.

الاتجاه الخامس

حكام ما بعد الحرب ينتظرون..

د. كمال الشريف

ملخص

يتناول المقال فكرة أن الحروب لا تنتهي بانطفاء نيرانها، بل تخلّف وراءها أمراضاً مجهولة وخراباً يمتد لعقود، يصيب الأرض والإنسان والعقل الجمعي للأمم. في السودان، كما يشير الكاتب، لم يُفتح بعد ملف "أمراض الحرب"، رغم أن آثار الأسلحة الملوّثة واليورانيوم المخصب قد تركت بصمتها منذ قصف مصنع الشفاء واليرموك، فيما يكتفي الناس بالحديث عن السياسة والانتصارات الإعلامية دون مواجهة الخراب الحقيقي.

يرى الكاتب أن نهاية كل حرب تُنذر بظهور "حكام جدد" لا علاقة لهم بساحات المعارك أو بآلام الضحايا، بل هم نتاج ترتيبات الوسطاء والمستثمرين في الأزمات. فالتاريخ يثبت أن القادة يموتون بانتصاراتهم، بينما يتقدّم آخرون من خارج الميدان لتسلّم السلطة تحت شعارات السلام وإعادة الإعمار.

يشبّه ما يجري في السودان بتجارب ليبيا وسوريا وغزة، حيث تحولت الحروب إلى مشاريع وساطة، يختفي فيها الفاعلون الأصليون ليصعد آخرون يجهلهم الجميع، حتى أولئك الذين ساهموا في صُنع الحرب. هؤلاء الوسطاء – المحليون والدوليون – يصوغون المشهد الجديد، بينما الشعوب تقف على الأطلال.

يخلص إلى أن البلاد التي ابتلعت أكثر من 400 ألف قتيل ودُمرت فيها بنى تحتية بمليارات الدولارات، تنتظر حكاماً لا وجود لهم بعد، وأن الخيار المتبقي للشعب هو الثورة. غير أن الثورات نفسها، كما يحذر الكاتب، قد تصبح استثماراً آخر في سوق الوسطاء إن لم تنبع من إرادة وطنية خالصة.

هذا تاريخ طويل لسيرة الحروب في العالم.
الحرب لوحدها فترة في جغرافية الدولة، وتغيير في قباحة الأرض، وتوهان في عقلية الأطفال..
وأمراض غير معلومة الأسماء حتى الآن.
كما أخبرني زملاؤه من الأطباء أننا نعمل في علاج حميات نسميها أو يسمونها كما يشاؤون، لكننا نعالج الناس بنظام (الأمبريلا)، مضادات حيوية نوقف بها أحياناً كثيرة أعراضاً، ومختبراتنا حتى اللحظة قد تكون قراءتها غير واضحة علمياً.
وأمراض ما بعد الحرب في السودان لم نناقشها حتى الآن، منذ مصنع الشفاء، ومنذ اليرموك، والخ ما قُصف في السودان.
معلومة: أمريكا كل أسلحتها منذ 1994 يورانيوم مخصب، حتى عربات الحرب مطلية بيورانيوم مخصب.
نحن لم نتعرف أكثر حتى اللحظة على أمراض الحرب.
نتكلم في السياسة وفي التاريخين السياسي والعسكري،
نكتب عن إنتصارات إعلامية، ولكننا لم نتعرج لنكتب أن كل موقع دُمّر أو مواطن قُتل تحته خراب أمة لأكثر من مئة عام، كما حدث في الحروب حتى الحديثة التي عايشناها.
أي حرب يموت قادتها بإنتصاراتهم، ولا يموتون بهزيمتهمً، هذا ما يقوله التاريخ.
إن أي حرب تنتهي، يأتي آخرون يستلمون المناصب والبنادق،
بفلسفة أن هؤلاء العسكر والسياسيين إن كانوا عسكر وطن والسياسيين أهل أمة وليست جماعات أو أفراد، فإن الحرب قد قامت.
وللعلم، إن كل من هم الآن على عربات الموت، والآخرين على مايكات القنوات، لا دور لهم بعد أن تنتهي الحرب.
هذه هي نظرية الإنتصار للوسطاء المستثمرين من خارج ميادين المعارك وعنابر المستشفيات وموتى المقابر المنسية.
سوف يقدمون لكم حكاماً جدداً لا نعرفهم حتى اللحظة، ولا هم حتى يعرفون.
إنها سيناريوهات الوسطاء الدوليين، وحتى المحليين.
نحكي بدايات حرب الربيع العربي: من يحكم ليبيا الآن؟
وسوريا من يحكمها؟
وحتى غزة حتى الآن، كل من جعلها دولة خلال ثلاثين سنة ماضية لا يمكنهم أن يعودوا حكاماً لها،
وحتى الآن لا يعرف الوسطاء من يحكمها جهراً، ولكنهم صامتون بالحكام الجدد.
هل تقبل بشخص عاملك كعدو، وآخر كعميل، وثالث لم يحْمِك، أنً يكون حاكماً جديداً لك؟
... حكام ما بعد الحرب آخرون...
في بلد إمتصت فيه الحرب أكثر من 400 ألف قتيل خلال عامين وقليل،
ودُمّرت فيه بنيات تحتية تزيد قيمتها عن 660 مليار دولار،
ورُشت فيه آلاف الكيلومترات بأسلحة مختلفة الألوان، وبإستخدامات لجنود مرتزقة وآخرين من صف الفطور،
ودُمّرت فيه عقول أكثر من 30 مليوناً تدميراً كاملاً...
والخلاصة، نحن في إنتظار حكام جدد لا يوجدون في الساحة الآن،
ويبقى خيار الشعب ثورة،
وتبقى الثورات إستثمارات الوسطاء.
(وشن بنقول يا أبو السرة)

ولايــــة الجزيـرة ..
تفشي التهاب الكبد الوبائي

ملخص

يشهد إقليم الجزيرة تفشياً خطيراً لالتهاب الكبد الوبائي في ظل التدهور البيئي وتلوث المياه الناتج عن الحرب، حيث أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 102 إصابة خلال أسبوع واحد فقط، إلى جانب ارتفاع معدلات حمى الضنك والكوليرا في ولايات أخرى.

يعكس هذا الانتشار السريع ضعف الخدمات الصحية ونقص الكوادر واللقاحات في المستشفيات والمراكز الطبية. يربط الأطباء تفشي المرض بتراكم النفايات وسوء الصرف الصحي وشح المياه النظيفة، وهي ظروف مثالية لانتقال الفيروس عبر الأغذية والمياه الملوثة. ويشير اختصاصيون إلى أن الأعراض تشمل آلام البطن والحمى والغثيان، وأن الوقاية تعتمد أساساً على النظافة الشخصية وغسل الأيدي واستخدام اللقاحات المتوفرة.

عبّر سكان مدني وقرى محلية الشبارقة عن قلقهم من انتشار العدوى، لا سيما بعد استخدام منازلهم سابقاً كمواقع لمليشيا الدعم السريع، ما أدى إلى تلوث بيئي خطير. المواطنون طالبوا بتدخل عاجل من السلطات لتوفير اللقاحات وتنظيف الأحياء ومراقبة مصادر المياه.

تتزامن أزمة التهاب الكبد الوبائي مع اتساع رقعة الأوبئة الأخرى، حيث سجلت آلاف الإصابات بحمى الضنك والكوليرا في أنحاء السودان. تحذر وزارة الصحة من أن فيضان الأنهار ودمار البنى الصحية قد يزيدان من خطر تفشي الأمراض، ما يستدعي حملة وطنية عاجلة لحماية المواطنين واستعادة الحد الأدنى من النظام الصحي.

بسبب ظروف الحرب والتردي البيئي وتلوث المياه، إنتشر إلتهاب الكبد الوبائي بولاية الجزيرة ليهدد حياة المواطنين في ظل النقص الحاد في اللقاحات والأدوية، وقلة الكوادر الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية.

مؤخراً، كشفت وزارة الصحة عن تفشي إلتهاب الكبد الوبائي في ولاية الجزيرة، حيث رُصدت 102 حالة خلال أسبوع، فيما تزايد إنتشار حمى الضنك في الخرطوم.

ويُخشى أن يتزايد إنتشار الأوبئة خلال الفترة المقبلة بعد وصول مناسيب الأنهار إلى مرحلة الفيضان في ست ولايات، خاصة في ظل تعرض المرافق الصحية لدمار واسع في سياق النزاع الحالي.

أفاد المواطن عمار عادل، من سكان حي «مارنجان» بمدينة ود مدني لـ«أفق جديد»، أن التلوث البيئي وتراكم النفايات والمياه الملوثة أسهما في انتشار الوباء داخل أحياء المدينة والقرى المجاورة.

وأوضح عادل أن المستشفيات تُعاني تدهوراً مريعاً في تقديم الخدمات الصحية، الأمر الذي يتطلب ترتيبات خاصة لمجابهة المرض.

وحسب إختصاصي الباطنية د. محمد عبد الله، فإن إلتهاب الكبد الوبائي عادة ما يرتبط بالظروف الصحية السيئة، وتردي خدمات الصرف الصحي، وعدم توفر المياه النظيفة في مناطق مختلفة من السودان، ما يجعل البيئة ملائمة لإنتشار فيروس إلتهاب الكبد الوبائي بشكل خاص.

وأشار عبد الله في حديثه لـ«أفق جديد» إلى أن الفيروس ينتقل عن طريق تناول المياه والأطعمة الملوثة ببراز شخص مصاب، خاصة في المجتمعات التي تعاني من ضعف خدمات الصرف الصحي.

وأوضح أن أعراض المرض تشمل آلاماً حادة في البطن، والغثيان، والإسهال، والحمى، وشدد على ضرورة غسل الأيدي بشكل دائم بالصابون والماء قبل تناول الأطعمة.

وتعاني مناطق عديدة في السودان من إنتشار للأوبئة، منها الكوليرا، وحمى الضنك، والملاريا، و إلتهاب الكبد الوبائي، وسط نقص حاد في الأدوية وقلة الكوادر الطبية في المستشفيات.

وفي حديثها لـ«أفق جديد»، ناشدت المواطنة آمال صلاح، التي تسكن مدينة الحاج عبد الله، بتوفير لقاح الكبد الوبائي باعتباره فعالاً للوقاية من العدوى، خاصة للأشخاص غير الملقحين.

وأضافت قائلة: «حالات الإصابة كبيرة، ولا بد من رفع الوعي للمواطنين الذين يعانون من تردي البيئة وتلوث المياه ونقص الخدمات الصحية اللازمة».

وقال مركز عمليات الطوارئ بوزارة الصحة، في بيان تلقته «أفق جديد»، إن «عدد الإصابات المُبلّغ عنها من إلتهاب الكبد الوبائي وصل إلى 102 إصابة بولاية الجزيرة خلال أسبوع واحد».

وكشف المركز عن رصد 3126 إصابة بحمى الضنك خلال الفترة من 20 إلى 26 سبتمبر الحالي، منها 78% في الخرطوم، والبقية في الجزيرة والنيل الأبيض.

وأشار إلى أن حالات الكوليرا الجديدة بلغت 641 إصابة في 14 ولاية، منها 38% سُجلت في جنوب

كردفان.

وشدّد البيان على أهمية صحة البيئة والرقابة على الأغذية من خلال الأنشطة المنفذة، منها توزيع الكلور على عدد من الولايات، ونقل 16،528 طناً من النفايات بنسبة 76%.

وأوضح أن المكافحة تشمل الأطوار المائية داخل وخارج المنازل، والرش، والمسح الحشري، وتوزيع الناموسيات بمحليتي عطبرة وأبو حمد بنهر النيل.

وأكد مركز عمليات الطوارئ تأثر 15 محلية تقع في ولايات الجزيرة، والشمالية، والنيل الأبيض، حيث تضررت 386 أسرة و1876 فرداً.

قرية «التنوبة» التي تقع بمحلية مدني الكبرى، وحدة «الشبارقة»، شهدت مؤخراً إنتشاراً واسعاً لإلتهاب الكبد الوبائي ما أقلق مضجع المواطنين.

«منازل القرية كانت سكناً لعناصر مليشيات الدعم السريع لأكثر من عام، وكانوا يقضون حاجتهم داخل الغرف وفي العراء، والجثث متحللة في الشوارع»، أفاد المواطن عبد الباقي الهميم، وأضاف في حديثه لـ«أفق جديد»: «سرعان ما إنتشر التهاب الكبد الوبائي في أوساط سكان القرية التي كانت طيلة تاريخها تنعم بالأمن والسلام».

إلتهاب الكبد (A)

إلتهاب الكبد (A) هو إصابة شديدة العدوى تحدث في الكبد، ويسببها فيروس إلتهاب الكبد (A). وتجدُر الإشارة إلى أن هذا الفيروس هو أحد أنواع فيروسات إلتهاب الكبد المتعددة التي تسبب إلتهاب الكبد، وقد تؤثر على قدرة الكبد على العمل بشكل طبيعي.

وتحدث الإصابة بإلتهاب الكبد (A) على الأرجح نتيجة تناول طعام أو شراب ملوث، أو نتيجة للمخالطة اللصيقة بشخص أو شيء حامل للمرض.

لا تحتاج الحالات المتوسطة إلى العلاج، إذ يتعافى معظم المرضى تماماً دون حدوث ضرر دائم في الكبد.

ويمكن منع انتشار الفيروس من خلال الحفاظ على مستوى جيد من النظافة، بما في ذلك غسل اليدين بشكل متكرر. كما يمكن الوقاية من الإصابة بتلقي اللقاح المضاد له.

إلتهاب الكبد (B)

إلتهاب الكبد (B) عدوى كبدية خطيرة يسببها فيروس إلتهاب الكبد من النوع (B) (HBV). بالنسبة لمعظم المرضى، يكون إلتهاب الكبد (B) قصير المدى، وهو ما يُعرف بالإلتهاب الحاد، ويستمر أقل من ستة أشهر. بينما بالنسبة لآخرين، تصبح العدوى مزمنة، ما يعني أنها تستمر لأكثر من ستة أشهر.

يزيد إلتهاب الكبد (B) المزمن من خطر الإصابة بفشل الكبد وسرطان الكبد والتشمع. يُشفى معظم البالغين تماماً، حتى إن أُصيبوا بأعراض شديدة، بينما يُصاب الأطفال والرضع غالباً بعدوى مزمنة طويلة الأمد.

يمكن أن يمنع اللقاح الإصابة بفيروس إلتهاب الكبد (B). ويعتمد العلاج على ما إذا كان الإلتهاب حاداً أم مزمناً، وقد يحتاج بعض المرضى إلى أدوية أو إلى زرع كبد في الحالات المتقدمة.

إلتهاب الكبد (C)

إلتهاب الكبد (C) مرض مزمن يتفاقم في الجسم دون أعراض ملحوظة، وتتداخل أعراضه مع الإنفلونزا، مما يجعل إكتشافه صعباً . وغالباً ما تتفاقم الحالة لتصل إلى تليّف الكبد أو فشله.

يوجد الفيروس المسبب في دم المصاب، وتتشابه طرق العدوى مع النوع (B).

إلتهاب الكبد (D)

يُعد من الأنواع غير الشائعة، إذ لا يصيب إلا من لديهم التهاب كبد (B)، لأن فيروسه يحتاج إلى الفيروس المسبب للنوع (B) للبقاء نشطاً.

يوجد الفيروس في دم المصاب، وتتطابق طرق انتقاله مع النوعين (B) و(C).

إلتهاب الكبد (E)

أحد أنواع إلتهاب الكبد المنتشرة عالمياً، ويوجد منه أربعة أنماط جينية، نوعان يصيبان البشر ونوعان الحيوانات.

يسبب مرضاً خطيراً يُعرف باسم «إلتهاب الكبد الحاد المؤدي للوفاة لبعض المصابين»، ويشبه النوع (A) في كثير من الخصائص، لكنه يختلف بكونه ينتقل أيضاً عبر الحيوانات (zoonotic).

يشكل خطراً كبيراً على الحوامل، وقد يؤدي إلى مضاعفات مثل جلطات الدم (DIC) بسبب ضعف المناعة وتوسع الأوعية الدموية.

يُشفى المصابون عادة خلال أسبوعين إلى ستة أسابيع، ولا يوجد علاج محدد له، وإن كانت بعض الحالات تعالج بالأدوية المضادة للفيروسات.

كايرو ومعايير البلابسة للغفران

بثينة تروس

ملخص

تناولت الكاتبة في مقالها الجدل الذي أعقب وفاة الفنان الشاب علي كايرو، منتقدة ظاهرة استغلال الموت لأغراض سياسية ودينية، ومعتبرة أن ما يُعرف بـ«البلابسة» يفرضون معايير مغلوطة للغفران والرحمة على أساس الولاء لا الإنسانية.

أشارت إلى أن ظواهر الغناء الشبابي مثل الزنق والمغارز نشأت في ظل اللجنة الأمنية ومشروع الحركة الإسلامية، كأداة لتخدير الوعي الثائر وإبعاد الشباب عن المطالبة بالحرية والعدالة، بينما يتفاقم الانحطاط الأخلاقي داخل مؤسسات السلطة الدينية والسياسية.

وسلّطت الضوء على تناقضات الإسلاميين الذين يدّعون الأخلاق والدين، فيما يغرقون في الفساد والازدواجية، ويستغلون عواطف الناس لإدامة الحرب والانقسام، حتى وهم يدّعون الترحم على من انتقدهم.

وختمت بأن المغفرة لا تُمنح عبر المنصات أو الشعارات، بل تبدأ بالرحمة على وطن يُذبح وشعب يُباد، مؤكدة أن البلابسة لا يسعون للغفران بل لتدجين الوعي، لكن وعي الشعب السوداني سيظل حياً حتى ينهض فجر السلام والعدالة.

لم تتح لي الظروف، أو ربما كان تقصيرًا مني في الخروج من ذواتنا وذائقتنا الفنية الراتبة، لمتابعة حتمية وتفهم الظواهر الفنية الشبابية مثل أغاني الزنق، والقونات، والمغارز، إلا من خلال ما تفرضه خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي. ولهذا، لم أعرف الفنان الشاب علي كايرو إلا بعد وفاته، له الرحمة والمغفرة.

كما هو متوقع، لا يخيب البلابسة ظن أحد في السوء. كتب أحدهم مدافعاً عن الجدل الذي دار حول شخص كايرو وأغانيه، مطالباً الناس بالترحم عليه، لا لأنه إنسان، بل لأنه كان ضد القحاتة (قوى الحرية والتغيير) ومؤيداً للجيش! تخيل، ضد المدنيين السلميين، لا ضد الدعم السريع وجرائمه الفظيعة التي لا تغتفر خلال هذه الحرب.

هؤلاء الفنانون وأنماطهم الغنائية نشأوا في كنف اللجنة الأمنية، وتحت رعاية مشروع الحركة الإسلامية، وهم وإن كانوا ضحايا فقد خلقوا في غرفها وترعرعوا بأذنها، لتخدير جيل ثائر عن المطالبة بالعدالة والحرية والسلام.. وهيهات. بل إن الإنحطاط بلغ ذروته حين تم ضبط زيجات لمثليين من أبناء قادة الكيزان، وهو ما أثار حتى نقاشات داخل برلمانهم. أما النفاق، فقد تجاوز حده عند علماء السلطان، الذين وجهوا أئمتهم على المنابر إلى الدعاء لهم بالهداية وسواء السبيل. سلسلة طويلة من الإنتهاكات الأخلاقية بلغت حدود الزنا في نهار رمضان، دعك من تعيين إختصاصي إغتصاب! وفي المقابل، كانت نفس اللجنة الأمنية، ومعها حملات قوانين النظام العام، تداهم البيوت وتعتقل المعارضين السياسيين بتهم تتعلق بالزي الشرعي (الطرحة) أو الآداب العامة، وتتسور الجدران تبحث عن زجاجة خمر، بينما تدار البلاد بمنتهى الإنحطاط الأخلاقي والسياسي.

ولأن البلابسة بلا حياء، يهاجمون القوى المدنية، ويحرضون الناس عليهم كما لو أن الشعب بلا ذاكرة. نفس اللجنة الأمنية التي إشتكى منها الفنان كايرو في فيديو، قائلًا إنها صادرت صفحته وتتحكم في محتواها، خرجت علينا بعد وفاته بمنشور مزعوم باسمه، يعلن فيه توبته، ويتعهد للشعب بحسن السيرة والسلوك، ويعدهم أنه حيرفع راسهم! ولذلك، فهو حسب زعمهم أحق بالرحمة من القحاطة. حقاً قد فشلت الحركة الإسلامية في تربية تلاميذها على حسن الأخلاق. قال عنهم شيخهم حسن الترابي إنهم (فسدوا وأكلوا الأموال أكلاً عجيباً)، بل وصف أحدهم قيادياً مثلياً بأنه (روح طيبة في جسد خبيث).

القضية في جوهرها أن الكيزان بارعون في إستغلال عواطف الشعب، دينياً وسياسياً . وضراوة معركتهم مع القوى المدنية، ما هي إلا مواصلة لذلك الإستغلال العاطفي، في مسيرة العبث في حرب الكرامة، التي وعدونا بحسمها خلال أسبوع أو أسبوعين، لكنها الآن تدخل عامها الثالث، فيما الوطن يتفتت، والشعب يُباد. المغفرة، أيها البلابسة، لا تُدار من منصات (التيك توك)، ولا تُمنح بالتحالفات السياسية المغرضة أو بحملات الإعلام. من يريد أن يترحم على شاب رحل في ظروف معقدة، فليترحم أولاً على وطن يُذبح كل صباح، وعلى شعب تُحاصره المليشيات من كل اتجاه، ويغرق في بحور الدم والخذلان. ما فعله البلابسة بعد رحيل كايرو ليس دفاعاً عنه، بل إستغلال لجثته في سوق البلبسة. هم لا يغفرون الزلات، بل يوظفونها. ولا يملكون من الدين سوى لافتاته، ومن الأخلاق سوى ما يخدم أغراضهم. هم بارعون في تدجين الوعي، وإغراق الناس في تفاصيل صغيرة لتُنسى الجرائم الكبرى، لكن ذاكرة الشعب الذي ذاق منكم الذل والأمرين لا تموت، والوعي بضرورة وقف هذه الحرب اللعينة ووحدة الشعب السوداني حول السلام وقيم الحرية والعدالة وإن تأخر قادم، والبلابسة يهابون ذلك ويخشون مطلع فجره.

كتاباتي: عن سؤال المثقف، من هو؟ وما دوره؟

عثمان يوسف خليل

ملخص

يتناول الكاتب سؤال المثقف: من هو وما دوره في زمن التحولات؟ مؤكدًا أن الثقافة هي وجه الأمة، وأن إصلاحها شرط لنهضة المجتمع. فالمثقف ليس بالضرورة من يحمل الشهادات، بل من يمتلك وعياً نقدياً بالعالم، ويشعر بمسؤولية تجاه قضايا الناس، بينما المتعلم قد يظل أسير مصلحته الخاصة إن لم يتحلَّ بروح النقد والموقف الأخلاقي.

يحذر الكاتب من تحوّل المثقف إلى عدو نفسه حين يصمت عن الظلم أو يتحالف مع السلطة طلباً للمكاسب، فيفقد قيمته ويغدو شاهد زور. ويستشهد بإدوارد سعيد الذي رأى أن المثقف الحقيقي يقف مع الحقيقة لا مع السلطان، حتى وإن دفع الثمن وحده، لأن مسؤوليته أخلاقية قبل أن تكون فكرية.

من منظور علم الاجتماع، الثقافة منظومة متكاملة تشمل القيم، واللغة، والفنون، والعادات، وليست مجرد معرفة أكاديمية. وهي تتجلى في شكلين: مادي كالأدوات والعمارة، وغير مادي كالأفكار والعقائد. والمثقف الواعي يدرك تفاعل هذه العناصر في تشكيل هوية المجتمع، ويقرأ الواقع من خلال حياة الناس لا من فوقهم.

أما "المثقف العضوي" عند غرامشي، فهو ابن بيئته، يعيش قضايا الناس ويعبّر عنها، لا يكتب من برج عاجي بل من قلب الصراع الاجتماعي. وهنا يؤكد الكاتب أن المثقف الحقيقي هو ضمير المجتمع وصوته في وجه الانهيار، فغيابه يعني انتصار الخوف والدجل على الوعي والعقل.

أعرف أن أناساً كثر تناولوا هذا الموضوع بالغ الأهمية والمعقد في الوقت نفسه، وقد يفيد التطرق إليه لأن الثقافة هي وجه الأمة؛ فإن صلحت صلح الوجه، وإن فسدت فسد سائر الجسد.

أمر الثقافة يا سادتي لا يكفي أن يُقدَّم في مقال واحدٍ عابر، بل يحتاج إلى دراسة علمية متكاملة حتى يستبين الأمر. ونحن لا ندّعي المعرفة الشاملة لهذا الموضوع، ولكننا فقط سنحاول أن نرمي حجراً في المياه الساكنة علّنا نكون قد شاركنا في إعادة ما قد دمرته آلة الحرب.

والسوداني في العموم يركن إلى الاسترخاء إلى أن تُثار حفيظته، وعندها يهب من غفوته ويتناول معوله هادماً أو مرمماً أو مشيداً صرحه من جديد.

ها نحن هنا يا سادتي نحاول أن نقدم مسودة تتناول بعض المحاور، وقد نقوم بتنقيحها أو توسيعها إن تطلب الأمر ذلك لاحقًا، لتكون مادة للنشر أو للنقاش.

يكثر في أزمنة التحول والاضطراب السؤال عن: من هو المثقف؟ وما دوره؟ وهل لا يزال للمثقف مكان في عالم يتغير بسرعة، ويُسيطر عليه الإعلام الجديد والتقنيات (الوسائط الاجتماعية) التي أصبحت هي المحرك لجميع مناحي الحياة؟

ومن المعلوم أن هذه الأسئلة ليست جديدة، فقد شغلت المفكرين منذ بداية العصر الحديث، وكل جيل أعاد طرحها بصيغته وظروفه. وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال الفرق بين مصطلح المثقف والمتعلم، فليس كل من نال قسطًا من التعليم أو نال شهادات أكاديمية مثقفاً بالضرورة.

فالمثقف، بتعريف أدق، هو ذلك الشخص الذي يمتلك معرفة نقدية بالعالم وبنفسه، ويشعر بمسؤولية تجاه مجتمعه، ويسعى للتأثير في الواقع عبر الفكر أو الفن أو الموقف.

أما التعليم فهو وسيلة وليس غاية، أو بعبارة أخرى منطلق وليس بالضرورة هوية. قد نجد مثقفاً في السوق، أو في الحقل، لم يلتحق بالمدارس، لكنه يُبصر العالم بوعي، ويفكر، ويعبّر، ويغيّر. وقد نجد متعلماً يحمل أعلى الشهادات، لكنه لا يتجاوز همَّه الشخصي، ولا يفكر في همّ الناس، ولا ينطق إلا بما يُطلب منه، فهو بعيد كل البعد عن روح المثقف.

هل المثقف عدو نفسه؟

من أخطر التحديات التي تواجه المثقف أن يتحوّل إلى عدو نفسه ومجتمعه؛ حين يغدر بقيمه، أو يصمت عن الظلم، أو يتواطأ مع الإستبداد طمعاً في منصب أو خوفاً من بطش. فيتحول إلى "زينة" للسلطة، أو شاهد زور على قضايا الناس. وهنا يفقد المثقف قيمته الأخلاقية، بل يصبح أداة في يد من يريدون تعطيل وعي الناس.

وهذا ما نبّه إليه إدوارد سعيد في حديثه عن المثقف الحقيقي، الذي يجب أن يقف دائماً مع الحقيقة لا مع السلطة، حتى لو دفع الثمن وحده.

الثقافة في نظر علماء الاجتماع:

يجب أن ننظر إلى علم الإجتماع باعتباره العلم الأقرب لدراسة الثقافة والمجتمع. ويعرّف علم الإجتماع الثقافة بأنها منظومة من المعاني، والقيم، والعادات، والمعرفة، والتقنيات التي تنتجها جماعة بشرية، ثم بعد ذلك تتداولها.

بهذا المعنى، الثقافة لا تنحصر في التعليم أو الكتب، بل تشمل طريقة اللبس، والأكل، والعمارة، واللغة، والرموز، والفن، والطقوس.

يرى علماء الاجتماع أن الثقافة ليست شيئاً جامداً، بل هي نتاج تفاعل مستمر بين الإنسان والبيئة والتاريخ. ويمكن أن تكون الثقافة محرّكاً للتقدّم، كما يمكن أن تكون عائقاً إن جمدت وتحجّرت.

أنواع الثقافة: المادية منها وغير المادية

يُقسم علماء الإنسان الثقافة إلى نوعين:

1. الثقافة المادية: مثل الأدوات، والملابس، والأبنية، ووسائل الإنتاج، والفنون التشكيلية... وهي تجسيد ملموس لما يصنعه الإنسان.

2. الثقافة غير المادية: مثل اللغة، والدين، والقيم، والمعتقدات، والموسيقى، والعادات، والتقاليد.

والمثقف الحق لا يهتم فقط بالكتب أو الخطابات، بل يُدرك كل عناصر الثقافة، ويقرأ الواقع بعين متكاملة: كيف يعيش الناس؟ ما الذي يؤمنون به؟ ما الذي يخافونه؟ ما الذي يحلمون به؟

المثقف العضوي: من المجتمع وإليه

أحد أبرز مفاهيم الثقافة الحديثة هو مفهوم "المثقف العضوي" الذي طرحه المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي. ويميز غرامشي بين المثقف التقليدي الذي يتحدث من برج عاجي، والمثقف العضوي الذي ينشأ من بين الناس ويخدم قضاياهم، ويتفاعل معهم، ويعبّر عن تطلعاتهم.

المثقف العضوي ليس محايداً، بل منخرط في

صراع اجتماعيّ من أجل العدالة والكرامة. لا يكتب ليُعجِّب النخبة، بل ليوقظ وعي الناس، ويمنحهم أدوات الفهم والتحليل والمواجهة.

ثقافات المجتمعات البدائية: البساطة العميقة

حتى المجتمعات البدائية، التي لم تعرف الكتابة أو التقنية الحديثة، لها ثقافتها العميقة التي تتمثل في القصص والأساطير والعادات والتقاليد.

وقد أثبت علماء الأنثروبولوجيا أن هذه الثقافات تحتوي على نُظم معرفة معقدة وذات حكمة خاصة، وإن بدت لنا بسيطة.

والمثقف الحقيقي لا يستهين بهذه الثقافات، بل يتعلّم منها، ويحترمها، ويفكك نظرة الاستعلاء التي ترى أن كل ما هو "بدائي" أقل شأناً.

في الختام

سؤال المثقف يظل سؤالاً مفتوحا، لا إجابة واحدة له.

لكن المؤكد أن المثقف هو ضمير المجتمع، لا صدى له.

هو من يُسائل لا من يُصفّق.

من يحمل المعرفة بيد، والإلتزام الأخلاقي باليد الأخرى.

وفي زمن الإنهيارات الكبرى التي نعيشها اليوم، يصبح صوت المثقف الحقيقي ضرورة لا ترفاً، لأن غيابه يعني إستسلام الناس للخوف والدجل.

نيرفانا..
مجابهة الحرب بالمكتبات

ملخص

أطلقت مؤسسة نيرفانا الثقافية مبادرة لإنشاء مكتبة في كل حي بالسودان، بمعدل 30 مكتبة في كل ولاية، بدءًا من ولاية سنار، على أن يتم التصويت لاختيار الولاية التالية في نوفمبر المقبل. وتهدف المبادرة إلى نشر المعرفة وتعزيز الوعي الثقافي من خلال توفير 1500 كتاب في مجالات الأدب والتاريخ والفكر الإنساني.

تؤكد غيداء عبدالله، مديرة البرامج في المؤسسة، أن إطلاق المبادرة في هذا التوقيت يمثل خطوة حيوية بعد أن دمرت الحرب معظم المكتبات واختفت الكتب من الأسواق. وترى أن القراءة يمكن أن تكون وسيلة للمقاومة وإعادة بناء الذات والمجتمع، خاصة في ظل غياب التعليم والمراكز الثقافية الرسمية.

وتُعد المبادرة امتدادًا لجهود نيرفانا المستمرة منذ تأسيسها عام 2017 في دعم المكتبات العامة ومكتبات الأحياء والجامعات، حيث أنشأت ست مكتبات عامة في ولايات مختلفة، وقدمت دعمًا لمكتبات طلابية وأهلية بآلاف الكتب والمراجع.

وتسعى المؤسسة عبر تخصيص 10،000 كتاب لمكتبات الأحياء إلى إحياء عادة القراءة اليومية، وتنظيم أنشطة تفاعلية مثل أندية القراءة والمنافسات الثقافية. وتعمل حاليًا على تدشين المرحلة الأولى في سنار وتوسيع التجربة إلى ولايات أخرى، رغم التحديات المالية واللوجستية التي تواجهها في ظل غياب الدعم الرسمي وتدهور البنية الثقافية بسبب الحرب.

وسيلة حسين

أعلنت مؤسسة نيرفانا الثقافية عن مبادرة جديدة تهدف إلى توفير مكتبة ثقافية في كل حي بالبلاد، بمعدل 30 مكتبة لكل ولاية في السودان، بإجمالي 1500 كتاب. تشمل المكتبات مجموعة متنوعة من الكتب في مجالات الأدب والتاريخ وعلم النفس والمعارف الإنسانية الأخرى. تبدأ المبادرة من ولاية سنار، على أن يُجرى تصويتٌ انتخابيٌّ بين رواد المؤسسة ومتابعيها لترشيح الولاية التالية، وذلك في اليوم الأول من نوفمبر المقبل.

توقيت مثالي

ترى غيداء عبدالله، مديرة البرامج في مؤسسة نيرفانا الثقافية، أن توقيت إطلاق المبادرة الطموحة مثالي جدًا لخدمة أكبر عدد ممكن من المجتمع، خاصة بعد أن دمّرت الحرب معظم المكتبات واختفت الكتب الثقافية من الأسواق تمامًا. ومع الانقطاع المستمر للكهرباء وصعوبة الوصول إلى الإنترنت في كثير من المناطق، أصبحت القراءة مطلبًا هامًا يمكن للمكتبات الصغيرة في الأحياء أن تسد جزءًا منه.

وتقول في حديثها إلى «أفق جديد»:

> «هذا التوقيت الحرج من عمر السودان يتطلب أن نواجه فيه التحديات المُحدقة بنا من كل جانب، عبر المعرفة وتطوير الذات ورفع الوعي، أملًا في مستقبل واعد يخدم السودان وأهله بالشباب.»

وتُضيف أن غياب التعليم، والمؤسسات التعليمية والمعرفية، والمراكز الثقافية، والوزارات، يجعل من هذا الهم أولوية قصوى. وتأمل أن تسد المؤسسة ولو جزءًا من هذه الفجوة المعرفية التي تتسع كل يوم.

نيرفانا ومسيرة المكتبات

تأسست مؤسسة نيرفانا في العام 2017، وتهدف إلى رفع الوعي الثقافي، وترقية الآداب والفنون، ودعم الشباب. وبدأ اهتمام المؤسسة بدعم المكتبات منذ العام 2020، بافتتاح نحو 6 مكتبات عامة في كل من كسلا، نيالا، القضارف، بورتسودان، معسكر كلمة للاجئين، والمكتبة الرئيسية في الخرطوم.

كما دعمت المؤسسة مكتبات الأحياء في مناطق مختلفة، مثل مكتبة اليرموك بجنوب الحزام، ومكتبة الصالحة في أم درمان، إلى جانب عدد من مكتبات الجامعات بالكتب والمراجع الطبية، مثل مكتبة جامعة شمال كردفان بالأبيض ومكتبة جامعة الجزيرة، وغيرها من المبادرات.

قراءة يومية

تواصل المؤسسة دعمها لهذا القطاع الحساس والمهمَل، وقد خصّصت إدارة المؤسسة حوالي 10،000 كتاب لدعم مكتبات الأحياء، بهدف تشجيع القراءة والتثاقف، ومن ثم إقامة فعاليات ومنافسات بين أندية القراءة في الأحياء، أملًا في تعويض الضرر الذي خلّفته الحرب على محبّي القراءة.

وتقول غيداء: «الكتاب المقروء مرة واحدة على الأقل ، أفضل من كتاب جميل بلا فائدة ؛ لذلك وضعنا شعار هذه المبادرة : ابقَ حيًا في كل حيٍّ بالمكتبة.»

وتضيف: «نُجابه تحديات كثيرة في ظل انحسار المشهد الثقافي وتقهقره بسبب الحرب، والتي سبقتها ثلاثون عامًا من الإهمال المريع للمكتبات العامة من قبل وزارات الثقافة. كما أن غياب التمويل وتراجع الشركات التي كانت تخصص جزءًا من ميزانية التنمية المجتمعية لدعم طباعة الكتب أو رعاية المعارض، يمثل تحديًا إضافيًا.»

وتتابع:

منذ انطلاقها، سعت المؤسسة إلى نشر «عدوى الثقافة»، وخلق بيئة ثقافية جديدة تكون فيها المعرفة فعلًا يوميًا وسلوكًا ممنهجًا. وقد أدت الحرب إلى تدمير كامل في هذا القطاع، ولكن المؤسسة وضعت خطة طوارئ منذ بدايتها، وبدأت في نقل العديد من الكتب والإصدارات إلى مقر بديل في ولاية سنار، التي كانت آمنة نسبيًا.

ومع تزايد التحديات الناتجة عن النزوح المستمر وصعوبة التيار الكهربائي — ما ينعكس على إمكانية القراءة داخل المكتبة — جاءت فكرة مكتبات الأحياء، حيث يمكن للجميع القراءة في الأوقات المناسبة، وتشجيع التواصل المجتمعي عبر فكرة إعارة الكتب وتنظيم نادي قراءة ونقاش في كل حي.

وتختم غيداء: «إكتملت التحضيرات في ولاية سنار لإنطلاق المبادرة ، ونعمل حالياً على إختيار

أمناء مكتبات الأحياء التي سيتم تدشينها في نوفمبر المقبل، مع فتح باب التوسّع نحو ولاية جديدة لإنشاء 30 مكتبة في 30 حيًا سكنيًا مختلفًا.»

وتؤكد:» هذة المبادرة مدعومة بالكامل من مؤسسة نيرفانا ، ولا توجد لها أي شراكات أو دعم مالي أو تعاون مع جهات أخرى . تعتمد المؤسسة على وسائلها المتواضعة في شحن الكتب من المخازن في الخرطوم أو سنار ، فيما يتطوع الأمناء المختارون في كل ولاية لحفظ الكتب في أماكن آمنة ، وتنظيم إعارتها ، وإقامة نادي القراءة مرتين كل شهر . «

حكاية من بيئتي

ببراكا لي الجبراكة

محمد احمد الفيلابي

ملخص

في قرية هادئة تستعيد عافيتها من آثار الحرب، تتقاطع حكايات النساء النازحات مع مبادرات الزراعة المنزلية، حين تأتي إحدى الجارات ضاحكة وهي تحمل سلة خضروات عضوية من إنتاج «جبراكتها»، معلنة نجاح تجربتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي. ومن خلف هذه الفكرة البسيطة تبرز شخصية "أم ضي" – النازحة التي كانت تعمل خادمة في البيوت، لتصبح اليوم مدرّبة تُعلّم النساء فنون الزراعة ومهارات النهوض الذاتي من رماد الحرب والفقر.

تحكي "أم ضي" قصتها التي بدأت قبل 18 عاماً، يوم نزحت من قريتها بعد أن التهمتها نيران الحرب، واستقرت في القرية لتبدأ من جديد. كانت تزرع مساحة صغيرة من فناء البيت لتتذكّر جذورها في "الجبراكة" التي كانت رمزاً للكرامة والصمود. بمرور الوقت، تحوّل هذا الفضاء الصغير إلى واحة إنتاجية، تجمع النساء حولها لتتعلمّ الزراعة، وتكتشف كل واحدة في نفسها قدرة على العطاء بعد أن كانت أسيرة انتظارٍ لا ينتهي.

"الجبراكة" ليست مجرد قطعة أرض؛ بل فلسفة حياة سودانية تقوم على جبر الكسر وجبر الخاطر، أي تمكين المرأة من الاكتفاء الذاتي والعمل بكرامة. فهي وسيلة لمواجهة آثار الحرب والجوع، ومصدر دخل إضافي يرفع المعنويات قبل أن يملأ البطون. وقد أكّد خبراء الزراعة والأمن الغذائي أن النساء هنّ الأصل في اكتشاف الزراعة، وهنّ اليوم من يحيين هذا الإرث في مواجهة الأزمات الحديثة عبر العودة إلى الطبيعة والزراعة المنزلية.

مع مرور الأيام، صارت "أم ضي" رمزاً للتعافي الجماعي، تبث الفرح حيثما حلّت، وتحوّل معاناتها القديمة إلى طاقة بناء. وحين تدندن بأغنيتها الحزينة "يا بيتنا والجبراكة"، تستعيد ماضيها لا لتبكيه، بل لتزرع في الآخرين أملاً جديداً. وهكذا، تصبح الجبراكة أكثر من حديقة صغيرة؛ إنها حكاية وطنٍ يُجبر كسره بالعمل، ويستعيد كرامته بزراعة الأمل من رماد النزوح.

سبقها ضحكتها المجلجلة وهي تلج إلى باحة الدار الفسيحة ، تحمل إناءً مصنوعاً من سعف النخيل مملوءاً بالخضروات الطازجة من إنتاج مزرعتها المنزلية . وضعته قبالتي لتحدثني في فرح أنها إستجابت لفكرة زراعة الخضروات في منزلها كمصدر دخل ثابت مع الإكتفاء الذاتي، وهي الآن تروّج للفكرة (عملياً)، وتبيع جيرانها خضروات عضوية، ونطقتها في ثقة وفرح بالإنجليزية (أورقانيك).

وحين قرأت في وجهي السؤال إستدركت:

- إتعلمت مع النسوان النازحات في المدرسة، وزرعت حوشي وحوش خالتي فطين...

وفجأة (علا صوتها) حين جاءها النداء من الخارج:

- تعالي يا أم ضي.

وكعادتها في إستغلال لحظات الدهشة التي تصنعها في الآخرين، همست لي:

- أم ضي دي النازحة أخت حامد الطحّان.. ديل كم سنة وهي تساعد النسوان في الخدمة، وما في زولة ولا زول عارف عنها شي.. هسّي هي البتدرب النسوان في المدرسة عشان يزرعن، ودربتني أنا ذاتي.

دخلت أم ضي، لا كما كنت أراها قبلاً منكبةً على (طست) الغسيل، أو توقع بمكنستها في (دربة) على كل شبر في حوش بيتنا، وهي تدندن بما لا يصلك منه سوى نبرة الحزن الدفين.

باغتتها هذه قبل أن تنفلت إلى الداخل بما تحمل:

- كلمي الأستاذ نحن قاعدات نسوي شنو؟

ترددت (أم ضي) قبل أن تستجيب لدعوتي فتسحب الكرسي لتجلس قبالتي وتحكي.

كان قدومها قبل 18 عاماً إلى القرية في صحبة أسرتها، هرباً من جحيم الحياة في طرف المدينة الكبيرة لسنوات، بعد أن نزحوا من هناك على أثر إندلاع الحرب. وكان من حظها أن أخاها قد سبقهم إلى هنا ليعمل في طاحونة أحد أبناء القرية من التجار أصحاب العلاقة بتلك الديار. وحين علم (الجلابي) بما حدث لهم، طلب من (حامد) أن يأتي بمن تبقى من أسرته. كانت وأختها الكبرى تعملان ما تستطيعانه لمساعدة شقيقهما في إعالة أمه وأبناء أخته الذين فقدوا أباهم في الهجوم على قريتهم هناك. ولكنها، بجانب ذلك، كانت تزرع مساحة صغيرة من الفناء مثلما كانت تفعل هناك، إذ كانت تساعد أمها في زراعة جبراكة الأسرة.

وقبل أن تكمل (أم ضي) حكايتها، جاءتها الجارة المنتشية بالتحوّل الذي حدث في حياتها، وإقتادتها من أمامي على وعد بإكمال الحكاية فيما بعد.

- هذا موعد العمل مع النساء في المدرسة.

وتركتني أجهد في إستعادة ملامح هذه التي كنت أعرفها جيداً مثالاً للنساء القانعات، يزرفن من الدموع أكثر مما ينطقن من حروف. وأقارن الصورة القديمة بهذا الذي رأيته هذا الصباح. ونظرت في الركن القصي من الفناء وخللته مزروعاً بالجرجير، وتشرئب فيه سيقان البامية والملوخية والطماطم، وربما بعض قصبات الذرة الشامي، والفراشات يحلقن فوق الأزهار. وتساءلت في نفسي (لِمَ لا؟) ولعل السؤال خرج مسموعاً، فقد علقت زوجتي وهي تضع أمامي كوب القهوة:

- الحرب خلتك تكلم روحك ولّا شنو؟

ضاحكتها، ورشفت رشفة من قهوتي وأنا أدعوها للجلوس على ذات الكرسي الذي كانت تشغله (أم ضي)، مقرراً الانتقال بها من رصيف الانتظار القاتل منذ مجيئنا إلى هنا إلى الرصيف الآخر.

وكان دخول هاتين المرأتين قد أحدث في نفسي وفيها الكثير. وإكتشفت أن ذات الفكرة قد سكنت فيها كما ينبغي، فجعلت من الأتيان بالقهوة فرصةً ومفتاحاً للحوار، إذ كان يمكن أن ترسلها لي مع أي من الصبايا.

لم يدم الحوار كثيراً، فبجانب إستحسان فكرة أن تذهب هي إلى هناك لتتعلم شيئاً عن الزراعة المنزلية، فقد اقترحت أن تحدث النساء في مجال عملها (الإصحاح البيئي). بل، إنتزعت مني وعداً بتقديم بعض المحاضرات القصيرة حول (إدارة الموارد) للناس في المدرسة وخارجها، ينظمها الشباب. وختمت في فرح طفولي:

- ولن تجلس هكذا مع الهاتف، ستعمل معي في جبراكتنا الخاصة.

الجبراكة لغوياً تشير إلى جَبْر الشيء وإصلاحه، فالطبيب يجبر العظام المكسورة. ويذهب المعنى أبعد إلى جبر الخواطر، أي إرضاء من يحتاج العون على سد حاجته بكرامة. ولعل المضمون عند أهل دارفور وكردفان في غرب السودان يعني إرضاء النساء المغلوبات على أمرهن، حين يُجبر خاطر المرأة اقتصادياً، بتمليكها مزرعة صغيرة حول المسكن (جُبراكة)، فتقوم الواحدة منهن بجبر كسر نفسها، فتعمل وتنتج ما يقيها وأسرتها شر الجوع.

فـ(الجبراكة) وتجمع (جباريك)، هي من أشكال الاكتفاء الذاتي في زمن العوز والحاجة، حيث تزرع المحاصيل سريعة الإنتاج كالخضار والذرة الشامية والتبش والشمام وغيرها من المحاصيل الإسعافية، قبل قدوم وقت حصاد المحاصيل النقدية كالفول السوداني والسمسم والذرة. وفي الجبراكة يتدرب

أفراد الأسرة على كسب الخبرات الزراعية التي يحتاجونها في مزارعهم الكبيرة. ويُلجأ إلى هذا النهج في الكثير من الأحيان لتخفيف آثار الحرب والنزاعات عن الأهالي وخلق حالة من الاكتفاء الذاتي.

ورغم أن الجُبْراكة غالباً ما تكون صغيرة المساحة، إلا أن معدل إنتاجها يكون عالياً كماً وجودةً، وذلك نسبة لخصوبة الأرض حول المنازل التي دائماً ما تكون تربتها مخصبة بالسماد الطبيعي، بفضل روث البهائم التي لا غنى لإنسان تلك المناطق عنها.

وتقول خبيرة الأمن الغذائي الأستاذة سلمى راشد:

«إنه إلى جانب الغذاء، توفر الجُبْراكة القليل من النقود لتغطية مستلزمات الأسرة، وما تتقاصر عنه عائدات الزراعة من النقود يغطيه بيع الحيوانات التي تشارك المزارعين سُكناهم. ودرج الريفيون هناك على تربية الأغنام والقليل من المواشي والدواجن لأغراض تنويع الغذاء والبيع، بالإضافة إلى الحمير التي يُستفاد منها في النقل والتنقل والبيع عند الحاجة، علاوة على استخدامها في بعض العمليات الزراعية كحراثة الأرض وتسويتها.»

ويقول الخبير الدكتور عبد اللطيف عجيمي:

«إن الدراسات الأنثروبولوجية أكدت أن المرأة هي صاحبة الفضل في اكتشاف الزراعة، من خلال جمعها للبذور والحبوب والجذور وثمار الفاكهة البرية حول المنزل، في الوقت الذي يذهب فيه الرجل للصيد ومطاردة الحيوانات والفرائس. وعند ملاحظتها أن البذور التي تسقط منها تنبت بفعل المطر، راحت تجمعها وتنثرها في الخريف، لتصبح بهذا الفعل أول ضامن للأمن الغذائي.»

وحتى الآن تمارس المرأة الزراعة في المناطق الريفية، غير أن الحياة الحضرية أبعدتهن عن هذا النشاط. ومؤخراً، وفي خضم الترويج للعودة إلى الطبيعة والحياة الطبيعية، بدأ التبشير بالزراعة المنزلية يشغل المهمومين بالأمن الغذائي والغذاء الآمن.

ما حدث هنا يمكن أن يكون قد حدث في مناطق كثيرة، فقد تم استقبال الكثير من الأسر النازحة في مباني المدارس. ولأن المدارس القديمة شُيّدت على مساحات واسعة بهدف المزج بين التعليم الأكاديمي والتعليم الحياتي، فقد تهيأ لعدد من أصحاب وصاحبات الإدراك أن يبادروا بغرس فكرة الزراعة المنزلية هنا وهناك. وتحدثنا تجربة الأستاذة انتصار عبد الرحمن في حلفا الجديدة، وتجارب أخرى عن مزيد من النجاحات التي تحققت، فبجانب توفير الغذاء وبيع ما يزيد عن الحاجة، هناك الأثر النفسي الإيجابي. فقد أصبح للنساء دورهن المحوري بدلاً عن الجلوس على رصيف انتظار وقف الحرب، ما عزّز روح التضامن فيما بينهن، وجعل من كل دار إيواء أسرة واحدة في مواجهة الأزمة.

بعد أيام طويلة منذ ذلك الصباح، صارت (أم ضي) تقدم لنا (دروس خصوصية) كما أسميناها، في منزلنا، بجانب الدروس التي تقدمها للنازحات والنازحين في مدارس القرية الثلاث. حتى أنها صارت تنثر الفرح والتعافي أينما حلّت، وهي التي كانت تحس صفة (النازحة) كما الوصمة، أما وقد شاركتها الصفة الآلاف وربما الملايين من النساء، فقد أحست أن عليها أن تفعل ما هو موجب تجاه من دخلن معها حظيرة النزوح القسري.

ذات صباح، ضبطتها تدندن بذلك اللحن القديم، حين كانت تقوم بحصاد حبات البامية من جبراكتنا. سألتها عن مضمون الأغنية، فكسا وجهها الخجل، لكن وبعد إلحاحي حدثتني عن قصة بداية نزوحهم من قريتهم، تاركين خلفهم كل حياتهم وذكرياتهم ومواردهم الشحيحة، التي كانت تكفل لهم البقاء على قيد الحياة في كرامة. وأنها حين جاءت إلى هنا آثرت أن تفعل ما تجيده من زراعة ومساعدة نساء القرية في أعمالهن المنزلية.

لم يكن أحد يدرك أنها حين تغسل الملابس إنما كانت تغسل أحزانها، وحين تكنس إنما كانت تكنس عن نفسها موجات الأسى، وهي تردّد بصوت غير مسموع أغنيتها الأثيرة:

بكي وبنوح واطراكا
وحديثي داك معاكا
يا بيتنا والجبراكة
بسكت وامِش باراكا

قالت إنها لم تعد تدري شيئاً عن مصير ابن عمها المنتظر، إذ يمكن أن يكون قد قُتل، أو أنه ضيّع حلمهما مثلما ضاع منها العمر. فها هي السنوات تمر دون أن يحدثها عنه أحد، وفي المرة الوحيدة التي حاولت فيها استنطاق شقيقها حامد، أسكتتها الدموع وقد تدحرجت كرات بيضاء بفضل غبار الدقيق الذي يغطي وجه (الطحّان)، اللقب الذي التصق به بعد أن امتلك الطاحونة والمنزل الذي تشغله أسرته.

ومنذ ذلك اليوم البعيد، انكفأت (أم ضي) إلى داخلها، وانكبّت على جبراكتها الصغيرة التي لم تلفت أحداً إلا بعد أن وصلت جموع النازحين والنازحات، وبدأت نساء القرية ينتظمن في زيارتها لتلقي المعارف، وليغمرنها بما افتقدته زمناً طويلاً من إحساس الآخرين بها.

وإلى اللقاء في حكاية جديدة من بيئتي.

حسن فاروق.. حين يواجه الصحفي النزوح العطالة بحصاد التمر

ملخص

فقد الصحفي السوداني حسن فاروق عمله بعد اندلاع حرب 15 أبريل 2023، فانتقل من القلم إلى المنجل ليعمل في حصاد التمر، مجسداً مأساة الصحفيين الذين شُرّدوا وتوقفت مؤسساتهم الإعلامية، تمسك فاروق بكرامته وعبارته "تسقط ثالث"، رافضاً الاستسلام للعطالة والنزوح، ليبدأ حياة جديدة في مزارع الشمال.

تعكس قصة فاروق واقعاً مريراً يعيشه مئات الصحفيين الذين اضطروا للعمل في المخابز والمزارع والأسواق لإعالة أسرهم، بعد أن تحولت الصحافة من مهنة المتاعب إلى مهنة مستحيلة في ظل الحرب والانهيار الاقتصادي.

تشير التقارير إلى أن أكثر من ألف صحفي فقدوا وظائفهم، و90% من المؤسسات الإعلامية خرجت عن الخدمة، فيما وثّقت النقابة 556 انتهاكاً ضد الإعلاميين شملت القتل والاعتقال والتشريد، ما جعل بيئة الصحافة في السودان من الأسوأ عالمياً.

تجسد حكاية حسن فاروق مأساة وطن أُطفئ فيه صوت الحقيقة، وتحولت فيه أقلام الصحفيين إلى أدوات كسب يومي، لكن الأمل ما زال حياً في قلوب من يرددون مثل فاروق: «تسقط ثالث... وغد البلاد ضوايَ».

الزين عثمان

وجد الصحفي السوداني حسن فاروق نفسه ينتقل من ميدان الصحافة إلى حقول النخيل، ممسكا بمنجل بدلا من القلم، بعدما فقد وظيفته إثر اندلاع حرب 15 أبريل 2023 بين الجيش والدعم السريع التي شردت آلاف الصحفيين وأطفأت صوت الكلمة الحرة في السودان.

متمسكا بعبارته الشهيرة «تسقط ثالث»، رفض فاروق السقوط في بئر العطالة، ليبدأ فصلا جديدا في حياته كعامل يومية في موسم حصاد التمر، مجسدا بواقعه مأساة جيل كامل من الصحفيين الذين هدمت الحرب بيوتهم ومؤسساتهم، لكنها لم تكسر إيمانهم بقيمة العمل وكرامة المهنة.

قصة فاروق ليست استثناء لكنها مرآة لواقع مؤلم يعيشه المئات من زملائه الذين اضطروا للعمل في المخابز والمزارع والطرقات بحثا عن لقمة العيش، بعد أن تحولت الصحافة في السودان من «مهنة المتاعب» إلى مهنة مستحيلة.

وفي الوقت الذي تتهاوى المؤسسات الإعلامية وتتراكم الانتهاكات ضد الصحفيين، يظل الأمل معلقا على عزم من لم يتخلوا عن رسالتهم، حتى وإن حملوا اليوم معول العامل بدلا من قلم الصحفي.

فاروق الذي كان يكتب في الصحف ويقدم برنامج

«زمن إضافي» اليومي في إذاعة هلا 96 وجد نفسه مضطرا للمغادرة مع أسرته من منزله بحارة الصحفيين في مدينة الثورة مسبوقا بتوصيف نازح مثل ملايين السودانيين في حرب لم تفرق في انتهاكاتها بين الجميع فهم شركاء في المعاناة بحسب ما يقول فاروق الحرب التي لم يكن لنا فيها يد تصطاد رصاصاتها الكل.

ينتهي المقام بالصحفي الملتزم جانب مهنتيه ومواقفه إلى نازح بالولاية الشمالية ليجد صاحب عمود «أصل الحكاية» نفسه في مواجهة محمول العبارة «جزء من ملامح نضجنا هو تقبلنا لأمور كنا نتمنى ألا تكون حقيقية».

يخبر فاروق متابعي صفحته عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» الحكاية وبمنتهى البساطة «لقيت شغل كعامل يومية في موسم حصاد التمر (حش التمر) وهو عمل موسمي مرتبط بفترة الحصاد ممكن أسبوع أو عشرة أيام حسب ما هو متوفر».

يضع فاروق صوره في مهنته الجديدة في ذات المنشور ويكمل العمل قيمة في حد ذاته بغض النظر عن الظروف المحيطة يكمل فاروق صحيح عشنا وضعا مأساويا كنازحين بسبب الحرب ولأشيء أمامك لأشيء، فقدنا كل شيء نعيش على الانتظار انتظار المجهول، لا يمكنك أن تعرف قيمة العمل ولو هامشي إلا بعد أن تعيش فترة كاملة العطالة وسط نزوح وضغوط رهيبة، ها أنت تعود لتصنع لنفسك شيئا من التوازن ولو إلى حين.

حسن الذي تحول إلى «لقاط التمر» يبدو سعيدا

بمهنته الجديدة المؤقتة حيث يجد الصحفي الاشتراكي نفسه مضطرا لترديد أمنيات الشاعر حميد بلسان العم عبد الرحيم «يا ريت التمر لو يشيل كل تلات شهر لا أيام زمان كانت ما تمر كان ما جاك هوان ما لاقاك ضر كان لا ضقت ضيق .. لا انغرغر صبر لا شابيت غريق لا طوح فقر».

الضيق الذي عاشه فاروق واجه كثير من الصحفيين السودانيين حيث وجدوا أنفسهم في مجابهة واقعا شديد التعقيد بعد فقدان وظائفهم، وعانوا متاعب حقيقية بعد أن كانوا يعتقدون لوقت طويل بأن الصحافة وحدها هي «مهنة المتاعب»، بينما وجدوا أن المهن الأخرى التي اضطر بعضهم للعمل بها، مثل طواحين الحبوب، وأفران الخبز، وزراعة البصل، ومصانع الثلج، وبيع الأطعمة والخضروات في الطرقات، أشد تعبا.

لقاطة تمر، باعة في الأسواق، وعمال بناء وفي المخابز «حمالين» يدفعون أمامهم «الدرداقات» في أسواق الخضر مثلما حدث مع الصحفي عبد العليم مخاوي في كوستي ومحجوب حسون في جوبا جنوب السودان وذلك من أجل إعالة أسرهم في زمان اللجوء والنزوح.

صورة الصحفي حسن فاروق الذي امتدت خبرته لحوالي عقدين من الزمان من أقاصي الشمال تضعك أمام حقيقة وواقع قطاع الصحافة الذي يعيش حالة من الشلل التام، إذ تشير التقديرات إلى أن نحو 1،000 صحفي فقدوا وظائفهم نتيجة إغلاق المؤسسات الإعلامية أو تدمير مقارها، فيما لا يتلقى سوى 23% من الصحفيين رواتب منتظمة.

وفي استطلاع شمل 213 صحفيا أجرته منظمة دولية عام 2024، أفاد 90% منهم بتعرضهم لتهديدات نفسية، بينما أبلغ 53% عن تعرضهم لاعتداء جسدي أثناء أداء عملهم أو بسبب مهنتهم.

وبحسب تقارير دولية، فإن 90% من البنى التحتية الإعلامية في السودان أصبحت خارج الخدمة، سواء بفعل التدمير أو انعدام الأمن أو نقص الوقود والطاقة، مما جعل بيئة العمل الصحفي في البلاد من بين الأسوأ عالميا.

ووفقا لتقرير صادر عن نقابة الصحفيين السودانيين، تم توثيق 556 حالة انتهاك ضد

الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام منذ بداية الحرب وحتى مايو 2025، شملت القتل، الاعتقال، التهديد، الاعتداء، المصادرة، والتشريد القسري.

وسجل التقرير مقتل 31 صحفيا نتيجة أعمال عنف مباشرة أو قصف عشوائي أثناء تغطيتهم للأحداث أو بسبب استهدافهم من قبل أطراف النزاع، في وقت ارتفعت فيه وتيرة الانتهاكات ضد الإعلاميين بشكل غير مسبوق.

وأصل حكاية «فاروق» الذي وجد نفسه مجبرا على ترك مهنته والبحث عن مهنة بديلة هي حكاية «الحرب» التي لم تكتف بأن أطلقت رصاصتها الأولى على الحقيقة ومن ينقلونها بل استمرت في توجيه رصاصاتها بالتتابع على «الصحفيين» السودانيين عبر عمليات استهداف ممنهج.

المفارقة أنه وبالتزامن مع صور الصحفي السوداني الذي امتهن «لقيط التمر» كانت حكومة بورتسودان تحتفي بصور الصحفي اليمني أنيس منصور وزير الإعلام الذي قال إن خطة حكومة الأمل تمنعه من أن يكون لسان حال السلطة العاجزة يجد كامل وقته لتلميع صحافي مهووس بالشتائم والإثارة، فأنيس منصور ليس كاتبا موضوعيا، ولا صحافيا مستقلا كما يروّج له بعض موظفي الإعلام، بل هو صوت مأزوم امتهن الإساءة والتجريح للكل.

استقباله رسميا ذلك المشهد، في حقيقته، يلخص مأساة السودان اليوم، المأساة التي تحول فاروق وزملائه من الصحفيين المهمومين بالوطن وقضايا شعبه لممارسة مهن على الهامش لا يليق بها غير ترديد لازمة حسن نفسه «تسقط ثالث» وهو المؤمن بأن نخل البلاد سيلقي بمزيد من الثمار وأن غد هذه البلاد ضواي!

سلام لا يصنعه المتحاربون

قراءة في ملامح التسوية المقبلة في السودان

ملخص

يرى الكاتب أن الدعوات المتكررة لوقف الحرب في السودان تصطدم بواقع مؤلم، إذ لا يمكن تحقيق السلام على أيدي من أشعلوا الحربَ وتسببوا في مآسيها. فالجراح التي خلّفتها المعارك أعمق من أن تلتئم باتفاقات شكلية، لأن الفجوة بين الأطراف المتحاربة ليست سياسية فحسب، بل هي فجوة دم ودمار وثأر يصعب تجاوزها في المدى القريب.

يؤكد أن السلام الحقيقي لن ينبع من داخل دائرة الحرب، بل من خارجها؛ من وعي المجتمع وإرادة الشعب والقوى المدنية الصاعدة، مدعومة بجهود إقليمية ودولية تسعى لوقف نزيف الحرب الذي يهدد استقرار المنطقة. فالسلام، في جوهره، ليس نتيجة تفاهم بين القتلة، بل كسر لمنطق الحرب نفسه وفرض طريق ثالث عنوانه "كفى حرباً".

يرفض الكاتب فكرة أن يكون السلام مكافأة للمجرمين أو منصة لعودة النخب القديمة، داعيًا إلى بناء نظام عادل يقوم على المحاسبة لا المصالحة الشكلية، وعلى العدالة لا الانتقام. فالتفاوض مع أطراف الحرب يجب أن يتم من موقع القوة الشعبية التي تفرض نهاية زمن السلاح، لا من موقع الرضوخ أو التقاسم السياسي.

يخلص إلى أن الطريق إلى سلام عادل يقوم على أربعة ركائز: وقف القتال الفوري، محاسبة المتورطين في الجرائم، تمكين قوىً مدنية جديدة تعبّر عن تطلعات الناس، ومعالجة جذور الصراع المتمثلة في التهميش والظلم الاجتماعي. فسلام السودان لن يصنعه المتحاربون، بل من اكتووا بنيران الحرب، ممن يؤمنون بأن إرادة الحياة أقوى من صوت البنادق.

بقلم: رضوان بلال

بين الدعوات المتكررة لوقف الحرب في السودان، وتنامي الجهود الإقليمية والدولية، خصوصًا من قِبَل الآلية الرباعية، تبرز أسئلة مشروعة تتردد على ألسنة السودانيين:

كيف يمكن تحقيق السلام في ظل حربٍ أشعلها متحاربون يتنازعون على السلطة؟

وكيف يمكن أن يتصافح مَن تسببوا في المآسي، بل ويُخضعوا للمحاسبة على جرائمهم؟

إن الواقع يُظهر أن الجراح التي خلّفتها الحرب أعمق من أن تندمل بتوقيع اتفاق أو مصافحة شكلية. فالمسافة بين الأطراف المتحاربة ليست مجرد خلاف سياسي، بل هي فجوة من الدم، والدمار، والأحقاد، والثأرات، تجعل من فكرة المصالحة المباشرة ضربًا من الخيال في الوقت الراهن.

سلام من خارج دائرة الحرب

السلام المرتقب في السودان لن يكون من صنع المتحاربين أنفسهم ، ولا من رحم الصراع العسكري ، بل من قوة جديدة تشكّلت خارجه: قوة المجتمع، والوعي الشعبي ، والإرادة الوطنية، إلى جانب الدعم الإقليمي والدولي الساعي لوقف نزيف الحرب الذي يهدد أمن المنطقة بأسرها.

لقد أثبتت التجارب أن الحروب لا تتوقف دائمًا بتصافح القتلة، بل بكسر منطق الحرب ذاته وسحب أدواتها. وحين تتآكل قوى المتحاربين وينهك الجميع، يظهر طريق ثالث ، لا هو طريق المنتصرين في الميدان ، ولا طريق المهزومين ، بل طريق الوطن الذي يفرض إرادته ويقول كلمته: كفى حرباً .

السلام ليس صفقة ولا مكافأة

السلام الحقيقي لا يُبنى على مكافأة المجرمين بمناصب جديدة، ولا على منطق الانتقام ، بل على بناء نظام عادل يمنع تكرار الجريمة ، ويؤسس لمستقبل جديد.

التفاوض مع أطراف الحرب لا يجب أن يكون باعتبارهم شركاء في صناعة المستقبل، بل باعتبارهم مَن أُجبروا بالإرادة الشعبية والدولية على الإذعان لحقيقة جديدة : أن زمن الحكم بالسلاح قد إنتهى.

معادلة السلام العادل

الوصفة الواقعية لصناعة السلام في السودان تقوم على أربعة مرتكزات أساسية :

1. وقف القتال فوراً عبر ضغط داخلي وخارجي منظم.
2. محاسبة المتورطين في الجرائم، وفق آليات عدالة وطنية ودولية.
3. فتح المجال لقوى مدنية جديدة ونظيفة تعبّر عن تطلعات الشعب، لا عن مصالح النخب القديمة.
4. معالجة جذور الصراع المتمثلة في التهميش، واحتكار السلطة والثروة، وغياب العدالة الاجتماعية.

سلام تفرضه إرادة الحياة

إن السلام الذي يتطلع إليه السودانيون لن يصنعه من أشعلوا الحرب ، بل من اكتووا بنارها ، ولن يتحقق عبر تنازلات شكلية، بل عبر توازن جديد تفرضه إرادة الحياة على منطق السلاح.

وما لم تُكسر الحلقة الجهنمية التي تربط الحرب بالسلطة والثروة ، فلن يكون ما بعد هذه الحرب إلا تهيئة لحرب أخرى .

لقد آن الأوان لأن يقول السودان، بكل قواه الحية: « كفاية حرب... وليبدأ السلام من إرادة الشعب ، لا من رصاص البنادق».

ساب البلد دي

وئام كمال

لا حمي لا أرو
لا شغلاً كجّرو
(يمة هوي ساب البلد دي)
أطبا كان قرو
كان قلبي جبّرو
(يمة هوي ساب البلد دي)

قليبي بتعرفه
المطرة في الصفا
(يمة هوي ساب البلد دي)
من غدرك انكفى
خصمتو وما عفى
(يمة هوي ساب البلد دي)

حرابة العزول
الوشم المابزول
(يمة هوي ساب البلد دي)
كان بينضم المكتول
كان بحكي ليك وأقول
(يمة هوي ساب البلد دي)

نزوحاً ما كضب
حريقا في العصب
(يمة هوي ساب البلد دي)
شن دمعي كان قِرب
فوق نارك أم حطب
(يمة هوي ساب البلد دي)

دريدم الكعكول
الفي الخشم مبلول
(يمة هوي ساب البلد دي)

ككيف تفوت يازول
واللهي مامعقول

شرّاك النشابة
ده السنّ الحُرابة
(يمة هوي ساب البلد دي)
وإن قلتو نتشابى
كان سوبا وخرابا

فات الديار سابا
وانقلب خرابة
(يمة هوي ساب البلد دي)
قليبي من صابا
شال نومي بجرابه

عاود تعال يابا
والبين ماحبابه
(يمة هوي ساب البلد دي)
الفارق أحبابا
في خشما الترابة

البين الانكتب
والمبني الانخرب
(يمة هوي ساب البلد دي)
كان بفتحو العلب
في الصافية لي طلب
(كان بفتحو العلب
بلقوك خاتم دهب)

اللوري تا ترا
ومكنتا الدورا

(يمة هوي ساب البلد دي)
عقلي الجرا وبرا
أداني الجن ورا
(يمة هوي ساب البلد دي)

طيفك غشاني زار
كان يخلس النهار
(يمة هوي ساب البلد دي)
حساب ومو كوار
نص يوم عليا حار
(يمة هوي ساب البلد دي)

سحابا خمّل شال
غرّب علي الجُبال
(يمة هوي ساب البلد دي)
سبلة بكاي السال
ككيف بْكا الجهال

قول للرفع تمام
يابا الحرب حرام
(يمة هوي ساب البلد دي)
بنغني للسلام
طالباك كم سلام

بنغني وننطرب
للودر الدرب
(يمة هوي ساب البلد دي)
ونعمر الخرب
كان وقفت الحرب

ضربة حرة.. موسيقى لا تُقهر

الموسيقار علي الزين:

«الحرب سرقت منا الكثير... لكنها لا تستطيع أن تأخذ الموسيقى، لأنها جزء من أرواحنا.»

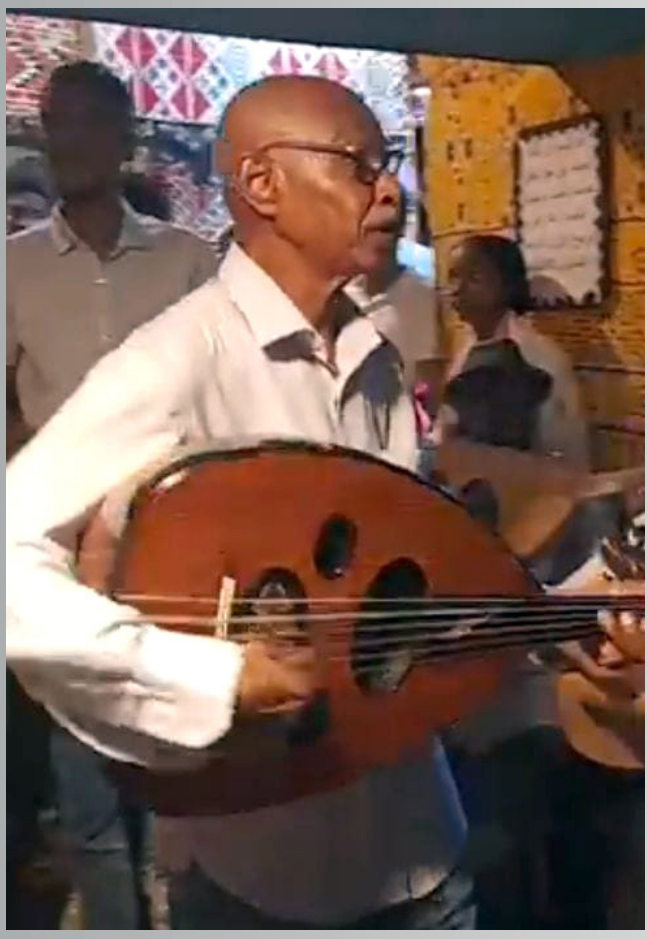

محمد إسماعيل – أفق جديد

في أمسية دافئة من أمسيات القاهرة، استضاف مقهى عندليب الثقافي فعالية منتدى ضربة حرة مساء السبت الماضي، ضمن شراكة حيوية بين مركز علي الزين للثقافة والفنون ومقهى عندليب، الذي بات أحد أبرز الفضاءات الثقافية للجالية السودانية بالعاصمة المصرية، حيث يجتمع الفن والإبداع والذاكرة.

تميزت "ضربة حرة" بطابعها الإنساني المختلف، إذ خُصصت الأمسية هذه المرة للتوعية بسرطان الثدي وأهمية الكشف المبكر، بمبادرة من مجموعة من النسويات والشابات، وبمشاركة الدكتورة هبة التي قدمت مداخلات علمية وتوعوية قيّمة، فتحت الباب أمام نقاشات ثرية وحوار إنساني راق.

تواصل المنتدى في أجواء مفعمة بالبهجة والموسيقى والشعر، حيث إفتُتحت الأمسية بمشاركة الفنان الكبير الهادي الجبل، تلاه أداء مميز لفرقة عهد الجلاد بقيادة الموسيقار شمت محمد نور، الذين أضفوا على الأمسية نكهة من الحنين والفن الأصيل.

هجرة لم تخنق الموسيقى

عُرف علي الزين بدوره الرائد في توظيف الموسيقى كأداة لبناء السلام وتعزيز الوعي الثقافي. بدأ مشروعه الثقافي منذ عام 1997 بتأسيس مركز علي الزين للثقافة والفنون في بحري – السودان، والذي رغم إغلاقه المتكرر وملاحقته من الأجهزة الأمنية، ظل نافذة حرة للشباب ومساحة للتعلم والإبداع، خصوصاً في دراسة الموسيقى.

ومع إندلاع الحرب الأخيرة في السودان، اضطر الزين إلى النزوح نحو القاهرة برفقة أسرته، لكنه كما يقول: "لم يسمح للحرب أن تخنقه".

ويضيف في حديثه لـ«أفق جديد»: "حين وصلت القاهرة، فكرت في كيفية المساهمة في مداواة الجروح النفسية التي خلفتها الحرب، فأعدت تأسيس مركز علي الزين لتعليم الموسيقى، بمشاركة الأصدقاء في القاهرة وخارجها، حتى صار المركز يضم استوديو وقاعة تدريب ومكتبة... إنه جهد جماعي، لا يخصني وحدي."

عازف الأمل

يرى الزين أن فكرة ضربة حرة تقوم على خلق مساحة حرة لكل المبدعين من موسيقيين، ومغنين، وتشكيليين، وخطاطين، ليعبر كلٌّ منهم بطريقته عن رؤيته للعالم، مؤكداً أن المركز لا يعلّم الفنون فقط، بل يصنع الأمل.

ويختتم حديثه قائلاً:

"ربما تسرق الحرب الكثير، لكنها لن تسرق الموسيقى... لأنها تسكن أرواحنا."

مقهى عندليب.. بيت الثقافة في المنفى

يُعد مقهى عندليب إمتداداً لدار منشورات عندليب للطباعة والنشر التي كانت تتخذ من الخرطوم مقراً لها قبل أن تدفعها الحرب إلى الإنتقال إلى القاهرة، حي فيصل.

ومنذ ذلك الحين، أصبح المقهى منبراً مفتوحاً للأنشطة الثقافية والفنية، يرحب بالشباب والمبدعين، ويحتضن فعاليات متنوعة من بينها منتدى الكتاب وقراءات نقدية، إضافة إلى فعالية ضربة حرة الأسبوعية، وورش الكتابة والفنون، وحفلات التوقيع وتدشين الإصدارات الجديدة.

إيمانٌ في المسجد وشغفٌ في الملعب..

السوداني عمار عبد الله عاشق كريستال بالاس يروي كيف صنعت الكرة هويته

ملخص

أفق جديد

في أحد أحياء بروكلين الصاخبة في نيويورك، حيث تتقاطع اللغات والألوان والثقافات، يعيش عمار عبد الله — شاب سوداني أمريكي في الثالثة والعشرين من عمره، طالب دراسات عليا ولاعب كرة قدم وناشط شبابي. في مظهره البسيط وروحه الهادئة، يجمع بين ثلاثة عوالم تبدو متباعدة لكنها تتكامل في شخصه: الدين، والعلم، والرياضة.

وُلد عمار لأبوين سودانيين مهاجرين في نيويورك، لكنه لم ينسَ يومًا جذوره الممتدة في السودان. نشأ في منزلٍ يجمع بين ثقافة الحنين للوطن الأم وواقع الحياة الأمريكية الحديثة. كانت أحاديث والده عن الخرطوم، ورائحة القهوة في صباحات الجمعة، وصور المنتخب السوداني القديم على الجدران، هي بوصلته الأولى نحو هويةٍ لم يعرفها إلا من الحكايات.

«تعلمت منذ طفولتي أن أحتضن كلا العالمين»، يقول عمار. «الحياة في نيويورك سريعة ومليئة بالتحديات، بينما في السودان هناك دفء وبطء جميل يجعلك أقرب إلى الناس والروح».

هذا التوازن بين عالمين انعكس على شخصيته وطموحاته. ففي الوقت الذي يلاحق فيه أحلامه الأكاديمية في جامعة نيويورك، لا يتخلى عن جذوره السودانية، بل يجعلها جزءًا من قوته ورؤيته للعالم.

يبدأ يوم عمار قبل أن تشرق الشمس. صلاة الفجر أولاً، ثم الركض إلى الملعب أو قاعة الدراسة. يقول مبتسمًا: «الصلاة تمنحني انطلاقة اليوم، والرياضة تملؤني بالطاقة».

في عطلات نهاية الأسبوع، يجتمع مع عائلته لمشاهدة مباريات الدوري الإنجليزي الممتاز. المشهد في البيت يعكس انقسامًا لطيفًا: والده لتشيلسي، والدته لمانشستر سيتي، شقيقه لمانشستر يونايتد، وشقيقته لأرسنال — أما عمار، فقد اختار كريستال بالاس، النادي الذي رآه الأقرب إلى روحه.

«أحب كريستال بالاس لأن لاعبيه يشبهونني في خلفياتهم وتعبيرهم عن أنفسهم»، يقول وهو يتحدث بحماس عن ويلفريد زاها وإيبيريتشي إيزي. «طريقة لعبهم تعبّر عن الحرية، عن الشغف، عن هوية لا تخاف من أن تُرى كما هي».

الطالب المؤمن

بعيدًا عن الملعب، يقضي عمار أغلب وقته في الجامعة بين الأبحاث والنشاط الشبابي. يدرس العلاقات الدولية ويركّز في أطروحته على دور الرياضة في تعزيز الهوية والانتماء لدى الجاليات المهاجرة.

لكن التزامه الأكاديمي لا يطغى على التزامه الديني. فهو من الشباب الذين يحافظون على حضور صلاة الجمعة، ويقود جلسات توعية للشباب في مسجده المحلي ببروكلين.

يقول أحد أصدقائه: «عمار هو الشخص الذي يذكّرك بأن الإيمان ليس عائقًا، بل دافعٌ للتفوق. بعد الصلاة،

نتحدث عن كرة القدم والسياسة والحياة — كل شيء لديه يبدأ من القيم وينتهي بها».

في نظر عمار، كرة القدم ليست مجرد لعبة، بل جسر للتواصل بين الثقافات والهويات. فهي بالنسبة له لغة عالمية توحد الناس رغم اختلافاتهم.

«كرة القدم تعلّمك التواضع والانضباط والعمل الجماعي، وهي في الوقت نفسه مساحة للتعبير عن الذات»، يقول. «حين ألعب، أشعر بأنني أُجسد شيئًا أكبر من الفوز أو الخسارة — إنها فرصة لتمثيل نفسي وجذوري وكل من يشبهني».

لقد حمل عمار كرة القدم معه من شوارع بروكلين إلى ملاعب الخرطوم خلال زياراته إلى السودان، وهناك اكتشف البساطة الصافية للعبة. في السودان، كما يقول، «الكرة ليست وسيلة للربح، بل للحب. تلعب لأنك تحب أن تشعر بالفرح».

يُدرك عمار أن كونه «أمريكيًا من أصل سوداني» يعني أن يعيش حالة من الازدواج الجميل: فهو ينتمي إلى بلدين، ويمثل ثقافتين، ويتحدث بلغتين. لكنه لا يرى في ذلك تناقضًا، بل مصدر قوة.

«الهوية ليست صندوقًا مغلقًا، إنها شيء حيّ ومتغيّر»، يقول. «تتعلم أن ترى الجمال في التنوع، وأن تدرك أن الإيمان والعلم والرياضة يمكن أن يتعايشوا في تناغم كامل».

اليوم، يواصل عمار دراسته ويشارك في مشاريع شبابية تهدف إلى ربط الرياضة بالتنمية الاجتماعية. كما يدرّب أطفال الجالية السودانية في بروكلين على كرة القدم، محاولًا أن يكون لهم نموذجًا يربط بين الانضباط الأكاديمي والإيمان والفرح بالحياة.

يقول بابتسامة: «أريد أن أُظهر أن المسلم يمكن أن يكون لاعبًا جيدًا، والطالب يمكن أن يكون متدينًا، وأن النجاح الحقيقي هو أن تبقى وفيًا لقيمك أينما كنت».